آراء حول الخليج
العدد 117
مارس 2017

جولة الملك سلمان الآسيوية: ما يصب في مصلحة المملكة يجب ألا يزعج أصدقاءها

الدول العربية تحتاج ٩ مليارات دولار لإغاثة اللاجئين

أوروبا والخليج: علاقات عشوائية و٣ تحديات تواجه الشراكة

ملف العدد:

الإعلام العربي .. بين الواقع والمأمول

- عشرة تحديات ومخاطر تواجه الإعلام الخليجي وتنقص من مصداقيته
- تمويل المنظمات الأجنبية للإعلام كشف النشطاء المدسوسين والمرتزقة
- إعلام تشويه السمعة معلوماتي وحصيف والشاب قد يتطرف في غرفة نومه
- ثلاثة اتجاهات أمام الدول والإعلام الإلكتروني في مواجهة بين المجتمع والدولة
- الإعلام الخليجي يحتاج «صناعة» وليس فزعة .. وإعلام إيران في صلب الدستور
- إدارة الإعلام الإيراني من غرفة عمليات واحدة والأذرع العربية تخدم طهران
- ٥٠ صحيفة و٢٥ فضائية في الخليج إعلام «مناسبات» لا إعلام إدارة «أزمات»
- القنوات الطائفية تؤجج الصراعات ووسائل الإعلام العربية لا تعمل لوجه الله
- الصحف النسائية العربية: اتهامات الإسلام تحت ذريعة حقوق المرأة باطلة

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
4

الإعلام الخليجي .. قضايا الداخل ومخاطبة الخارج
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

الجولة الملكية الآسيوية: تأسيس لعلاقات استراتيجية
6
د. صدقة يحيى فاضل

الملك سلمان: المملكة تقف بكل إمكانياتها خلف قضايا الأمة
8
د. نهلة صدر الدين سمرقندي

دراسة العدد
10

عشرة تحديات ومخاطر تواجه الإعلام الخليجي وتنقص مصداقيته
د. أميرة الراشد

قضية العدد
17

رؤية نقدية لمخاطبة الآخر: استراتيجية النقاط السبع لاتصال خليجي فعّال عربيًا وعالميًا
د. عبد الله بن ناصر الحمود

رأي و تحليل
24

الإعلام الإلكتروني: منصة الفرص والمواجهة بين المجتمع والدولة
د. عادل عبد الصادق

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد غانم الرميحي 30
د. ظافر محمد العجمي 35
د. علي الدين هلال 39
د. عبد الله بن علي آل خليفة 44
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 47
أسماء أحمد أبو زيد علام 52
فاطمة عبد الله خليل 57
د. محمد البنا 61
حسين عبد المطلب الأسرج 65
أحمد طاهر 68
جمال أمين همام 74
أحمد عسكر 80

الرأي

غياب استراتيجية عربية لحماية اللاجئين وضعف الآليات والتمويل والمتابعة والتقويم 84
محمد أنيس سالم

المعادلة الأوروبية في الخليج: علاقات عشوائية والاتحاد الأوروبي لا يسق في قدراته العسكرية 92
د. كريستيان كوخ

حلف الناتو وأمن الخليج: المتطلبات والمعوقات 97
د أشرف محمد كشك

إصدارات

102

أنماط الاتصال الجماهيري واتجاهات الرأي العام في دول الخليج
عرض: شريف شعبان مبروك

وقفة

104

الإعلام العربي .. وعقدة شاعر القبيلة
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) الذي يحمل رقم ١١٧ من سلسلة إصدار مجلتكم المعنية بقضايا منطقة الخليج العربي، والتداعيات الدولية والإقليمية على هذه المنطقة، وتناول هذا العدد قراءات في جولة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى دول جنوب شرق آسيا والتي بدأت في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر الماضي وتستغرق شهرًا. وكذلك طرح العدد قضية اللاجئين العرب في أوروبا ودول الجوار العربي والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في استيعاب هؤلاء اللاجئين.

والملف الرئيس لهذا العدد يتناول (الإعلام العربي .. بين الواقع والمأمول) وتضمن دراسات ومقالات تناولت بالرصد والتحليل تأثير الإعلام العربي على العلاقات العربية ـ العربية، والعمل الإعلامي المشترك، وكذلك إدارته للخلافات العربية ـ العربية في حال حدوثها، وأيضًا كيف تعاملت الحكومات والشعوب العربية مع الإعلام الجديد الذي اجتاح العالم في السنوات الأخيرة.

ورصد الملف تأثير الإعلام عامة، والفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة على مجريات ما يسمى بثورات الربيع العربي وتداعياتها، وكيف كان هذا الإعلام بمثابة المحرك للشعوب في إشعال هذه الثورات وإلهاب مشاعر الشباب والدفع بهم إلى الشوارع والساحات والميادين مطالبين بتغيير الأنظمة والحكومات في تلك الدول التي شهدت هذه الأحداث الدامية التي غيرت الكثير من معالم وقدرات الدول العربية.

وتناول الملف أيضًا واقع وقدرة الإعلام الخليجي وتأثيره على الساحة المحلية، والإقليمية، والدولية في مواجهة الإعلام الإيراني الموجه إلى المنطقة العربية والذي يستهدف استقرار شعوبها وأنظمتها وقدراتها، بل تقسيمها وتمزيقها عبر اللعب على وتر الطائفية والمذهبية، ومن خلال استخدام أذرعه الإعلامية والعسكرية للترويج للفكر الفارسي والطائفي في المنطقة العربية، واقترحت دراسات الملف بعض الحلول لتطوير الإعلام الخليجي لتمكينه من التواجد القوي والمؤثر وتفعيل قدراته في ترجمة التكامل والوحدة الخليجية.

وتتبعت بعض دراسات الملف دور الإعلام العربي ككل ومدى استجابته للمتغيرات الإيجابية ومن ثم تأثيره على دول المنطقة ومواجهة التحديات والمخاطر المشتركة، بدلاً من بث الفرقة والتخندق خلف مصالح أحادية، أو رؤى ضيقة على حساب المصالح العليا للشعوب والأوطان خاصة في ظل الاستهداف الدولي والإقليمي للدول العربية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الأمة.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيس للعدد المقبل رقم ١١٨ من (مجلة آراء حول الخليج) قضية الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، وجماعات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، من زوايا فكرية، فقهية، سياسية، أمنية، عسكرية، نفسية، اجتماعية، تاريخية، دوافعها، أهدافها، وكيفية مواجهتها والتعامل معها على كافة الأصعدة المذكورة، ومن ثم سوف تركز محاور العدد على المحاور الآتية:

- تاريخ الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية.
- الاختلاف بين الجماعات الدعوية والجهادية، وأنواع ومسميات وأهداف هذه الجماعات.
- مرجعيات الجماعات الجهادية وداعميها.
- الانتشار الجغرافي للجماعات الدعوية والجهادية في الدول العربية.
- الجماعات الجهادية الموجودة في مختلف الدول العربية كل دولة على حدة.
- صورة مستقبلية لهذه الجماعات في الدول العربية.
- طرق مواجهة هذه الجماعات الفاعلة والناجعة.
- الأسباب الاجتماعية والفكرية والنفسية والأيدلوجية لهذه الجماعات.
- علاقة الخارج بهذه الجماعات .. الأسباب والدوافع.

الإعـــلام الـخـلـيـجي .. قـضـايـــا الـداخـــل ومـخـاطـبـة الـخـــارج

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

من البديهي أن الوحدة الخليجية لها قواعد راسخة تفرضها صلات القربى، التاريخ المشترك، الجغرافيا، الواقع، الحاجة، والتحديات، وهي أسس قوية تعتمد على المصالح المشتركة، ومطالب شعوب دول مجلس التعاون. تلك المطالب ضرورة وليست ترفًا، خاصة في ظل وجود المقومات وتعاظم التحديات والمخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون في كافة المجالات سواء الأمنية والعسكرية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو غير ذلك، كون هذه التحديات تمس المصالح العليا لدول المجلس ومنها الوجود الخليجي نفسه وأمن واستقرار دوله، بل استقرار المنطقة بأسرها.

ويأتي دور الإعلام في مقدمة أدوات ترسيخ مفهوم الوحدة لتأثيره على الرأي العام سواءً في توضيح الإيجابيات والتنبيه على السلبيات، أو إبراز المخاطر والتحديات، وكيفية مواجهتها في إطار التكامل الخليجي. كون الإعلام في الوقت الحاضر هو القائد لتوجيه وتشكيل الرأي العام وعلى كافة المستويات المجتمعية. ودول مجلس التعاون لديها شبكة كبيرة ومؤثرة من وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء التي حققت انتشارًا واسعًا تجاوز حدود دول المجلس إلى محيطه الإقليمي والدولي. كما أن دول الخليج قدمت في السنوات الأخيرة كفاءات إعلامية متخصصة دخلت صناعة الإعلام وحققت نجاحات مشهودة، إضافة إلى توفير الإمكانيات المادية التي أتاحت لدى وسائل الإعلام الخليجية امتلاك التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

وفي ظل هذه المزايا للإعلام الخليجي وبكل أدواته وكفاءاته، فهو مطالب بالكثير خصوصًا لتوحيد الخطاب الإعلامي الخليجي على كثير من المستويات ومنها السياسة الخارجية، والعلاقات البينية، كذلك تجاه قضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة، ومن الضروري أن يكون الخطاب الإعلامي الخليجي إيجابيًا تجاه الداخل الخليجي لتوعية أبناء دول الخليج وتحصينهم، وأن يركز على مخاطبة الآخر (الخارج)، في ظل الانسياب الإعلامي الدولي الذي لا يعترف بالحدود، أو اللغات، أو

الثقافات، وكذلك عدم اكتراثه بخصوصيات للدول والشعوب، أي أنه إعلام يقتحم بدون استئذان، كما أنه يحمل بين طياته رسائل متعددة، منها محاولة التأثير على ثوابت الدين، والثقافة المجتمعية، والقيم السائدة، أو الترويج لأجندات خاصة ضد دول مجلس التعاون سواء بقصد إثارة الفرقة والفتن بين أبناء هذه الدول باللعب على وتر الطائفية والمذهبية وتغذية النعرات السلبية في مجتمعاتنا وهذا ما تفعله إيران وأتباعها من الأذرع والميلشيات التي تمولها طهران، أو ما تقوم به دول أجنبية في الغرب التي تقود حملات معادية ضد دول مجلس التعاون من زوايا معروفة ومنها ما يروجونه من تهم ملفقة حول حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والمشاركة السياسية وغير ذلك من اتهامات ممجوجة ومكررة، وفي الحقيقة أن دول مجلس التعاون أكثر تسامحًا وإعلاءً لقيم العدالة من كثير من الدول التي تروج لهذه الاتهامات، فدول الخليج رائدة في قبول الآخر والتعامل والحوار معه، وأنشأت لذلك مراكز ونظمت مؤتمرات، وكراسي علمية في الجامعات، وغرست هذه المفاهيم في المناهج الدراسية وغيرها، كما أنها تفتح أبوابها للملايين من العمالة الوافدة دون أي اعتبارات للديانة أو العرق أو المذهب، إضافة إلى المساعدات التي قدمتها وتقدمها للدول الفقيرة وفي حال حدوث كوارث أو نكبات طبيعية في الكثير من دول العالم أيًا كانت هذه الدول وسياساتها وهذا موثق في أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الدولية.

ومع ذلك، ورغم أهمية دور الإعلام الخليجي، إلا أنه من الضروري أن يضع استراتيجية جماعية تحت إشراف الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ترتكز على محورين هما: تحصين الداخل، ومخاطبة الخارج.

ففي الداخل، من الضروري العمل على تحصين الشعوب خاصة جيل الشباب الذي يستخدم شبكات التواصل الاجتماعي، بل يأتي في مقدمة شباب الدول العربية الذين يستخدمون هذه الشبكات، على أن ينطلق ذلك من فلسفة مدروسة تهدف إلى غرس قيم الانتماء، وتأصيل التعريف بمخاطر الإرهاب والعنف وأهمية نبذه ومواجهته، وأن هذه الظاهرة المرفوضة والمقيتة ليست من الدين، وكذلك توضيح التحديات والمخاطر المحدقة بالمنطقة وما يتعرض له الأمن الخليجي من مؤامرات ودسائس إقليمية وذات أبعاد دولية، وكيف يمكن مواجهتها وتفويت الفرص على المتربصين والطامعين في المنطقة، والتأكيد على أهمية ترسيخ قيم المواطنة وإعلاء شأنها فوق كل النعرات الهدامة، وتأكيد مفهوم أن الأوطان ملك لشعوبها تحت قياداتها الشرعية، وأن الحفاظ على الوطن وثرواته ومقدراته من الثوابت التي لا يمكن المساس بها.

وعلى صعيد مخاطبة الخارج، مازال الإعلام الخليجي لم يحقق المرجو منه، ومطالب بالكثير في ظل الهجمات الإعلامية ضد دول الخليج العربية، بل علينا الاعتراف بوجود تقصير خليجي على الصعيد الإعلامي في مخاطبة الخارج وتصحيح الصورة الذهنية التي تحاول جهات معادية ومشبوهة تثبيتها عن دول الخليج لدى الرأي العام الأجنبي، وهذا الأمر يتطلب رؤية خليجية واضحة وتنسيق مشترك حتى يحقق هذا التوجه أهدافه، وعليه لابد من وضع خطة التعامل إعلاميًا مع الدول المستهدفة، والموضوعات التي يجب إثارتها وبلغة هذه الدول ومن خلال وسائل إعلامها وعبر كُتابها ومفكريها ذوي الشعبية والثقة، والقائمين على الإعلام فيها، وأن يكون الطرح موضوعي ومقنع ويشرف عليه ذوو التخصص، حتى يؤتي ثماره وألا يكون مجرد عمل ترويجي سطحي مباشر تقوم به شركات علاقات عامة الأمر الذي يعود بأثر سلبي.

هذا العمل في غاية الأهمية ويجب تحقيقه بأقصى سرعة حيث تزاد الحملات المعادية ضد دول الخليج لأهداف مختلفة ومصالح متشابكة وأجندات معلنة وأخرى سرية، ومواجهة ذلك لا يجب أن يقوم به إعلام يخاطب نفسه أو مجتمعه ومنكفئ على ذاته، بل يضطلع به خطاب إعلام مدروس ومتخصص في مخاطبة الخارج ضمن رؤية طويلة المدى وليس مجرد هبات تأتي كرد فعل فقط عندما تكون هناك حملة ضد دول الخليج أو عندما تطفو على السطح محاولات للإساءة لها. فالإعلام أمسى سلاحًا فتاكًا تتجاوز، أو تتساوى، تأثيراته مع أي سلاح آخر، وهو وسيلة السيطرة على العقول والأفكار والمواقف. وهو مجال مهني معقد يتطلب الاستثمار الكبير، وطويل المدى، من أجل تهيئة الوسائل والكوادر البشرية والمعدات لمسايرة التطورات المتسارعة التي يشهدها هذا المجال.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

ليست موجهة ضد أحد وما في صالح المملكة يجب ألا يزعج أصدقاءها

الجولة الملكية الآسيوية: تأسيس لعلاقات استراتيجية

قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بزيارة رسمية هامة لبلاد الشرق، مبتدئً بدولة ماليزيا، ومنها إلى إندونيسيا فالصين ثم اليابان، وانتهاءً بالمالديف. وهي زيارة سياسية تاريخية... يتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على مستقبل العلاقات السعودية الآسيوية بصفة عامة. الأمر الذي يؤمل أن ينعكس بالإيجاب أيضًا على مكانة المملكة، ووضعها السياسي، في هذه المرحلة التي تمر بها منطقتنا العربية بتطورات سياسية هائلة، واضطرابات غير مسبوقة. ويتوقع، والأمر كذلك، أن تسهم هذه الزيارات في حلحلة بعض مشاكل المنطقة، وتوجهها نحو الأمن والاستقرار. وكانت الجولة مواكبة لما أضحى للعلاقات السعودية – الآسيوية من تأثيرات متزايدة على ما يجري من أحداث إقليمية محورية. كما تزامنت هذه الزيارات مع تصاعد روابط المملكة وكل من الدول الشقيقة والصديقة الهامة التي زارها... واتساع مساحة "المصالح المشتركة " بين المملكة وهذه الدول الكبرى.

د. صدقة يحيى فاضل

وتتسم جولات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، السياسية الدولية بأهمية استراتيجية كبرى.... بسبب تداعياتها الإيجابية الملموسة على مصالح المملكة مع العالم الخارجي، وبالتالي على مكانتها الدولية .... مما ينتج عنه: دعم لـ " ثقل " المملكة الدولي. إضافة إلى ما لهذه الزيارات من تأثير على أحداث المنطقة. وقد تمت هذه الجولة الآسيوية -كغيرها- في إطار "ثوابت" السياسة الخارجية السعودية المعروفة، والتي يأتي في مقدمتها: محبة السلام، والعمل على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والرغبة الصادقة في التعاون مع بقية الدول لما فيه خدمة المصالح المشتركة.

وقد اكتسبت هذه الزيارات أهمية خاصة... منبثقة من أهمية الدول التي زارها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- والظروف السياسية الإقليمية والدولية الراهنة، فكسب الدعم السياسي الآسيوي لا شك سيلعب دورًا إيجابيًا عميقًا في خدمة القضايا الكبرى التي تهم المملكة، والجولة هي تتويج لما يربط بين المملكة وهذه الدول من وشائج في شتى المجالات، خاصة في المجالين الاقتصادي، والسياسي.

وهذه الجولة تؤكد، دون شك، رغبة المملكة العربية السعودية في "تنويع" و "توثيق" علاقاتها مع دول العالم الأهم، وعدم الركون لدول بعينها... أي عدم التوجه الكامل نحو أميركا والغرب والاكتفاء بصداقة الغرب بعامة، وإنما زيادة عدد كبار الأصدقاء. وهذا التوجه العقلاني يصب في مصلحة الاستراتيجية الخارجية السعودية، بما يتيحه لهذه الاستراتيجية من خيارات إضافية لا يستهان بأهميتها. وهذا التوجه ليس موجهًا ضد صديق كبير، أو على حسابه. فما يصب في صالح المملكة يجب ألا يزعج أصدقاءها.

هناك شعور بأن المملكة لم تعط عمالقة آسيا اهتمامًا مناسبًا، رغم تصاعد علاقاتها الاقتصادية والتجارية معهم. ولكن هذا الانطباع بدأ في التواري منذ حوالي العقدين. إذ بدأت الدبلوماسية السعودية تعطي دول آسيا الكبرى الاهتمام المناسب، الذي يسهل خدمة المصالح المشتركة بين المملكة وهذه الدول، كما يسهم في دعم الجهود المشتركة للجانبين في مواجهة الأخطار المشتركة. وقد توج ذلك الاهتمام السعودي بجولة آسيوية قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - وها هو الملك سلمان بن عبد العزيز يقوم بهذه الجولة التي تؤكد هذا الاهتمام السعودي العقلاني.

الجولة الآسيوية في إطار "ثوابت" السياسة السعودية

ومنها السلام واستتباب الأمن واستقرار المنطقة والعالم

وكالعادة، فإن لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز برؤساء هذه الدول في هذه الزيارات الرسمية انصب على: التباحث حول أمور ذات شقين: العلاقات الثنائية مع كل دولة، والقضايا ذات الاهتمام المشترك. بالنسبة للعلاقات الثنائية مع كل من هذه الدول، فهي علاقات متنوعة وفي كل المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بما فيها الثقافية والتعليمية ...الخ) والأمنية. ولا توجد مشاكل تذكر تعكر صفو هذه العلاقات، وما قد يوجد من خلافات محدودة في هذه العلاقات سيتم تسويته، أو العمل على تسويته قريبًا.

أما في شق "القضايا ذات الاهتمام المشترك"، فكما نعرف فإن المملكة تهتم بكل القضايا الرئيسة بالمنطقة، لأنها تقع فيها وتؤثر فيها وتتأثر بها. وأهم هذه القضايا الآن، هي: مكافحة الإرهاب، وبخاصة ما يعرف بـ "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش)، السياسات التوسعية الإيرانية وطموحات إيران النووية، الأوضاع السياسية المضطربة في كل من: العراق، سوريا، اليمن، ليبيا وغيرها، الصراع العربي – الصهيوني، أوضاع سوق النفط، وغير ذلك. وهذه القضايا تهم كل هذه الدول أيضًا لكون المنطقة العربية منطقة استراتيجية تهم كل دول العالم، وكون استتباب الأمن والسلم فيها يدعم أمن وسلام العالم ككل.

وقد تمت مناقشة كل من هذه القضايا، والعمل على صياغة مواقف مشتركة محدثة موحدة تجاه كل قضية. الأمر الذي يقوي هذه المواقف، ويجعلها أكثر فاعلية وتأثيرًا في تحقيق أهدافها. ولعل أهم مؤشرات نجاح هذه الجولة في تحقيق أهدافها، التي تتلخص في: دعم العلاقات السعودية مع هذه الدول، بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، ويسهم في مواجهة الأخطار المشتركة، هو توقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون والتفاهم في مجالات شتى، بين المملكة من جهة وكل من هذه الدول من الجهة الأخرى. ولا شك أن تفعيل هذه الاتفاقيات سيعني حدوث نقلة إيجابية كبيرة في العلاقات السعودية الآسيوية. إن المراقبين ينتظرون نتائج إيجابية ملموسة لكل أطرافها، في المدين القريب والبعيد، لهذه الجولة الملكية السعودية الآسيوية الهامة.

*عضو سابق بمجلس الشورى - أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز

جولة خادم الحرمين الشريفين الآسيوية .. أهمية التوجه شرقًا

الملك سلمان: المملكة تقف بكل إمكانياتها خلف قضايا الأمة

إن جولة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى دول شرق آسيا والتي بدأت في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر الماضي وتستغرق مدة شهر واستهلها بزيارة ماليزيا وتشمل إندونيسيا، بروناي، اليابان، الصين والمالديف، ثم المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربية.. جاءت في الوقت المناسب وفي الاتجاه الصحيح، فهي تأتي في ظل تنامي العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول التي بلغت شأوًا عظيمًا في التعاون الاقتصادي و زيادة حجم التبادل التجاري، والاستثمارات المشتركة، إضافة إلى تطلع المملكة إلى الاستفادة من النهضة التكنولوجية لهذه الدول وبما يساعد على توطين التكنولوجيا في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي تسعى المملكة من خلالها إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والبحث عن حلول وموارد اقتصادية جديدة وغير تقليدية وتتناسب مع الموارد المتاحة والمتوفرة للمملكة، وأهمية توظيف اقتصاديات المعرفة في تحقيق هذه الأهداف.

د. نهلة صدر الدين سمرقندي

توثيق العلاقات السعودية مع الدول الآسيوية التي تعد قوة اقتصادية عالمية، توجه محمود وفي سياقه الطبيعي نظرًا لحجم العلاقات الاقتصادية بين المملكة وهذه الدول التي تعد من كبريات الدول الاقتصادية في العالم استيرادًا واعتمادًا على النفط السعودي خاصة والنفط الخليجي عامة، فاليابان مثلاً ثالث أكبر شريك تجاري مع المملكة، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين أكثر من ٥٦ مليار دولار، وجاء ذلك تتويجًا للعلاقات التي انطلقت بينهما منذ أكثر من ٦٠ عامًا، تحولت فيها اليابان إلى خامس مستثمر على أرض المملكة، كما تعد السعودية المورد الرئيسي لليابان من النفط الخام ومشتقاته بما يقترب من ١٤,٥٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة، فيما تمثل الصين المستورد الأول في العالم للصادرات السعودية، حيث بلغت قيمة هذه لبكين بأكثر من ٩٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥م. كما أن إندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان ويأتي منها أكبر عدد من المعتمرين والحجاج، إضافة إلى ماليزيا الدولة التي شهدت نهضة شاملة في كافة المجالات ولها تجارب تنموية ونهضوية مهمة جدًا ويجب استلهام مواطن النجاح في هذه التجربة. كما أن بعض هذه الدول لها دور مهم في مواجهة الإرهاب، وبعضها أعضاء في التحالف الإسلامي لمواجهة هذه الظاهرة التي تقلق العالم كله، وهذا ما يجب البناء عليه وتفعيله لصد الزحف الإرهابي المدمر والذي يستهدف جميع الدول والمجتمعات بدون هوادة أو تمييز.

إن جولة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز شرقًا، التي وجدت استقبالاً حافلاً وترحيبًا منقطع النظير، إنما يؤكد تقدير العالم الإسلامي والمجتمع الدولي للمملكة قيادة وشعبًا، وسياسة، وتوجهات، وأنها دولة تسعى للنماء وتثبيت السلم والأمن الدوليين، وأنها تسخر كل إمكانياتها لخدمة قضايا الأمتين الإسلامية والعربية، وأنها دولة تسعى للسلام وتحارب الإرهاب، وقبول الآخر والحوار معه.

كما أنها البلد الإسلامي الحريص على وحدة المسلمين والدفاع عن قضاياهم العادلة والمشروعة ومساندة الأشقاء في المحن والأزمات، لقد أكد على ذلك خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- في ماليزيا محطته الأولى في هذه الجولة حيث قال في كلمة بحضور جلالة السلطان محمد الخامس ملك ماليزيا "إن المملكة العربية السعودية تقف بكل إمكانياتها وراء القضايا الإسلامية عمومًا، ونحن على استعداد دائم للمساعدة والتعاون مع بلدكم الشقيق "ماليزيا" في أي جهد أو

تحرك يخدم قضايا المسلمين، وفي الختام أرجو من الله تعالى أن يوفقنا جميعًا لما فيه خدمة الإسلام والمسلمين إنه سميع مجيب."

كما وقع -يحفظه الله- في سجل الزيارات بماليزيا قائلا" يطيب لنا بمناسبة زيارتنا لمملكة ماليزيا الشقيقة أن نشكر جلالة ملك ماليزيا السلطان محمد الخامس على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، ونأمل أن تسهم نتائج الزيارة في تعميق العلاقات بين بلدينا وشعبينا الشقيقين بما يخدم تطلعاتنا ومصالحنا المشتركة"، وهذه الكلمات تجسد الهدف من زيارة خادم الحرمين الشريفين من التعاون والتكامل الإسلامي مع الدول الإسلامية في هذه المرحلة، وترسم التطلعات المستقبلية للمملكة في إرساء قواعد التكامل الإسلامي.

كما تأتي الجولة أيضًا استكمالاً لزيارات سابقة له - يحفظه الله. واستمرارًا لسياسة المملكة تجاه هذه الدول، والتي ترتكز على إقامة علاقات متميزة مع جميع الدول الإسلامية والصديقة في مختلف أنحاء العالم في هذه المرحلة المهمة التي تشهد متغيرات سياسية، وإعادة التوازنات العسكرية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، لذلك من الضروري أن تواكب المملكة هذه المتغيرات والتحولات وأن تعمل على توسيع الشراكات الإقليمية والدولية، وأن يكون للدول الآسيوية دور مهم في المنطقة على الصعيد السياسي والأمني يتوازى مع حجم وثقل علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل توسيع الشراكات وتفعيل مواجهة موجات الإرهاب المتوالية ولتثبيت أمن منطقة الخليج على ضوء الأفعال والممارسات الإيرانية التي تعمل على زعزعة أمن المنطقة وهز استقرار دولها ونشر الطائفية والمذهبية، والتدخل في شؤون دول المنطقة العربية بصورة سافرة وغير مسبوقة، كما هو الحال في سوريا والعراق واليمن، خاصة في ظل الفراغ الذي خلفته ما يسمى بثورات الربيع العربي، هذا الفراغ الذي سمح لإيران ودول أخرى خارجية التدخل في شؤون المنطقة، الأمر الذي جعل الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة الممولة والمدعومة من إيران أن تتغلغل في الدول العربية كما هو حال الحوثيين في اليمن، وحزب الله في سوريا ولبنان.

في ظل عالم يموج بالتحولات وتبدل المواقف المرتبطة بالمصالح والمتغيرات، وعلى ضوء التوجهات الاقتصادية الخليجية التي لا ترتكز على النفط كمصدر الدخل الأول، من الضروري أن تضع السياسة الخارجية لدول المنطقة في اعتبارها أن للدول الناشئة والاقتصادات الصاعدة دورًا مهمًا في المستقبل القريب في التأثير على مسرح الأحداث الدولي، ومن ثم يجب التعاون معها لتعظيم الفوائد المبتغاة والتي ترتكز على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والعمل على توطينها، والتوسع في الاستثمارات الصناعية، وكذلك التصنيع العسكر، والتعليم الفني والتقني، والتدريب المستمر للعمالة الوطنية، والاستفادة من المزايا النسبية سواء في السياحة أو الموارد الطبيعية الأخرى لإيجاد اقتصاد متوازن بعيدًا عن التقلبات الدولية والإقليمية، وكذلك شراكات أمنية قادرة على إرساء الاستقرار الإقليمي.

وإذ تولي المملكة الاهتمام بالدول الإسلامية، وخدمة الحجاج والمعتمرين القادمين من هذه الدول، فهي تؤكد دومًا على أنها في خدمة الحرمين الشريفين، وما تفعله من خدمات لضيوف الرحمن في مكة المكرمة والمدينة المنورة ما هو إلا واجب عليها، ويأتي في إطار دورها كحاضنة للحرمين الشريفين وأن الله سبحانه وتعالى شرفها بذلك، وفي سبيل تحقيق ذلك تبذل الغالي والنفيس دون منًة أو تفضل، وهي بالقدر ذاته تحرص على أن تكون الشعائر الإسلامية كما وردت في كتاب الله وسنة رسوله دون غلو أو نقصان وذلك لتثبيت صورة الإسلام المشرقة السمحاء ونبذ الغلو والتطرف والأفكار الدخيلة والهدامة.

* أستاذ الاقتصاد والمالية المساعد - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

الإعلام الخليجي الرسمي: وتحديات ثورة الإعلام الرقمي

عشرة تحديات ومخاطر تواجه الإعلام الخليجي وتنقص مصداقيته

يعيش المجتمع الخليجي مرحلة تاريخية دقيقة تحمل في طياتها أشكالاً من التحديات والمخاطر في ظل التدفق الحر للمعلومات والبيانات عبر شبكة الإنترنت والهاتف الجوال طبقًا لقواعد صناعة إعلامية جديدة، وأنماط متطورة من استهلاك المعلومات وإنتاجها، ونشرها، للتشارك في مضامينها بصيغة تفاعلية تبادلية بين المتلقي والمرسل مع انحسار للقيود الرقابية والنخب المتحكمة أو القادة الإعلاميين، كما أفرز الإعلام الرقمي نمطًا إعلاميًا جديدًا يختلف في مفهومه وسماته وخصائصه ووسائله عن الأنماط الإعلامية السابقة غير القادرة على الصمود أو المنافسة، من حيث التفاعلية – اللا زمنية – التكاملية – اللا جماهيرية – التنوع والاستمرارية قابلية التحرك أو الحركية – تجاوز الحدود الثقافية – فضلاً عن تأثيراته السياسية والثقافية الواسعة النطاق التي تفوق وظيفة إعلام الجمهور، كما نجح الإعلام الجديد في تحويل عدد من القضايا الهامة بعد تبنيها من قبل روّاده إلى قضايا رأي عام استهدفت كثير منها الهوية الخليجية وبناءها الاجتماعي، الأمر الذي يملي استقراء الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية وطبيعة توافقها مع متطلبات الأمن الوطني والقومي بمفهومة الشامل، لاسيما ما يتصل بطبيعة العولمة وبيئتها المعتمة التي تتطلب إعادة هندسة مؤسسات الإعلام، كأبعاد هامة ومؤثرة في الأمن العقدي والثقافي والفكري في ظل بيئتها الإلكترونية ونشاطها الرقمي التي شكلت بؤر مشاكل مجتمع المعلومات بالعالم أجمع.

د. أميرة الراشد

ماهية الإعلام الرقمي الجديد

يمثل الإعلام الرقمي الجديد مظهرًا حديثًا كليًا، ليس في إطار دلالات علوم الاتصال فحسب بل في مجمل ما يحيط بهذا النوع المستحدث من الإعلام من مفاهيم سارعت من مظاهر التغير الاجتماعي غير التوافقي، ذلك التغير الذي يتناقض مع مقومات الاستقرار الاجتماعي، فالإعلام الرقمي شكل فرصة للمجتمعات والثقافات أن تقدم نفسها للعالم فاتحة المجال أمام الجميع بدون استثناء أو قيود لوضع ما يريدون على شبكة الإنترنت، ليكون متاحًا للعالم رؤيته، مما يتطلب استعدادًا حقيقيًا للاستثمار في هذه التقنية، والأهم من ذلك استثمارها بشكل إيجابي ناجح ومؤثر وفعال، لأن الأمر يزداد تعقيدًا مع غموض الشخصيات الحقيقية التي تتفاعل في إطار الإعلام الجديد أحيانًا، كما أن الحرية التي لا تحدها حدود الزمان والمكان والرقابة تتيح نشر أخبار غير صحيحة، وشائعات مغرضة، وأفكار خاطئة، كما يمكن أن تقود إلى ارتباطات مدمرة، سيما أن مؤسسات الإعلام الحكومي لا تملك خطة واضحة للانخراط في حراك الإعلام الجديد، والإقبال منقطع النظير من قبل العامة عليه، مما أعطى ثقلاً للعالم الافتراضي في الإنترنت طابعًا يحمل معه أصداء عالية على أرض الواقع ، في ظل التوجه المحلي والدولي نحو تحرير الإعلام أو حرية الطرح وحرية الرأي والتعبير ، وما يحمله من منافسات داخلية وخارجية في هذا الشأن.

ويعكس النشاط الرقمي Digital Activism نوع من الحراك الاجتماعي والسياسي والحقوقي على الإنترنت من طرف النشطاء، عبر فضاءات التدوين ووسائط ومواقع التشبيك الاجتماعي، لحشد تأييد ومناصرة الرأي العام حول قضية ما، أو للضغط على صانعي القرار، أو التأثير في سياسة الحكومات على نحو يهدد سياساتها ومصالحها الاستراتيجية، خصوصًا إذا ما التقى هذا الحشد والضغط بالسياسة الخارجية لجهات خارجية مغرضة، والتي تنطلق من فرضية تكاد تكون مؤكدة بتدخل راسمي السياسة الخارجية، وشركات الإنترنت العملاقة،

ومواقع التواصل الاجتماعي في حقل النشاط السياسي الشعبي، وميدان حرية التعبير على الإنترنت.

ولاستشراف أبرز السياقات لنشاط الإعلام الرقمي المؤدلج والمسيس في الهيمنة على الفضاء الخليجي، وأساليب المواجهة المثلى في سياق العلاقة التكاملية بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإعلامية في المجتمع الخليجي، تجاه المتغيرات والتهديدات القائمة أو الممكنة ذات العلاقة بالمجالات البيئية والمجتمعية أمكن رصد بعض من التحديات والمخاطر، طبقًا لمحورين بحسب القراءات السياسية والأمنية المستفيضة في مجال النشاط الرقمي، وهما كالتالي.

١) تحديات تقنية الإعلام الرقمي في دول الخليج

برصد وتحليل أبرز تحديات نشاط الإعلام الرقمي المهددة لمنظومة الأمن العقدي والثقافي والفكري والوطني، أمكن إيجاز التحديات التالية:

١-١) حرية انسياب وتبادل المعلومات والخبرات

باتت حرية الإعلام الرقمي في تبادل المعلومات والخبرات، تشكل عامل قلق وتهديد للمجتمع الخليجي، سيما ما يتصل باستراتيجية حرية الإنترنت التي انبعثت مؤخرًا من الدوائر السياسية الغربية على اعتبار أن هذه الحرية مجرد غطاء لأجندة جيو - استراتيجية يسعى من خلالها أعداء الخارج إلى اختراق مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن توجه الغرب الصريح لتبني هذه السياسة التي لقبتها وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بـ "حرية الإنترنت" ووضعتها في أعلى سلم أولويات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس "باراك أوباما" للعام ٢٠١١م، لحماية مصالحها الحيوية في المنظومة الدولية.

فالمساعي التي تبذلها القوى العظمى والمؤثرة عمومًا كي تكون طرفًا فاعلاً بل رئيسيًا في مجال الدفاع عن حرية مستخدمي الإنترنت في الوصول إلى المعلومة وإيصالها لم تمثل تهديدًا واقعيًا ومباشرًا فقط للنشطاء الذين يقبلون دعمها وتمويلها، بل كان لها تأثير على طبيعة الإعلام الرقمي الخليجي ذاته، وتوجهاته الراهنة والمستقبلية، إذ يعتقد العديد من المدونين بأنّ مساعي التسييس الجامح للمدونات والنشاط الرقمي ومحاولات توظيف بعض نجاحاته لتحقيق أهداف جيوسياسية غربية، باتت تهدد شرعيتهم على الميدان، الأمر الذي يسيئ إلى الأنشطة الرقمية الهادفة خليجيًا وعربيًا، فضلاً عن ظهور "إعلام رقمي موازٍ" يتجاهل السياق المحلي للمنطقة العربية وخصوصيتها ويعمل وفقًا لمعايير دولية مزدوجة والكيل بمكيالين، وهو ما يميز حركة مناصرة حرية التعبير على الإنترنت في استهداف الأنظمة العربية والإسلامية، ومقاومة سياسات الحجب والرقابة الرسمية والدينية.

١-٢) استقلالية الإعلام الرقمي عن المؤسسات الرقابية

يعدّ حقل الإعلام الرقمي في المجتمع الخليجي من أكثر الحقول لامركزية وتشتت وحيوية ،الأمر الذي جعل هذا النشاط ممانعًا لمحاولات الاختراق والتوظيف من قبل المؤسسات الرقابية، حتى تلك المتمرسة على تقنيات الاتصال الحديثة فاستقلاليته

جعلت منه كيانًا جذابًا ومقاومًا في الوقت نفسه لكل أنواع الرقابة الحكومية أو التوظيف من قبل مؤسسات الضبط الرسمي الأخرى، لكن صفة الاستقلال تلك لا تعني بالضرورة انعزال رواد النشاط الرقمي عن محيطهم، فالنشطاء الرقميين خليجيًا وعربيًا يتعاونون مع الجماعات المناهضة والمعارضة كالليبراليين والسياسيين والمتمذهبين بمذاهب مناهضة لمذهب الدولة خلال الفترات الهامة والحرجة، إضافة إلى توظيف وتوجيه المؤسسة الإعلامية والهيآت الحقوقية والإنسانية والقانونية المحلية والإقليمية والعالمية ومعظم هؤلاء النشطاء مرتبط بعضهم بالبعض الآخر عبر ديناميكيات تشبيك مزدوج بعضه على الإنترنت وبعضه الآخر على الأرض للتعاون والتنسيق، لحشد المناصرين لحملاتهم ومطالبهم الإلكترونية من أجل التغيير الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي إلى جانب ارتباط النشاط الرقمي العربي بحركة النشاط الرقمي العالمي من خلال المؤتمرات والورشات التدريبية والحركات الغربية المؤازرة لقضاياهم، أضف إلى كلّ هذا القدرة التشبيكية الهائلة التي تتميز بها مواقع التواصل الاجتماعي التي تفعل وتتفاعل في سياق متعدد الطبقات والفئات والمذاهب محليًا وقطريًا وقوميًا وعالميًا.

١-٣) اندفاع المجتمع الخليجي للتغير الاجتماعي

تتسم البنية الرئيسية الرقمية وفقًا لأستاذ القانون في جامعة هارفارد Jonathan Zittrain بأنها بنية "توليدية" إذ يمكن للأفراد أن يطوروا بسهولة التطبيقات التي تعمل على أعلى الشبكة، إضافة إلى إنشاء محتوى باستخدام هذه التطبيقات، الأمران اللذان قد لا يكونان مقصودين من قبل واضعي تطبيقات نشاط الإعلام الرقمي، حيث تلعب تطبيقات الناشطين المتفانين والبرمجيات المفتوحة المصدر، دورًا رئيسيًا في إحداث التغيير الاجتماعي بكافة مستوياته العقدية والثقافية والفكرية وحتى الأمنية والسياسية، حيث قربت وسائل الاتصال الحديثة بين الأفراد المتباعدين جغرافيًا وجعلت من العالم كما لو أنه في كف يد واحدة من حيث سهولة التواصل وتبادل المعلومات والخبرات رغم تنائي وتنافر وتعارض أيديولوجياته وأفكاره وأخلاقياته وثقافاته.

والمفارقة الكبرى في ثورة التقنية الرقمية أنها قربت المتباعدين، وأبعدت المتقاربين فجسر التواصل للنشطاء سهل وانسيابي في العالم الافتراضي، ويؤكد بعض المفكرين وعلماء الاجتماع على أنه لا توجد مجتمعات، وإنما الموجود تفاعلات اجتماعية في تغيير وتفاعل دائبين، كما لا يقتصر التغير الاجتماعي على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية والاجتماعية، وإنما إذا بدأ التغير فمن الصعب إيقافه نتيجة لما بين النظم الاجتماعية الفرعية والنظام الاجتماعي بعامة من ترابط وتساند وظيفي كما بين oppenheimer أثر الصراع الدولي في العصر الحديث على التغيير الاجتماعي، من حيث تأثيره العميق في بناء المجتمعات اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا فضلاً عن معايير السلوك الأخلاقي وكذلك نمط الصراع بين الجماعات المختلفة في داخل المجتمع، نتيجة تعرض النشطاء من رواد الشبكة الإلكترونية للكثير من الأفكار والثقافات المناقضة لنمط العلاقات والسلوكيات الشخصية، وأنماط الحياة العامة للمجتمع الخليجي ، كما ساعد فشل الإعلام المحلي في استقطاب المتابعين في ظل برتوكولية الإعلام ،وطابع الخبر التقليدي الذي يعرض صور لقاءات المسؤولين ومراسم الاحتفال التي تتناولها الصحف والقنوات الرسمية، بعيدًا عن التحليل الجاد لماهية الحدث، أو طرح القضايا التي تمس المواطن بشكل مباشر مما صنع حاجزًا وهميًا، ونفور المتابع الخليجي من تقليدية الطرح والافتقار إلى الابتكار.

١-٤) تعقيد تقنيات نشاط الإعلام الرقمي الحديث

أسهمت تقنية الإعلام الرقمي في كسر الحواجز الاجتماعية والأمنية التي تحمي المعلومة الإعلامية، فضلاً عن الصمود أمام أساليب الحجب والرقابة المتطورة التي تستخدمها الحكومات الراغبة في السيطرة على ما يُنشر على الشبكة العنكبوتية، إذ أصبح للإعلام الرقمي متخصصون ومفكرون وأدوات ونظريات، وأدلة مساعدة بسبب تطور أدوات التقنية التي ساعدت في تطور هذا المفهوم وتوسع دائرته، إذ لا يوجد حشد إلكتروني أو نشاط رقمي بدون هدف، ويتأرجح الهدف غالبًا ما بين إحداث أو المطالبة بالتغيير، أو التأثير على قضية ما، أو الدفاع عن قضية أو مفهوم ما، أو بهدف الحصول على حق ما.

أما من حيث الوسائط التي يتم فيها نشاط الإعلام الرقمي فهي ذات تقنية عالية من أجل نجاح بث النشاط كالمدونات الرقمية، والمواقع والعناوين الإلكترونية والمنتديات ومواقع التشبيك الاجتماعي، وأخيرًا أدوات الإعلام الجديد كالتدوين الصوتي والمرئي المستهدفة بالدعوة للنشاطات، وتوقيع العرائض ونشر القضايا التي تهم الجهة الناشطة بلغات عدة بما يخدم هدف الحملة أو النشاط، الأمر الذي شكل تحديًا كبيرًا أمام مؤسسات الإعلام الرسمي، فقدرات تأمين التقنية الرقمية، وتسهيل الوسائط المتكاملة والمعرفة الاستكشافية، والقدرة على التحكم في بناء وتصميم الوثائق، لمواجهة سياسات الحجب والرقابة والقرصنة الجديدة، تعد عالية ومتقدمة بفضل ما يتلقاه الناشطون من دعم تقني وفني من جهات خارجية متقدمة لأهداف استراتيجية، باتت معلنة بحسب ما تكشف مؤخرًا من مؤامرات خارجية على الشبكة الإلكترونية لزعزعة أمن واستقرار المنطقة.

١-٥) تنامي الإنفاق والتمويل العالمي لدعم الإعلام الرقمي

بقدر ما يزداد شعار حرية الإنترنت والنشاط الرقمي من قبل الساسة والإعلاميين الغربيين، وتوظيفه في إطار نظريات التغيير السياسي والاجتماعي للمنطقة، بقدر ما يتزايد إنفاق الأموال الغربية على هذا الحقل، وقد مثّل ذلك فرصة ثمينة وغير مسبوقة لعدد من المنظمات غير الحكومية، ومصممي ومروّجي برمجيات تجاوز الحجب والرقابة، للدفع بأجندة سياسية أجنبية المحور، فضلاً عن البحث حول مصادر تمويل إضافية جديدة، مما شكل تحديًا بالغًا لمؤسسات الإعلام الخليجي.

فالتكاثر غير المسبوق للمنظمات غير الحكومية، ومراكز الأبحاث والدراسات الأجنبية في دعم وتمويل الإعلام الرقمي، ساعد على انتهاك وطمس الخصوصيات الذاتية الأصيلة للنشاط، بل إنّه أظهر نوعًا جديدًا من النشطاء المدسوسين والمرتزقين لأهداف إيديولوجية وأمنية استعمارية محضة، تستجيب لرغبات المولين وإملاءاتهم وتقايض المال بنشاط مزيف، يناهض شرعية وأمن مجتمع الخليج المستهدف، فحساسية التمويل الأجنبي للنشاط المدني والاجتماعي ، أضرت بالكثير من المبادرات الإعلامية الرقمية الممولة محليًا لتأمين المجتمع، أو تلك المبادرات القائمة على قاعدة التطوع والعمل الخيري التي بدأت تلاقي هي الأخرى سياسات حجب وإقصاء رقمي غير مسبوق من القائمين على النشاط الرقمي الدولي، مما أضر برسالتها الإعلامية الهادفة إلى ترسيخ الوعي بأبعاد الطابع الإنساني في العقل والوجدان الإسلامي المعاصر لإظهار حقيقة الوجه الحضاري والإنساني للإسلام على الصعيد العالمي.

٢) مخاطر نشاط الإعلام الرقمي في الخليج

وسط تصاعد الهجمات الساعية إلى حشد وتجنيد الشباب الخليجي، تبرز أهمية الوعي بمخاطر تسييس الفضاء العنكبوتي من قبل أطراف دخيلة، وغياب الدور المحوري لمؤسسات الإعلام الرسمي ممثلة في مفكريها ومثقفيها لإصلاح قضايا العمق الاجتماعي المتصلة بعقيدته وثقافته وأمنه وعموم نظم حياته، لتفعيل خطوط الدفاع وضمان تحصين المجتمع من التصدع أمام ما يجتاحه من حشد أو تغريب، حيث يمر الإعلام الرقمي بمرحلة من أكثر المراحل خطورة لمنظومة الأمن الوطني وبدون فحص وتفكيك السياقات الجديدة للحراك الرقمي، يصعب التنبؤ بعواقب هذا التوظيف والتدخل الأجنبي على طبيعة هذا الحقل الجديد، فعدد المؤتمرات وورشات العمل التي تنظمها المنظمات الخارجية، لمتابعة تحركات المدونين العرب في غياب إعلام بديل قادر على ضبط وتوجيه هؤلاء المدونين، وترسيخ مقومات المنظومة العقدية والثقافية والأمنية، ينبئ بالمخاطر والتداعيات التالية:

١-٢) الإعلام الرقمي وقيادة الحراك السياسي في المجتمع الخليجي

من المؤكد أن سهولة الاتصال بالمواقع الإخبارية وفورية الإعلام الرقمي، حيث تتوافر الآلاف من المواقع الإعلامية التي تقدم الوظيفة الإخبارية، وتنشر الوقائع والأحداث التي تتم في بقاع كثيرة من العالم في لحظة وقوعها، تمتلك القدرة على القيام بالتعبئة لتأييد الأفكار التي تنادي بها، ومناهضة غيرها من الأفكار بحيث يمكن أن تسهم في تكوين رأي عام إقليمي أو عالمي نحو المواقف والقضايا والأفراد في وقت معين، يتشكل من فئات المستخدمين لشبكة الإنترنت وبصفة خاصة المواقع الإعلامية المنتشرة فيها مما يجعلنا نطلق على هذه المواقع - المواقع الرقمية التعبوية - التي تعمل بمعزل عن كل النظم والأشكال التنظيمية المتاحة في المجتمعات المستهدفة كدول الخليج - حيث شكل الإعلام الرقمي محورًا صلبًا للسياسات الخارجية في المنطقة فضلاً عن العمل مع شركاء استراتيجيين من القطاع الصناعي ومن الميادين الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء جهد دائم يستعمل قوة تكنولوجيا الاتصال ويطبقها على أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، سيما ما يتصل بسياستها الموجهة للسيطرة على شعوب المنطقة، ودعم المنشقين إلكترونيًا cyber dissidents من المعارضين السياسيين الذين يركزون نشاطاتهم المعارضة على شبكة الإنترنت وفضاءات التدوين، ومما يزيد الوضع صعوبة، تنامي المبادرات الغربية الهادفة إلى مساعدة المنظمات الشعبية في جميع أنحاء العالم من أجل استخدام التكنولوجيا الرقمية والحديثة، وتمويل البرامج الرائدة في المنطقة وشمال إفريقيا التي من شأنها تعزيز وسائل الإعلام الجديدة، وإمكانات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني.

وانتشرت ظاهرة الإعلام الرقمي أو ما يطلق عليه "المدونات الإلكترونية" في المجتمع الخليجي، لمحاولة التأثير أو التغيير على المستويين الاجتماعي والسياسي ويتم استخدام التقنية الرقمية كبنية تحتية ومنصة للانطلاق والتحرك والعمل ومن خلال أدوات ووسائط عدة من أجل إيصال الرسالة التي يريدونها، وأسهم النشاط الرقمي بدور هام وفاعل ومازال في الثورات العربية والانتفاضات الشعبية في المنطقة منذ العام ٢٠١١م، كما ملأت حركة النشاط الرقمي كقوة فاعلة من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي المؤدلج الفجوة التي تركتها وسائل الإعلام التقليدية في معالجتها لقضايا اجتماعية واقتصادية عدة ، تتصل بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والفساد المالي والبطالة والفقر والمذهبية والفئوية وخلافها من القضايا ذات التأثير المباشر على فئات المجتمع، موظفة جزءًا لا يستهان به من الرأي العام داخل الفئات الشابة المتصلة بالأنترنت التي باتت تمثل مصدر تهديد بالغ للمنظومة العقدية والسياسية والأمنية مؤخرًا للصفات الفريدة التي تتسم بها بيئة الإعلام الرقمي القادر على

تحويل مجموعة متنوعة من الممارسات الاجتماعية إلى قوى مقوضة للمنظومة المجتمعية، بفعل دعم ورعاية أطراف خارجية ووكلائها بما يتفق ومصالحها الاستراتيجية، مستغلة في ذلك قصور دور مؤسسات الإعلام الرسمي على تجاوز حدود الزمان والمكان، وفتح باب المشاركة في المعلومات والمعرفة أمام الجميع، مع منح وسائل الإعلام الجديد بعدًا إنسانيًا تشاركيًا من خلال ما يعرف اليوم بشبكات التواصل الاجتماعي.

٢-٢) تهديد الأمن العقدي والوطني وطمس الهوية الخليجية

من مآسي شبكة الإنترنت وسلبيات الإعلام الجديد، صعوبة الوثوق والتحقق من صحة وصدقية العديد من البيانات والمعلومات التي تحويها بعض المواقع في ظل الحاجة إلى التعزيز المتواصل للقدرات الثقافية والتعليمية للمتلقي، وما تزخر به من مواقع تروج للعقائد الباطلة والأفكار الهدامة والدعوات المشبوهة المهددة للأمن الوطني بمفهومه الشامل، التي تُعرض وتُسوق لها قيم وسلوكيات خاصة بمجتمعات أخرى كقيم وسلوكيات حضارية عالمية، في ظل عدم وجود معايير مهنية للعمل الإعلامي الأمر الذي شوه صورة الإسلام وشكك في الثوابت واليقينيات التي تدين بها أمة الإسلام في ظل انفلات إعلامي لمبادرات رقمية جديدة وهجينة يرعاها أو يفرزها التمويل والدعم الحكومي الخارجي، وهي الأقرب إلى التسويق السياسي منها إلى النشاط الاجتماعي إذ يطغى عليها التركيز على المواضيع والمقولات الجاذبة للإعلام والانتباه الغربي كالشباب والمرأة والحرية الجنسية وحقوق الأقليات والمثليين والحوار بين الأديان والحضارات، وهي مبادرات تهيمن عليها اللغة الإنكليزية على حساب اللغة المحلية وتتسم بصلابة وتعدد قنوات تواصلها مع الغرب ووسائل إعلامه الكبرى، ومباركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية لها على حساب تجذرها في العمق المحلي ، للنيل من ثقافة المجتمع الخليجي تحت لبوس المنهجية العلمية، فكانت حركة الاستشراق التي تمثل الجانب الفكري في محاربة الإسلام قديمًا وحديثًا، ففي ظل بيئة الإعلام الرقمي الحديث ، سرى تغيير في مسمى ورواد الحركة الاستشراقية، إذا أصبح علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية والخبراء في دراسات الدول الشرق الأوسطية في الوقت المعاصر الممثل الجديد للاستشراق الحديث، وإن كان بأساليب ومنهجيات أخطر أثرًا من الاستشراق الكلاسيكي في منهاجياته المحدودة وفي عدائه للإسلام ليس من جانب نشطاء الغرب فحسب بل وناشطين عرب ومسلمين.

٢-٣) الاختراق الأمني والتجسس الإلكتروني

تشكل بيئة نشاط الإعلام الرقمي وسيط ثري للتأثير على هوية وقيمة المعلومات التي بات من السهل اقتناؤها واختزالها بل واختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة على مستوى الدول والحكومات، وأصبح من الممكن كسر الحواجز الأمنية التي تحمي المعلومة خصوصًا بشكلها الرقمي الجديد، كون شركات الإنترنت العملاقة ومحركات البحث، ومواقع التشبيك الإلكتروني، تمتلكها أساسًا دول وشركات أجنبية، كما تحولت فرضية استغلال مخابرات هذه الدول للنشاطات السياسية الشعبية على هذه الشبكات إلى واقعة مبرهنة، لتوسيع نطاق عمليات التجسس للناشطين إعلاميًا بالنسبة للدول المستهدفة، حيث المعلومات التي توفرها المدونات والوسائط والتطبيقات وخدمات الأنترنيت المتنوعة، تشكل قاعدة معلومات إستراتيجية وحيوية، لخدمة صانعي القرار الغربي، كما باتت تشكل بنك معلومات شديد الثراء والتنوع أثناء الأزمات الأكثر إلحاحًا في مجتمع معين والفئات الجاهزة للتحرك لدعم أو زعزعة استقرار ذلك المجتمع، نظرًا للمعطيين التاليين:

- تقاطع المصالح الاقتصادية لشركات الإنترنت مع جهود ومصالح الحكومات الغربية حيث تعمل شركة " غوغل " مثلاً في الوقت الحاضر مع الولايات المتحدة ومسؤولين أوروبيين، للدفع بسياسات من شأنها أن تجعل من الرقابة على الإنترنت حاجزًا للتبادل التجاري، ووفقًا لمرئيات مدير الاتصالات السياسية في غوغل " بوب بورستين " أن هدف الشركة هو تحقيق أقصى قدر من حرية التعبير بقصد الوصول إلى أدق المعلومات، كمتطلب وجزء هام جداً لأنشطة الشركة التجارية.
- العلاقة الوطيدة والمتشابكة بين دوائر صنع القرار الغربي ومديري شركات الإنترنت العالمية، فعدد لا بأس به من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية كانوا قد اشتغلوا سابقًا في شركات الإنترنت، ونظرًا لمبالغة الدوائر السياسية الغربية باستخدام الإنترنت للوصول إلى المعلومة وإيصالها، بات المجتمع الدولي ينظر إلى الإعلام الرقمي وإلى تداولات شبكة الإنترنت عمومًا على أنها تهديدات مباشرة لأمنه، خاصة مع اقتران المبالغة الاستخبارية الغربية بإساءة استخدام الإنترنت فضلاً عن تقديم الدعم والتمويل للعديد من النشاطين الرقمين في دول المنطقة والخليج في مجال الحقوق والحريات والأقليات وغيرها من النشاطات السياسية الشعبية المسهلة لعمليات اختراق المجتمع، والتحول من وسائل التجسس بالطرق التقليدية إلى الطرق الإلكترونية، خاصة مع ضعف تقنيات حماية الشبكات الخاصة بالمؤسسات والهيآت الحكومية من الأساليب الحديثة للتجسس الإلكتروني عبر تكوين عملاء محليين عبر شبكة الإنترنت، وهم لا يعرفون أنهم يمثلون أهم الركائز الإعلامية للمخابرات الأجنبية في استقطاب المعلومات لجمع الحقائق اللوجستية التي يسعى إليها أعداء الخارج عن الشباب العربي وطاقته

تقنيات الاتصال الحديثة جعلت الإعلام الرقمي كيانًا جذابًا ومقاومًا لكل أنواع الرقابة الحكومية أو مؤسسات الضبط الرسمي

الحيوية الذي يقدر بـ (٧٠ ٪ من التركيبة السكانية، سيما مع توسع انتقال المعلومة المدعمة بالصور والإحداثيات عبر شبكة الإنترنت، وهذه حقائق مثبته عن المخابرات الأمريكية والإسرائيلية بشكل خاص.

٢-٤) نشر الفكر الثوري ومنهجة الحروب

يتسم السياق الجديد للحراك السياسي في الإعلام الرقمي بالقدرة على جلب المناصرين والحصول على دعمهم للقضايا المطروحة من قبل النشطاء في الشبكة الرقمية، إضافة لمشاركتهم في تعريف الرأي العام الأوسع بهذه القضايا وتسويقها لديه، وصولاً إلى تشكيل جماعات افتراضية لخدمة هذه القضايا، بقصد الضغط على صناع القرار والتأثير في السياسات الحكومية المتعلقة بالقضايا المستهدفة من قبل الناشطين والتي قد تتطور إلى تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، عبر مواقع التشبيك الاجتماعي، وفي هذا الإطار قدم العديد من النشطاء والمدونين العرب مساعدات عدة لمراكز البحوث الغربية، للمساعدة على فهم وترجمة ورسم خرائط للمدونات العربية ومواقعها على الإنترنت، مما أفاد المراكز الإستراتيجية العالمية كثيرًا في عملها التحليلي لمحتوى المدونات في فهم واستكشاف المواقع التي تعكس فكر وتنظيم بعض الجماعات كالجماعات المتطرفة والإرهابية والإسلاميين والمحافظين والليبراليين في فضاء المدونات العربية، لتنظيم وتنسيق نشاطها الثوري عند الحاجة، لإحداث التغيير الاجتماعي أو السياسي إما لإضعاف الدول المستهدفة، وتقسيمها على نحو يسهل معه السيطرة عليها بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة.

أما التطور الأكثر مدعاة للقلق، وضع المعرفة والبيانات حول الشبكة العنكبوتية العربية بين أيدي الساسة والعسكر ورجال الأمن والاستخبارات، لتعزيز مصالح الدول الرأسمالية، إذ تكتسب شبكات المدونين العرب أهمية خاصة لدى الغرب، لتنمية وصقل الشبكات الصغيرة فضلاً عن مساعدة النشطاء العرب على مكافحة وتجاوز الرقابة على الإنترنت، وتدريبهم على تقنيات تبادل ونشر المعلومات على الشبكة في إطار ما يسمى بالحروب الإلكترونية ، ومن ثم إسقاطها على حقل الحراك السياسي على ساحة الإعلام الرقمي، الذي يراد منه أن يكون جبهة حرب جديدة تضاريسها إلكترونية ومعلوماتية، موجّهة ضد المجتمعات التي لا تساير السياسات التوسعية الرأسمالية.

٢-٥) انحسار فعالية الإعلام الخليجي الموجه والمضاد

يعكس الإعلام الرقمي والفضاء المفتوح والتقنيات العابرة للحدود، حصيلة ثقافة مصنعة، لتمرير أجندات خاصة موضوعة له، بات من الصعب حيالها تحصين الجبهة الداخلية ضد محاولات اختراق المجتمعات الخليجية، وبثّ الفرقة والتعصّب والاقتتال فيها، وهدم مقوّمات الوحدة الوطنية، سيما أن أخطر سياسات أعداء الخارج الحاملة في طياتها أجندة سياسية وإيديولوجية ضارة بقوى الإصلاح في الخليج والمنطقة العربية، التسييس المفرط لفضاء الإعلام والتدوين العربي لخدمة مصالح غربية وقوى إقليمية بالتزامن مع انحسار نسبي لفعالية الإعلام الخليجي الموجه والمضاد للإعلام السلبي الموجه ضدها والذي لا يتورع عن امتهان الكذب الصريح كأحد أسلحة الإعلام للتحريض ضد سياسات وتوجهات دول الخليج، كما جند الكثير من المتخصصين لتبني الحركات والمبادرات والجماعات المناهضة لحكوماتها كمبادرة "المنشقون الإلكترونيون" أو cyberdissidents.org التي تسوّق دوليًا على أنّها حليفة قوى الإصلاح الناشطة على الشبكة العنكبوتية الشرق أوسطية، وتستند المبادرة في ذلك على أن المدونين والمعارضين والناشطين السياسيين الذين يستعملون الإنترنت في دول الشرق الأوسط الاستبدادية -وفقًا لتصور المبادرة- يتعرضون لمخاطر ومن ثم فمن واجب بعض القوى الخارجية أمنيًا وقانونيًا وأخلاقيًا الدفاع عن هؤلاء المعارضين باعتبارهم أكبر حليف لها، ووصفت سفيرة أميركا في الاتحاد الأوروبي "كريستين سيلفربيرغ" هذه المبادرة بأنّها المنظمة الرائدة في العالم للدفاع عن المعارضين الديموقراطيين المستخدمين للإنترنت، لضعف ضوابط السيطرة على نشر العنف والتطرف والإرهاب.

كما أثر الإعلام الرقمي الموجه من الخارج على مصداقية الإعلام الرسمي الخليجي ووسائله القائمة تكنولوجيًا وتطبيقيًا، مستغلاً في ذلك حالة عدم التوازن بين حجم ونوعية الرسائل الإعلامية الموجهة وبين استعداد المتلقي لهما فيما يتعلق بالرأي والرأي الآخر، بقصد تفتيت دائرة المتلقي، والتركيز على مخاطبة الأفراد والجماعات الصغيرة وفق الميول والاحتياجات الفردية، فضلاً عن ظهور مستحدثات إعلامية غير مسبوقة بتطبيقات وخصائص جديدة، أخذت مكان وسائل الاتصال الجماهيري وعلى الرغم من الجهود المضنية لوزارات الثقافة والإعلام الخليجي الموجه في جذب الجماهير ضمن خططها للدخول

إلى مجال الفضاء الإلكتروني، ومحاولاتها الحثيثة لمجاراته ، لا يزال الإعلام الرسمي يدور في دائرة مفرغة، لعدم قدرته على استقطاب تلك الجماهير الباحثة عن الجديد فضلاً عن شفافية ومصداقية وحيادية الطرح والمعالجة التحليلية للحدث.

٣) استراتيجية تطوير الإعلام الرسمي في الخليج

لاستعادة دور الإعلام الرسمي وإعادة تشكيل خارطته، لا بد أن ندرك أن الإعلام الجديد لا يمثل بثًا أحاديًا كوسائل الإعلام التقليدية، وإنما يتسم بخاصية تفاعلية قادرة على استقطاب الجمهور الباحث عن فضاء تواصلي ثنائي بين المرسل والمتلقي، مما يفرض إعادة هيكلة بعض المؤسسات الإعلامية لضبط الأداء الإعلامي، والنهوض جديًا بهذه المؤسسات مرة أخرى مع اعتماد المهنية في اختيار كوادرها، بقصد التحول لوظائف الإعلام الجديد، من حيث:

- تطوير مؤسسات الإعلام الرسمي، من خلال تبني نظم الاتصالات الجماعية الرامية إلى تعزيز التنمية الوطنية، ومنهجية السيطرة المحلية المستدامة كزيادة الاعتماد على احتياجات الجمهور، وتقليل الاعتماد على نهج الرسالة الإعلامية التي تأتي من أعلى إلى أسفل إلى التواصل التنموي ليس استجابة لاحتياجات المواطنين للمعلومات فحسب، وإنما لتحقيق تحول جذري في اتجاه وسائل الإعلام لتغذية قنوات الاتصال بين المرسل والمتلقي.
- تطوير المحتوى الإعلامي من خلال مراقبة إحداثيات المجتمع والتعلم منها مع توسيع آفاق التعرف على العالم، ورقعة التركيز والاهتمام، طبقًا لنهج مدروس ومتوازن يذهب إلى أبعد من مجرد تقديم معلومات واقعية لاستكشاف أهمية أكبر وتحفيز التفكير النقدي عند المتلقي للحدث تحليليًا -وليس- احتفاليًا لخلق الأجواء الملائمة للتنمية، وتقوية المعايير الاجتماعية.
- الاستفادة المثلى من مواقع التواصل الاجتماعي كـ – المدونات – البود كاست – المنتديات – مجتمعات المحتوى – يوتيوب – التدوين المصغر – تويتر – التي تنطوي على فرص كامنة يمكن الإفادة منها واستثمارها بالطريقة الملائمة لتصبح معنية بحماية المجتمع من أنماط السلوك المناهض لسياسة الدولة، والمخالف للموروث القيمي والثقافي والفكري، عبر ربط المشكلات الأمنية بالمشكلات الاجتماعية والبيئية والإنسانية، لتجسير العلاقة بين مؤسسات الإعلام الرسمي والمجتمع، ووضع الأطر القادرة على اشراك كافة مؤسسات وأفراد المجتمع الرسمي والمدني، ضمن علاقة تكاملية للمشاركة في المسؤولية الاجتماعية والحماية من المحتوى الإعلامي الضار وغير القانوني.

تمويل المنظمات غير الحكومية الأجنبية للإعلام الرقمي كشف النشطاء المدسوسين والمرتزقة العرب

- توسيع نطاق الحوار السياسي الآمن، عبر التواصل الفعال مع كافة مواقع الإعلام الرقمي، وفق رؤية إعلامية مدروسة لإحداث التأثيرات المطلوبة بتكوين المعرفة التأسيسية الآمنة للناشطين مع إشراك الخبراء والمختصين وجميع أصحاب المصلحة في نقد وتفنيد مشروع تسيس وأدلجة نشاط الإعلام الرقمي المهدد للأمن الوطني والقومي، مع تعيين مختصين لإدارة محتوى شبكات التواصل الاجتماعي التي تحظى بمشاهدات تفوق مشاهدات القنوات الفضائية الرسمية والخاصة.
- ايجاد جسور للتواصل مع العامة والناشطين في الإعلام الرقمي من أبناء مختلف فئات ومذاهب وشرائح المجتمع المحلي والجاليات الأجنبية، ممن تتوفر لديهم المعرفة وإمكانية الحفاظ على الثقافات الأصيلة في مواجهة الحداثة من أجل إشعال مشاركة مواطني الخليج مع العالم الأوسع، أو من خلال العمل مع فرق إعلام دولية لتقريب وجهات النظر بين الثقافات الواسعة للموضوعات المقترحة، في سياق الانفتاح الآمن على الحضارات العالمية، سيما أن الاعتزاز بالهوية والخصوصية الحضارية لا يعني نبذ الحضارات الأخرى أو الانغلاق في مواجهتها ورفض نتاجها الإنساني، ولا تعارض إطلاقًا بين الالتزام بالثوابت الدينية والمحافظة على الهوية وبين الأخذ والاقتباس من الحضارات الأخرى، بما يساعد على حل المشكلات وخدمة قضايا التطور والتقدم.
- تشجيع المشاريع الإعلامية والسينمائية والتلفزيونية التي تدرس الموضوعات الدولية، وتستهدف في نفس الوقت إشراك الجماهير عبر صيغ متعددة تستند على سلامة وشفافية وحيادية الطرح، مع استقلال وسائل الإعلام، بقصد تعميق فهم الجمهور للمواضيع بطرق تكاملية تجمع -على سبيل المثال- ما بين محتوى الكتاب، وفيلم المناقشة، ونتاج المراكز البحثية، أو المعارض والمتاحف.
- تبني استراتيجيات لإصلاح وسائل الإعلام، على أن تتم في بيئة أكبر من الانفتاح والثقة بالمتلقي، لفهم والاستجابة لهموم المواطنين والمجتمعات المحلية، وتعزيز مشاركتهم في السلام والتنمية، فضلاً عن تحقيق فهم مشترك لأدوار ووسائل منظمات المجتمع المدني مع الإدارات المحلية، كما أن تخصيص مساحات للمواطن والمجتمع للتواصل مع الإدارات المحلية من شأنه الارتقاء بالخدمات العامة، ودعم البرامج الإنمائية، ودفع الأجندة الإعلامية الخاصة بالمواطن للدفع بالتنمية الوطنية.

* خبير دراسات سياسية واستراتيجية

مخاطبة الآخر مختفية في الإعلام الخليجي على مستوى التشريع و الممارسة

رؤية نقدية لمخاطبة الآخر: استراتيجية النقاط السبع لاتصال خليجي فعّال عربيًا وعالميًا

في ديسمبر من العام ٢٠١٠م، دخل الخليج العربي مرحلة جديدة مهمة في مجال الإعلام والاتصال، حين أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "الاستراتيجية الإعلامية لدول المجلس". وهو إنجاز تاريخي للمجلس، ومهم جدًا على مستوى الاتصال الجمعي لدول الخليج العربية، سواء على مستوى الرؤية أم على مستوى الممارسة. وتعبر أهداف هذه الإستراتيجية عن جملة من التوجهات الإيجابية لتوظيف الإعلام الخليجي لخدمة قضايا الخليج من حيث تعزيز التعاون وفرص الوحدة بين دول المجلس، وترسيخ الهوية الخليجية والعربية والإسلامية لدول مجلس التعاون، وتعميق المواطنة الخليجية، ودعم ترابط المجمع الخليجي وأمنه واستقراره، وتنمية الوعي المجتمعي العام لدى المواطنين والمقيمين، ودعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودعم التعاون والتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دول المجلس.

د. عبد الله بن ناصر الحمود

وكان المجلس قد أقر ميثاق الشرف الإعلامي الخليجي في العام ١٩٩٨م، وهو الميثاق الذي عني بالعديد من الأمور الضابطة للعمل الخليجي المشترك.

لكن تسارع الأحداث في المنطقة، فيما بعد العام ٢٠١١م، تحديدًا، وما نتج عما سمي بـ "الربيع العربي" من أحداث جسام وتداعيات الأمر على دول المنطقة خاصة والمنطقة العربية، والعالم بأسره، ودخول قوى دولية في الصراع بأجندات محدّثة، وبروز تحديات جديدة للأطماع الإيرانية في المنطقة، وسيادة الإعلام الإلكتروني الجديد وشبكات التواصل المجتمعي على المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي، دفع العديد من دول العالم للعناية بهذه الوسائل المتجددة والمستشرية في ذات الوقت. ربما كان من أهم إجراءات دول مجلس التعاون مجتمعة، حينذاك، توجهها للتعاون في مجال الإعلام الإلكتروني حيث عقدت عدة اجتماعات لمناقشة النفوذ المتزايد للإعلام الإلكتروني الجديد على مجمل مجريات الحياة اليومية لدول الخليج، وبدأ المجلس منذ العام ٢٠١٥م، العمل على عقد ورش عمل في مجال الإعلام الإلكتروني وإعداد ميثاق شرف للإعلام الإلكتروني، وصياغة قانون موحد للإعلام الإلكتروني، وإستراتيجية خليجية للإعلام الإلكتروني.

تبدو هذه السياقات، المهمة جدًا، في فضاء التنظيم والتشريع لعمل إعلامي خليجي مشترك، إيجابية وضرورية بالفعل. لكن تأملها في سياق الواقع الإعلامي والممارسات اليومية لوسائل الإعلام الخليجية يقود لعدد من التحفظات المهمة. فمثلاً، لا تقود الملاحظة المتخصصة للجهد الإعلامي الخليجي (العملي) بوسائله المتعددة، للقناعة بأن تلك الوسائل تعمل، بالفعل، وفق إطار مفاهيمي ومهني موحدين، أو على الأقل متجانسين. فثمة تباينات واضحة في أولوليات العمل الإعلامي الخليجي وتوجهاته، وأيديولوجياته، في موطنين رئيسيين هما:

- الأخبار والبرامج الإخبارية.
- مخاطبة الآخر العربي والأجنبي.

ففي مجال الأخبار تتباين القيم الإخبارية من وسيلة إلى أخرى، وتظهر فروق واضحة في أجندات التغطيات الإخبارية للأحداث المحيطة والدولية، بالقدر الذي يثير قلقًا ما على مستوى التجانس العملي المطلوب في نظرة الإعلام الخليجي مجتمعًا لتلك الأحداث. إن المتابعة الفاحصة لتناول وتغطيات أحداث سوريا والعراق ولبنان واليمن ومصر في الإعلام الخليجي، توضح بشكل جلي، أن الأمر على غير من يمكن أن

يكون في الفضاءات التشريعية التنسيقية لمجلس التعاون. والكلام هنا، عن الإعلامات الخليجية الرسمية بالتأكيد، أما غيرها من الإعلام غير الرسمي، وكذا إعلام المواطن، وشبكات التواصل المجتمعي، ففيها من التباين ما هو أصل من أصول صنعتها، وبالتالي يكون نقاشها وفحصها في سياق مختلف.

أما في مجال مخاطبة الآخر العربي والأجنبي، فيبدو أن هذا الأمر ليس ظاهرًا في الأصل في عدد من الجهود الإعلامية والاتصالية الخليجية لا على مستوى التشريع، ولا على مستوى الممارسة. والآخر المقصود هنا، هو ذلك الآخر الذي ينبغي عليه أن يعرف الخليج حق المعرفة تاريخًا، وحضارة وثقافة، وأنظمة سياسية ومكاسب تنموية، وإنسانًا حاضرًا في المعادلات العالمية وفاعلا فيها. فيبدو أن الجهود الإعلامية الخليجية الجمعية في هذا المجال منقوصة أو معيبة، وبحاجة حقيقة للتدخل العاجل للإصلاح. إن فحص بعض الجهود الإعلامية الرسمية الخليجية الموجهة باللغات الأجنبية مثلا، يقود لخلاصة مفادها أن هذا الإعلام لا يخاطب الأجنبي المستهدف في الأصل، لا على مستوى اللغة ومفرداتها وسياقاتها وأدائها، ولا على مستوى المحتوى والأفكار والموضوعات، ولا على مستوى المعالجات الإعلامية ومدارسها.

هذه الدراسة النقدية الموجزة، تحاول مناقشة هذه الجدلية المهمة في قدرة الإعلام الخليجي على الوصول للآخر العربي والأجنبي و "إبلاغه" الرسالة الإعلامية الخليجية المشتركة.

أولاً: تأثير الإعلام الخليجي على الساحة الدولية

في الإطار العام والمهني المعتبر، هناك نموذجان من الإعلام الخليجي استطاعا خلال العقود القليلة الماضية أن يقوما بدور جيد على الساحة العربية والدولية:

- **النموذج الأول**، يتمثل في قنوات الـ "بان أراب" وهي القنوات التلفزيونية التي استطاعت أن تبسط لها قاعدة جماهيرية على المستوى العربي، كمجموعة ال "إم بي سي" والـ "إي آر تي" و "الجزيرة" مثلا. ببعض محطاتها الإذاعية. فهذه المحطات شكلت فضاءات خليجية مهمة في السماء العربي. لكن ذلك لم يكن يعني أبدًا أن المحتوى أو الرسالة الخليجية كانت واضحة ومتسقة وتشاركية في هذه القنوات، بل على العكس، يبدو أن لكل مجموعة منها أجندات إعلامية خاصة بها، تتعارض في حالات محددة مع سياسات بعض الدول الخليجية نفسها. لقد ظهرت عدة اعتراضات رسمية وشعبية على أداء هذه

المجموعات الإعلامية الخليجية وغيرها من الإعلام "الخاص"، ومنع بعضها من فتح مكاتب لها في بعض دول الخليج، ومنع مراسلوها من دخول بعض الدول الخليجية أيضًا. وقد حدث ذلك بشكل معلوم بالضرورة لقناة الجزيرة مثلاً، التي مكثت حوالي خمسة عشر عاما، تبذل جهودًا مهنية كبيرة في عمليات إعلامية ضخمة لـ "التشئة السياسية" لجيل كامل من العرب والخليجيين، على خلاف ما عليه العقيدة السياسية في المنطقة. وهو الأمر الذي دعا عددًا من المراقبين للقول بأن هذه القناة قد أدت دورًا حاسمًا في تهيئة الشباب العرب لقيادة أحداث الربيع العربي التي كان للشباب ولشبكات التواصل المجتمعي حينها دور حاسم فيها متسق مع جملة من القيم السياسية التي كانت قناة الجزيرة مثلاً تدعمها وتنشئ عليها. في حين بقيت المحطات الرسمية لمجموعة دول الخليج غير ذات حضور قوي وملحوظ على الساحتين العربية والأجنبية.

- **المجال الثاني**، الذي قام به الإعلام الخليجي من التأثير على الساحة الدولية، يمكن النظر إليه من جانبين، وفقا لما يلي:

١. الجانب الأول "تقليدي" يتمثل في قدرة بعض المجموعات الإعلامية والقنوات على تجاوز حاجز اللغة والجمهور والوصول للجمهور الأجنبي بعدة لغات أهمها اللغة الإنجليزية. فنظرًا للدور الإعلامي المهم لقناة الجزيرة مثلاً منذ انطلاقتها، فقد كان لإصدار نسختها الإنجليزية الموجهة لأوروبا وأمريكا بشكل رئيس حضور لافت. لقد أصبحت القناة إحدى القنوات المهمة في منظومة الإعلام الغربي، ولها قاعدة جماهيرية عريضة هناك. والشيء نفسه فعلته مجموعة الإم بي سي مثلا، حين أضافت لباقاتها مجموعة من القنوات الناطقة بلغات غير العربية منها الإنجليزية والفارسية مثلاً، متكئة على تاريخ إعلامي مهني جيد بشكل عام على مستوى استقطاب الجماهير والسمعة المهنية الإعلامية.

٢. الجانب الثاني، هو إعلام المواطن، وشبكات التواصل المجتمعي، التي أصبحت مصادر مهمة للإعلام الغربي نفسه لمعرفة ما يجري في منطقة الخليج. لقد تقلدت تلك المنصات الاجتماعية مهمات كبار، كان الأولى أن تتقلدها وسائل الإعلام الخليجية الرسمية. لكن الغياب الملحوظ لتلك الوسائل فتح الباب مشرعًا أمام أي مصدر خليجي ليقتحم النهم الغربي لمعرفة ما الذي يجري بالداخل، فأخذه على علاته من هذه المصادر غير الرسمية. وعندما كنت أعمل نائبًا لرئيس هيأة الإذاعة والتلفزيون في المملكة العربية السعودية خلال العام ٢٠١٤م، كانت إحدى الهواجس التي تؤرقني هي "القناة الثانية السعودية" الناطقة باللغة الإنجليزية: كيف يمكن أن نجعلها قناة مؤثرة وفعالة وتخاطب الجمهور الأجنبي بشكل مناسب؟ من المؤسف إقراري اليوم، بأننا لم نستطع حينذاك أن نجيب عمليًا على السؤال، على الرغم من عشرات الإجابات الرائعة على مستوى النظرية. وأعتقد أنهم حتى الآن لم يفعلوا.

هنا، تبرز قضية "الإقناع" بشكل واضح، فالمجال الذي لا تؤثر فيه، لن تكون فيه مقنعًا أبدًا. وبالتالي، يبدو أن موضوع قدرة الإعلام الخليجي على الإقناع بمكتسبات الخليج هي قدرة محل نظر. ليس واضحًا لماذا، حتى اليوم، مع استثناءات قليلة، لا تنظر دول الخليج بشكل عام، على المستوى الرسمي، للإعلام على أساس من خصائصه المعرفية والمهنية، ولماذا لا تزال المؤسسات الرسمية الخليجية تعتمد على إعلام الشركات والمؤسسات الخاصة أكثر من اعتمادها على إعلامها. صحيح أن إعلام المؤسسات الخاصة يبدو أكثر جاذبية ومهنية، لكن هذا المتغير كان شأنه أن يدفع بمنظومة دول الخليج، إلى أن تعطي اهتمامًا أكبر بتطوير صناعة الإعلام الرسمي، عوضًا عن الاتكاء إلى الإعلام التجاري، لأن الإعلام الرسمي هو الحامل الأكثر أمانًا لرسالة الخليج ولسياساته، دون شوائب تمويلية وغير تمويلية.

وبالتالي، يمكن تأكيد أن الإعلام الخليجي الرسمي ضعيف التأثير على المستوى العربي وعلى المستوى الدولي، وغير مقنع للجمهور الدولي، بل ربما لم يصل إليه أصلاً. فالجهود الإعلامية الرسمية الخليجية الموجهة باللغات الدولية محدودة، وما هو متاح منها يواجه صعوبات وتحديات مهنية بعضها جسيم للغاية. وقد تحدثت مع بعض المعنيين بالقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية الخليجية الرسمية الناطقة بلغات غير عربية وناقشتهم كثيرًا في شكل ومحتوى ما تبثه تلك القنوات والمحطات من رسائل، وأنها لا تلائم بالضرورة خصائص الجمهور الدولي سواء الغربي منه أو الشرقي. وكانت معظم الإجابات التي أحصل عليها ترد الأمر إلى عقبات إدارية ومالية.

إن الإعلام الخليجي والرسمي منه خاصة، يواجه، دون شك، تحديات جمة في مدى قدرته على توضيح صورة دول مجلس التعاون الخليجي في الخارج، وفي التأسيس للحوار مع الآخر، وفي فهم سياسات وأفكار الشعوب الخليجية. ويحتاج، بالتأكيد، إلى مراجعات هيكلية كبرى، سيما مع دخول هذه المرحلة الراهنة من الإعلام الإلكتروني وسطوة شبكات التواصل المجتمعي. فالاعتبارات التي يجب تبنيها لإصلاح قدرة الإعلام الرسمي تحديدًا في الخليج على مخاطبة الآخر، قد باتت متعددة العوامل والمتغيرات، ومتداخلة مع جملة من العلوم والفنون الثقافية والاجتماعية والوسائلية.

ثانيًا: اتجاهات عينة من المغردين الخليجيين

أثناء إعداد هذه الرؤية النقدية استوقفتني بعض التساؤلات المتعلقة باتجاهات الجمهور الخليجي نحو الأدوار التي يقوم بها

الإعلام الخليجي على المستوى الدولي. وحتى أتمكن من الحصول على إجابات لهذه التساؤلات، لجأت، منهجيًا، إلى حسابي على تويتر، حيث لدي متابعين يربون على (١٣٠٠٠) متابع، معظمهم من الإعلاميين العرب والخليجيين. وتوجهت إليهم باستبيان يستهدف معرفة اتجاهاتهم نحو الأدوار التي يقوم بها الإعلام الخليجي على المستوى الدولي. أبقيت هذا التساؤل متاحًا لـ (٩٦) ساعة (أربعة أيام)، في استبيان من عشرة أسئلة فرعية، قبل أن أجمع البيانات التي شارك بها عينة من المغردين بلغت (٣٢٥) مغردًا ومغردة. والأسئلة الفرعية للاستبيان هي: كيف ترون قدرة الإعلام الخليجي الراهن بكل وسائله على تعريف المجتمع العربي والعالمي بالخليج العربي وبشعوبه وبمكتسباته والدفاع عنه؟، ما أسباب الإجابة السابقة؟، ما أهم ثلاث إيجابيات وثلاث سلبيات من وجهة نظرك في الإعلام الخليجي بشكل عام؟، ما أهم ثلاثة مقترحات يمكنها تحسين أداء الإعلام الخليجي بشكل عام في الدفاع عن مكتسبات دوله وشعوبه من وجهة نظرك؟، إلى أي مدى تعرّف الفضائيات الخليجية (محطات التلفزيون) بالخليج ودوله وشعوبه وتدافع عن مكتسباته على المستوى العالمي؟، إلى أي تعرّف الصحافة المطبوعة أو الإلكترونية الخليجية بالخليج ودوله وشعوبه وتدافع عن مكتسباته على المستوى العالمي؟، إلى أي تعرّف شبكات التواصل الاجتماعي في الخليج بالخليج ودوله وشعوبه وتدافع عن مكتسباته على المستوى العالمي؟، الجنسية، الجنس، ومدى الرغبة في إضافات حول موضوع الاستبيان.

وكشفت نتائج هذا الاستبيان عن جملة من النتائج المهمة. فقد شارك في الاستبيان (٣٢٥) مغردًا، ومغردة موزعين بين ٢٢٠ مغردًا، و١٠٥ مغردة. وتوزعت الإجابات إلى (٩٥) مشاركًا من السعودية، و (٤٨) من الإمارات، و (٣٧) من الكويت، و (٥١) من البحرين، و (٤٩) من قطر، و (٤٥) من عمان. وكشفت إجابات المشاركين عن اتجاه عام نحو كافة التساؤلات المطروحة، وفقا لما يلي:

١. رأى المشاركون كافة في الاستبيان أن قدرة الإعلام الخليجي على التعبير عن مكتسبات الخليج العربي، والدفاع عنه، قدرة ضعيفة على الرغم مما هو متاح لهذا الإعلام من وسائل وأدوات، وفرص للنجاح. وتلخصت الفروق بينهم في مستوى وحجم هذا الضعف، حيث تراوحت بين عاجز تمامًا، وبين يواجه صعوبات في ذلك.

٢. عن الأسباب التي يعتقد المشاركون في الاستبيان أنها وراء هذا الضعف، تعددت الأسباب، وأمكن جمعها في سياقات متقاربة، عبرت عن أمور أبرزها ما يلي:

- عدم قدرة الإعلام الخليجي على الإقناع على المستوى الداخلي، وبالتالي هو عاجز على المستوى الدولي.
- غلبة المحتوى الدعائي على المحتوى الإعلامي المحترف.
- شيوع المادة الترفيهية فيه.
- امتلاك بعض الإعلاميين في الخليج لرؤى خاصة وشخصية تؤثر على أداء المهنة وحيادية العمل الإعلامي.
- نقص التأهيل والتدريب الإعلامي على الكفاءة الإبداعية.
- عدم القدرة على القيام بعمل خليجي مشترك، عمل الفريق صناعة لم يجدها الإعلام الخليجي بعد.
- تعدد الانتماءات الفكرية والمذهبية في الخليج.
- تداخل العمل الإعلامي مع المصالح والأطماع الدولية.
- ترسخ الصور النمطية لدى الغرب عن الخليج، وبالتالي يحتاج تحسين الصورة لعمل شاق جدًا.

الجهود الإعلامية الخليجية في التعريف بمنطلقتنا تاريخًا وثقافة ومكاسب تنموية منقوصة ومعيبة وبحاجة للإصلاح

٣. جاءت الإيجابيات التي يعتقد المشاركون في الاستبيان أن الإعلام الخليجي يتمتع بها، محدودة جدًا. من أبرزها: تقديم عدد من وسائل الإعلام الخليجية لمواد جديدة ومعدة ومنفذة بشكل محترف، النزوع لعدم الإثارة وبخاصة في مجال الأخبار والبرامج الإخبارية، وسرعة نقل الأحداث، والانتشار، وتعدد الوسائل الإعلامية وتنوعها، وتوافر مؤسسات الإعلام الخليجية على إمكانات تجهيزية ممتازة.

أما سلبيات الإعلام الخليجي، فقد أخذت حيزًا واسعًا من الاهتمام، وأمكن تلخيص أبرزها في ما يلي: نقص الحرية الإعلامية، عدم الاهتمام باحتياجات الجمهور الخليجي الحقيقية، ملكيته للدول، عشوائية وارتجالية في بعض المواد المعروضة، تكرار عدد كبير من المواد الإعلامية، وعدم قدرته على النقد البناء، إثارة الفتن الطائفية والمذهبية والحزبية، دعم الصور النمطية السلبية عن الخليج من خلال تقديم نماذج سيئة، السعي النهم لتقديم النماذج والقيم الغربية، تسطيح بعض الأمور المهمة، وتضخيم أخرى غير مهمة، عدم القدرة على المتابعة الجيدة للمستجدات، طغيان الشأن المحلي على العالمي المهم، التركيز على المواد والمضامين المستوردة وعدم القدر على ابتكار مواد نابعة من الثقافة الخليجية وتعبر عن الهوية الخليجية.

٤. عبر المشاركون في الاستبيان عن منظومة من المقترحات التي يرون أنها يمكن أن تساعد الإعلام الخليجي ليكون أقدر في التعبير عن مكتسبات الخليج والدفاع عنه. ومن أبرز ما أمكن تلخيصه في هذا المجال، ما يلي: التعبير بمصداقية ومهنية عن عقلية الشعوب الخليجية وطموحها وتطلعاتها، الابتعاد عن مجرد كيل المديح للحكومات وبرامجها وتقديم معالجات مهنية للقضايا والموضوعات

الإعلام الخليجي الرسمي ضعيف التأثير على المستوى العربي والدولي وغير مقنع أو لم يصل أصلاً والجهود الموجهة باللغات الدولية محدودة

التي تهم دول الخليج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، رفع كفاءة العاملين في حقل الإعلام، الإستفادة من المؤسسات التعليمية في الخليج، والتنسيق معها، ووضع استراتيجيات مشتركة للعناية بالمواد الإعلامية، والتأكد من أهليتها وكفاءتها في خدمة الأهداف العليا لدول الخليج مجتمعة.

٥. فيما يتعلق بمدى قدرة كل من التلفزيون، والصحافة وشبكات التواصل الاجتماعي على التعريف بمكتسبات الخليج والدفاع عنه، ظهرت نتائج مهمة جدًا. ففي حين تراوحت الإجابات بشأن التلفزيون والصحافة بين (للإعلام الخليجي دور محدود، أو ليس له دور، أو ليس فقط ليس له دور ولكن أيضًا يسيء)، تغير الأمر بالنسبة لشبكات التواصل الإجتماعي، حيث عبر معظم المشاركين عن أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل مناسب في التعريف بمكتسبات الخليج، وأيضًا الدفاع عنه. وذلك مع نسبة قليلة رأت أن هذه الشبكات قد ساهمت في الإساءة لدول المجلس وشعوبه.

ثالثًا: أهم التحديات الاتصالية التي تواجه الإعلام الخليجي الرسمي الراهن

في العام ١٩٩١م، كتب أحد الباحثين في مجال الإعلام، يصف مرحلة بروز الفضائيات "لقد كانت بوادر الأزمة التي نجمت عن هذا الوضع أن هزت ثقة الشباب في حاضره هزًا، ودكت أسس إيمانه بأمجاده الماضية دكًا، واكتشف المستقبل في أنظاره ضبابًا كثيفًا". وكانت المعارضات الشعبية والتحفظات الرسمية في العالم الإسلامي وبخاصة في دول الخليج العربي، على أشدهما مطلع التسعينات الميلادية الماضية. لكن اليوم يشهد ما لا يمكن معارضته ولا التحفظ عليه.

لقد برزت شبكة الإنترنت بكل تطبيقاتها وحساباتها وفضاءاتها كأبرز التقنيات المعاصرة وأهمها. لقد كان عدد مستخدمي الإنترنت في العالم في بداياتها في عام ١٩٩٣م، (١٤ مليون و١٢١ ألف)، ليصل اليوم في العام ٢٠١٧م، إلى (٣ مليارات و٤٢٥ مليون مستخدم). هذا يعادل تقريبًا ٦٤٪ من سكان الأرض. وتتوقع مراكز البحوث مثل "أورينت بلانيت للأبحاث" نموًا في عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العالم العربي فقط ليبلغ نحو ٢٢٦ مليون مستخدم بحلول العام ٢٠١٨م. وذلك وفقًا لـ"تقرير اقتصاد المعرفة العربي ٢٠١٥-٢٠١٦". وتسجل معدلات استخدام شبكة الإنترنت في العالم العربي ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى ٥٥٪ بحلول العام ٢٠١٨ مقارنةً بـ ٣٧,٥٪ خلال العام ٢٠١٤م، مثلاً، متفوقة بـ ٧٪ تقريبًا على معدل النمو العالمي المتوقع والبالغ ٣٦ مليار مستخدم. وبرزت في العقد الأخير دراسات مهمة اتخذت

لها عناوين غاية في الدلالة مثل "وحدنا معًا" لشيري تاركل، و "هل جعلنا الفيس بك وحيدين" لستيفن ماركي.

وفي الوقت الذي يمكن الإقرار فيه بأن هذه الإحصاءات والبيانات الرقمية تمثل، في حد ذاتها، تحديًا كبيرًا أمام قدرة الإعلام الخليجي الرسمي للتجاوب مع شروط المرحلة الاتصالية الراهنة وخصائصها، إلا أن ثمة تعقيدات أخرى صاحبت هذه النقلة الاتصالية التقنية، وأصبحت هذه التعقيدات تهدد دول الخليج وشعوبها بشكل مباشر. ففي علاقتها بالفكر، تم تحويل شبكات التواصل الاجتماعي في حالات كثيرة جدًا إلى مراكز لتجنيد الشباب ضد دولهم وشعوبهم، وضد مكتسباتهم، لصالح دول أخرى أو جماعات ومنظمات مارقة لها أطماع في منطقة الخليج العربي. ومن أخطر المؤشرات أن ٨٠٪ من الذين انتسبوا إلى تنظيم داعش، مثلاً، تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأفادت دراسة بحثية نشرتها مؤسسة "بروكينغز" أن تنظيم داعش يغزو مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة موقع "تويتر" بعشرات الآلاف من الحسابات. ومعظم هذه الحسابات تم إنشاؤها في عام ٢٠١٤م. وتشير الدراسة إلى أنه أمكن رصد تسعين ألف حساب لـ"داعش" على "تويتر"، تشمل "مؤيدين مخفيين" و"عملاء استخباراتيين تابعين "للتنظيم الإرهابي"، بالإضافة إلى حسابات لـ"عملاء استخباراتيين مناهضين" له، والهدف منه مراقبة نشاطاته الإلكتروني. وكثير من هذه الحسابات تعرض للإيقاف، لكن حسابات أخرى تخرج من جديد.

لقد دفعت هذه الحقائق الاتصالية العديد من دول العالم، ومنها دول الخليج، لتشكيل فرق أمنية لتتبع وحظر جميع حسابات داعش على مواقع التواصل الاجتماعي. وهذا الأمر غيّر، ربما أولويات عمل الحكومات الخليجية في مجال الإعلام والاتصال، وأشغلها عن تنمية قطاع الإعلام والاتصال بما يخدم المهنة والتنمية الخليجية، وصورة الخليج في الخارج. فمما يؤرق المخططين التنمويين في دول الخليج العربي حاليًا، أنه مع وسائل التواصل الاجتماعي، بات من الممكن أن يتطرف الشاب وهو في غرفة نومه. فالإرهاب الإلكتروني يستغل تناقضات الحياة لدى الشعوب واحتياجاتها، ويعمل على إذكاء روح العداء في نفوس ضحاياه، وبالتالي يسهل عليه السيطرة على اتجاهات الشباب وسلوكهم فيوجهها لمآربه الإجرامية. ومن الجذور التي يتكئ عليها إعلام واتصال الجماعات الإرهابية تلك الأحداث التاريخية التي حدثت في منطقة الخليج العربي، فمثلا كانت مرحلة حرب الخليج ٢٠٠٣م، مهمة جدًا في هذا السياق، حيث عرضَت الفضائيات العربية والخليجية تقارير إخبارية مصورة حول المتطوعين العرب للدفاع عن العراق، وأنهم إرهابيون عرب وخليجيون. لقد أدى ذلك إلى إعادة دول الخليج العربي حساباتها في أي إمداد بشري أو مادي للمقاومة العراقية، حيث بدى الأمر هكذا عونًا لجماعات إرهابية وهو ما لم تكن دول الخليج مستعدة للخوض فيه.

وفي المرحلة الراهنة، تواجه دول الخليج العربي التحدي الإيراني المتجدد (بنظام الملالي.. وولاية الفقيه) والتحولات الدولية المترتبة على كل ما له علاقة بـ (إيران) اليوم. فإيران في الألفية الجديدة، غير إيران ما قبلها. وجُلّ الصور السلبية عن الخليج والمفترية عليه، لها علاقة عضوية بتحولات المشهد الدولي في الألفية الجديدة، الذي يكون النظام الإيراني جزء منه. فإيران تعبث وتعتدي وتطمح. ولا يضيرها أن تغدر وتخون من أجل مآربها المشؤومة والمشبوهة في المنطقة. وظهرت مناصرة القوى الدولية لها علنًا، إبان توقيع الاتفاقية النووية، وفي مراحل مهمة من عهد الرئاسة السابقة للحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة. وصارت دول الخليج العربي بين الأفعى والشيطان. وعلى الرغم من تغير نغمة الخطاب الرئاسي الجمهوري الأمريكي الراهن مع إيران، إلا أن إيران تبقى، حتى إشعار آخر، مصدرًا مقلقًا في المرحلة العصيبة الراهنة في المنطقة، وأحيانًا مستعصية على التحليل والنقد، ومتغيرًا مهمًا في كافة الحسابات الإعلامية والاتصال لدول الخليج.

ويبدو أن بيئة الإعلام والاتصال الجديدة، صاخبة بالتحديات الحقيقية للكيان الخليجي العربي، فهناك ما يربو على (٢٠٠) تغريدة في الدقيقة تستهدف أمن الخليج العربي واللحمة الوطنية لدوله وشعوبه والنسيج المجتمعي الخليجي، وأكثر من (عشرة آلاف حساب) في تويتر لإحباط المجتمع الخليجي وتشتيت صفوفه بمعدل يزيد عن (٦٠٠٠) حساب عبر تويتر موجهة ضد المملكة العربية السعودية بشكل خاص والخليج بشكل عام، لزرع الفتن داخل مجتمعاته، وبث الشائعات وأكثر من (٤٠٠٠) حساب أخرى تقوم بإعادة نشر تلك التغريدات. هذا إضافة إلى عشرات الآلاف من شائعات الواتساب ومقاطع التندر والسخرية التي ينتجها أناس معادون للخليج دولاً وشعوبًا، وحاقدون يسعون من خلالها لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية ومخططات دولية تستهدف زعزعة أمن واستقرار الخليج العربي.

ويبدو أن الإعلام والاتصال المأجور المهاجم للخليج يسعى بشكل محموم إلى "تشويه السمعة". والتاريخ يعلمنا، أن سلسلة الهجوم على الدول والشعوب، تبدأ بحلقة تشويه السمعة. فالخليج اليوم، يواجه أشكالاً وألوانًا من تشويه السمعة ليست بخافية على الملاحظين. وإعلام تشويه السمعة، له جمهور عصي على غيره من الإعلام. وهذا النوع من النقد "الهجومي"، معلوماتي جدًا، وحصيف جدًا، ويتمظهر بالموضوعيه، وينطلق من مفارقات الواقع، وأهدافه الإعلامية من أقوال وأفعال المؤسسات الرسمية الخليجية، ومن تعقيدات الواقع الثقافي والاجتماعي الخليجي،

ومن تركات الماضي، ومحطات التاريخ المعاصر القريب. وبالتالي، فلا شك في أن دول الخليج اليوم تواجه هذا النوع من النقد، (نقد تشويه السمعة)، ولذلك ما وراءه من مقاصد الإضرار بدول الخليج ومجتمعاته، بعد أن تتم مرحلة التشويه هذه، ويصبح الرأي العام داعمًا لأي حلقة أخرى في سلسلة الاعتداء. ومن المؤسف أنه أمكن أن يوجد داعمين "محليين وإقليميين"، لقوى دولية نجحت في مرحلة تشويه السمعة.

وقد شهدت العاصمة البحرينية "المنامة" انعقاد القمة الخليجية السابعة والثلاثين في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٦م، وناقش قادة دول مجلس التعاون خلالها ملفات عدة منها ما تواجهه المنطقة من نشاط عدواني منظم، وأخطار إقليمية اتخذت من الطائفية وقودًا لها، إضافة إلى أزمات محددة في كل من سوريا واليمن وليبيا. وبالتالي، ركزت القمة الخليجية على نقطتين رئيسيتين: الأمن والاستقرار في الخليج والدفاع المشترك بين دوله، إضافة للتحديات الاقتصادية في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية، وانخفاض سعر النفط. ومن أهم الإصدارات الخليجية التي عنيت بعلاقة الشعوب الخليجية بوسائل الإعلام والاتصال، ما أسمته بعض وسائل الإعلام العربية مبادرة جديدة للتعاون بين المؤسسات البحثية الخليجية ومؤسسات النشر الدولية. وهي المبادرة المتمثلة في إصدار كتاب بعنوان "وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي: أنماط الاتصال الجماهيري واتجاهات الرأي العام في دول الخليج"، من تأليف وإشراف الدكتور خالد الجابر أستاذ الاتصال السياسي في برنامج الخليج في جامعة قطر، والدكتور مختار العريشي، والبروفسور باري جونتر من جامعة ليستر. وصدر الكتاب منتصف العام ٢٠١٦م، باللغة الإنجليزية عن دار "آي. بي. توريس" في بريطانيا. وسعى الكتاب إلى تفكيك ودراسة التحولات التي طرأت على وسائل وأدوات الإعلام في العالم العربي وطبيعة التغييرات التي طالت المشهد الاتصالي بمجمله، ومدى تراجع أهمية وسائل الإعلام التقليدية ومؤسساتها وتأثيرها وانتشارها، وصعود دور منصات التواصل الاجتماعي، والوسائط الرقمية، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ورد في تقديم الكتاب. ويناقش الكتاب باستفاضة مظاهر من تعقيدات المشهد الاتصالي الرقمي وتداعياته على الفضاء الثقافي والاجتماعي.

رابعًا: توصيات من أجل اتصال خليجي فعال على المستوى العربي والدولي

يبدو أن منظومة دول الخليج العربي اليوم بحاجة لمزيد من الجهد لرفع كفاءة الإعلام والاتصال الخليجي للتعريف بالخليج وبمكتسباته على المستوى العربي والدولي، وللدفاع عنه، وتعزيز الصورة الإيجابية التي يستحقها. ومن أدوات ذلك، ما يلي:

١. اتخاذ مبدأ "الفعل الاستراتيجي المتكامل" وهو الفعل الذي يتجاوز العمل المؤسسي الحكومي لدول الخليج ويقوم على الشراكة المجتمعية في مواجهة المخاطر. ومن ذلك وجوب مراقبة العمل الإعلامي الخليجي في ضوء ما أقر من استراتيجيات ومواثيق شرف من جانب، ومن جانب آخر، استحداث برامج خليجية طموحة لإشراك الشعوب في رحلة التعريف بمكتسبات الخليج والدفاع عنه، عبر ما يملكه الناس من منصات إعلامية واتصالية فاعلة ومؤثرة، وبشكل إستراتيجي حصيف.

٢. الإقدام على تحقيق الإصلاحات الإعلامية والاتصالية اللازمة بوتيرة أسرع، وبثقة.

٣. تقوية الأجهزة القانونية في دول المجلس للمحاسبة القانونية لدى المنظمات والمحاكم الدولية لكل من يعتدي على دول الخليج وشعوبه إعلاميًا. فمن يعتدي بخطابه الإعلامي، أو بمحتوى وسيلته الإعلامية، يجب أن يُردع بالقضاء الدولي. والحجة في القضاء ستكون فاعلة وقوية، لأن من الناقدين للخليج دولاً وشعوبًا من يقترفون جنايات نشر وجرائم معلومات، ويكذبون ويدّعون. وهذا كله مناط التقاضي. فلا بد من إشاعة ثقافة أن الخليج يقاضي من يعتدي عليه إعلاميًا.

٤. توظيف الإعلام الخليجي والإعلام الرسمي منه بشكل خاص لتفنيد مخاطر الاصطفاف الطائفي والمذهبي الذي بات يظهر في شبكات التواصل المجتمعي على مستويات عدة، ويهدد المصالح الإستراتيجية لدول الخليج العربي وشعوبه.

٥. دعم ومساندة الجهود الإيجابية الراهنة لمواجهة التحديات الإعلامية والاتصالية، ولإيصال الصور الحسنة عن الخليج وتعزيزها، مما يقوم به شباب خليجيون مهتمون وفاعلون في شبكات التواصل الاجتماعي، وتصميم برامج لبث روح التنافس الشريف بينهم على الإبداع.

٦. وضع معايير متقدمة وحازمة لاختيار القيادات الإعلامية في دول الخليج، وكذا كافة العاملين في الإعلام على أسس علمية ومهنية وقصر العمل الإعلامي في الخليج على إعلاميين مؤهلين ومدربين قادرين على فهم تعقيدات بيئة الاتصال الجديدة ومعالجتها بعمق ودراية.

٧. تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل تسعى لتطوير صناعة الإعلام الخليجي، بما يحقق بشكل أكبر مواجهة التحديات التي تتعرض لها دول المنطقة وشعوبها.

* أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الإمام بالرياض ـ أستاذ كرسي اليونسكو للإعلام المجتمعي ـ عضو الهيأة العلمية لكرسي حوار الحضارات بجامعة السوربون باريس بانثيوم

ثلاثة اتجاهات أمام الدول لمواجهة السلبيات .. والتثقيف سبيل الوقاية

الإعلام الإلكتروني: منصة الفرص والمواجهة بين المجتمع والدولة

كان لظهور الإعلام الإلكتروني أثره الواسع والكثيف على المجتمع وفي كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبرز ذلك في تداخل ذلك الإعلام الجديد وتوظيفه داخل ما يعرف بمجتمع المعلومات حيث المعرفة والمعلومات المكون الأساسي له، كما أدى بروز الإعلام الإلكتروني إلى بزوغ أدوات وآليات جديدة يستخدمها فاعلون جدد من المدونين ونشطاء الإنترنت في محاولة منهم لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي داخل مجتمعهم، فتارة يتم استخدام تلك الأدوات كوسائل إعلامية جديدة للحصول على الحشد والتجنيد والتعبئة والتنسيق والتمويل والتواصل مع غيرهم وجمع المعلومات، وتكوين التحالفات، وتارة أخرى بالتعبير عن ارتباط ذلك بدورهم المتزايد في الحياة العامة. وتارة ثالثة بإدارة حالة من النقاش العام حول بعض قضايا المجتمع في محاولة لوضع أجندته وأولوياته، وبخاصة في ظل تعدد أنماط الاتصال وأدواته وغيرها من التطبيقات الاتصالية–التكنولوجية، والتي كان لها دور في التأثير في الرأي العام وفي طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة.

د. عادل عبد الصادق

أولاً: منصة غير تقليدية في بيئة رقمية

أثر الإعلام الإلكتروني في مجال تجميع واستغلال وتوزيع لـ"الثقافة"، بشكل رقمي تكون فيها الشبكات ما هي إلا أدوات للترويج لها. وأنتج ذلك ظاهرة ذات بعدين أحدهما يحمل بعدًا سياسيًا أما الآخر فهو بعد تكنولوجي وأخذت العلاقة بين هذين البعدين تتامى وتفرض نفسها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وظهر التزاوج والتلاحم ما بين أدوات ممارسة المواطن لحقوقه السياسية والديمقراطية من ناحية وبين منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى.

وهناك العديد من المسميات التي تطلق في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية على ذلك النمط الجديد من الإعلام عبر تطبيقات الإنترنت، فتارة يتم وصف عملية نقل الرسالة الإعلامية عبر تطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بأنها "إعلامًا بديلا"، وتارة أخرى يتم استخدام مصطلح الإعلام الجديد وذلك على الرغم من أنه يشمل عالم الفضائيات والأقمار الصناعية، وهناك مسمى الإعلام الإلكتروني في مقابل الإعلام التقليدي، وذلك في محاولة لوصف ذلك الانتقال من روافد الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور التكنولوجي.

وأصبح هناك تعددًا في منابر الإعلام منها ذو طابع ورقي تقليدي، وآخر ذو طابع حداثي ولكن واقع الأمر يشير إلى تلك الحالة من التداخل فيما بينهما على اعتبار أن التوجه الحداثي هو تغير في طبيعة الوسيلة ولا يعكس تغير في طبيعة المهمة الإعلامية أو الصحفية، وخير دليل على ذلك هو حدوث تغيرين رئيسيين يتعلق الأول بظهور مواقع إخبارية وبوابات إعلامية عبر المنصات الجديدة وبخاصة في جيلها الحديث كقنوات "اليوتيوب أو الشبكات الاجتماعية أو تطبيقات الهواتف الذكية. والتغير الآخر يتعلق بأن ما هو قديم وتقليدي أصبح مجبرًا بحكم ذلك التطور التكنولوجي وبحكم تغير مذاق المستهلك قد دفع الصحف التقليدية إلى التحول الرقمي، ولكن بقيت على أية حال الفجوة في الطبيعة المهنية مع حدوث فوارق نسبية بين الصحف التقليدية وبرافدها الإلكتروني وغيرها من المواقع الإلكترونية حديثة النشأة وسريعة الانتشار ، وبخاصة مع سهولة إطلاقها ولا بيروقراطية القوانين المنظمة للوسائل الإعلامية، والتحديث الآني

واللحظي للمعلومات والأخبار بشكل يلائم احتياجات المستهلك ويواكب تطور قدراته في مجال الاتصال والتواصل عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من إشكالية الفصل بين ما يعد إعلامًا تقليديًا وآخر إلكترونيًا في ظل تلك التطورات الآن ببساطة تصبح قضية الفصل هي تعبير عن التمييز بين الرسالة الإعلامية وحامل تلك الرسالة، والتي تغيرت العلاقة بينهما عبر التاريخ وفق الاختراعات في مجال الطباعة والنشر والتكنولوجيا، ومن ثم فان تطبيقات الإنترنت والاتصال فرضت التحديات ذاتها التي فرضها في وقت سابق التلفزيون والراديو والتلغراف والكاسيت، والتي سرعان ما تم تضمينها وإدماجها في التطور ، وعلى النسق ذاته أصبحت تطبيقات الإنترنت قادرة على الدمج بين الكثير من الأنماط الاتصالية والاختراعية في وسط واحد ومتسع ومتاح أمام الاستخدام من قبل الكافة دون تمييز ، وعلى اعتبار الطابع التراكمي والتكاملي.

وأضفى هذا التطور مزايا نسبية في صياغة الرسالة الإعلامية وحجم انتشارها والتفاعلية بين المرسل والمستقبل على النحو الذي أثرى المحتوى الإعلامي. وأثر ذلك التحول على نحو إيجابي فيما يتعلق بالانتقال من إعلام الهيمنة والسيطرة من قبل شركات عالمية كبرى تحتكر عملية بث المعلومات ونشرها والمساهمة في بروز إعلام تحرر من تلك التوجهات المسبقة وعن تبعية رأس المال أو حتى تجاوز الانتماءات الفكرية الضيقة، وهو ما شكل ساحة بديلة للمهمشين وللمعارضين وللأصوات غير المسموعة وعن قضايا لا تجد لها طريقًا للصحف التقليدية.

ويتميز الإعلام الالكتروني وتطبيقاته بالحرية التي تتيحها في اختيار الموضوع وتحرير النص والحجم وسهولة البث وقلة التكلفة مع إمكانية تجاهل المصدر. والقدرة على التحول من الاحتجاج الشخصي لتوجيه الرأي العام. وخاصة مع تجاوز الحدود بين الخاص والعام وبين المستوى الداخلي للدولة وما بين المستوى الدولي. وذلك مع تمتع الإعلام الإلكتروني بسرعة الانتشار للرسالة الإعلامية، ونطاق انتشارها وسهولة الوصول لها وارتفاع سقف الحرية وضعف الرقابة.

وتتنوع تطبيقات الإعلام الإلكتروني من المواقع الإلكترونية وغرف الدردشة والمدونات ثم جيل الشبكات الاجتماعية والهواتف الذكية وغيرها، والتي تميزت بدورها في التعبير عن كافة الاتجاهات والأفكار داخل المجتمع في ظل حوار يكون ركيزته الندية بين الفرد والنخبة والجماهير، وهو ما أثر بدوره على دور النخبة المعتاد في صياغة الرأي العام وتشكيله وتعبئته بعد التطور في عملية تدفق المعلومات وإنتاجها.

وهو ما من شأنه التأثير في صياغة الرسالة الإعلامية ومدى نجاحها في التأثير في الرأي العام. وإتاحة الفرصة أمام اتساع عدد المشاركين وحجم القضايا والموضوعات التي يتم تناولها، وجاء ذلك في ظل بيئة إلكترونية متصاعدة وجاذبة للاستخدام من قبل الشباب. وليأتي ذلك مدفوعًا بعدد من الأسباب لعل أهمها:

أولاً، ضعف قدرة المؤسسات السياسية وبخاصة مع غياب المؤسسات التمثيلية، وممارسة السياسة خارج الأطر التقليدية.

ثانيًا، أدت عملية سيطرة رأس المال على الإعلام ثم على السياسة إلى ضعف القدرة في امتصاص المطالب وبخاصة الشباب.

ثالثًا، عجز النخب في إدراك حجم التغير في الرأي العام وبخاصة بين الشباب والذي أصبح يمتلك القدرة على النقد والتحليل ويملك أدوات جديدة للحصول على المعلومات بعيدًا عن سيطرة الدولة.

رابعًا، عدم إتاحة الفرصة الأكبر للمواطنين في الانخراط في الشأن العام الفاعلة.

خامسًا، الانتشار الواسع للإنترنت وأجياله التفاعلية والتي كان أخرها الشبكات الاجتماعية والهواتف الذكية، وهذا ما أدى إلى زيادة القدرة الاتصالية والتفاعلية بين الأفراد بما عمل على انتشار القوة السياسية داخل المجتمع.

ثانيًا، الإعلام الإلكتروني وتشكيل الرأي العام

كانت الحكومات تحتكر نقل المعلومات وتبرير سياساتها عبر احتكارها للإعلام الجماهيري بينما شكلت الثورة المعلوماتية كسرًا لهيمنة الحكومات من جهة على وسائل الإعلام ومن جهة سيطرة نمط رأس المال على توجهات الوسائل الإعلامية والحد من احتكار وكالات الإعلام العالمية على صناعة الأخبار والمعلومات.

وتميز الإعلام الإلكتروني بضعف التكلفة واتساع المشاركة وسهولة الاستخدام. وأصبح للإعلام الإلكتروني دور في صناعة وتشكيل الرأي العام ليس فقط على المستوى المحلي بل العالمي كذلك، وساعد على ذلك زيادة الارتباط بين المستخدمين العرب وتطبيقات الإنترنت حيث زاد حجم الانتشار والنفاذ داخل المجتمعات العربية حيث تضاعفت جراء السياسات التي اتخذتها بعض الحكومات، ومن ثم تعززت العلاقة بين حركة المواطن

شبكات التواصل الاجتماعي لعبت دورًا في ظاهرة المقاتلين الأجانب وسحبت البساط من المؤسسات الدينية والإعلامية

وتلك الأدوات التكنولوجية التي أصبحت منصة له، ومعبرًا عن توجهاته وثقافاته، ويعد الرأي العام مؤشرًا هامًا لقياس مدى رضاء القاعدة الشعبية عن السياسات العامة للدولة من جهة بالإضافة إلى دوره في تشكيل وتحديد توجهات المواقف الشعبية المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء، وتتيح عملية تدفق المعلومات وتفاعلاتها عبر الإعلام الإلكتروني إلى الدفع بتكوين معرفي جديد لدى الأفراد ونقل الأحداث والقضايا، ومن ثم يبقى الرأي العام "الإلكتروني" يعبر عن فكرة أو اقتراح أو مشاركة أو رأي أو تعليق أو أي وسيلة تعبيرية يقوم بها الفاعلين للتعبير عن توجه أو موقف أو سلوك تجاه أشخاص أو أفكار أو أحداث وتدور تفاعلاتها عبر تطبيقات الإعلام الإلكتروني، وقد تأخذ شكل حملات إلكترونية يقوم بها "قادة الرأي" بهدف إحداث التغيير الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي، ومن ثم قد تتحول من عمل فردي إلى عمل جماعي تطوعي منظم، وتتميز بوجود ثلاثة مسارات الأول يتعلق بنقل التأثير من الفضاء الإلكتروني إلى الواقع والثاني بنقل ما يجري على أرض الواقع إلى الإعلام الإلكتروني أو عبر تحول الإعلام الإلكتروني إلى وسيط وناقل للحدث فقط . ويصبح بذلك للإعلام الإلكتروني دور في التأثير في الرأي العام وليس فقط بالضرورة مستخدمي تطبيقات الإعلام الإلكتروني حيث يتم نقل التأثير عبر تحول تطبيقات الإعلام الإلكتروني إلى مصدر للأخبار للصحف التقليدية والقنوات الفضائية أو تحول نشطاء الإعلام الإلكتروني إلى ضيوف ومتحدثين لوسائل الإعلام التقليدية، أو قيام الصحف والفضائيات بتخصيص أقسام لتغطية ما يجري عبر تطبيقات الإعلام الإلكتروني وبخاصة الشبكات الاجتماعية، ولم تصبح بذلك الشبكات الاجتماعية مجرد وسيلة لنقل الخبر أو التعليق عليه بل أصبح لها كذلك دور في معالجته ومتابعته وإثارة ردود الأفعال حوله مع القدرة الهائلة على الانتشار والتأثير، خاصة في ظل القدرة الهائلة في نقل الصور ومقاطع الفيديو عبر الشبكات الاجتماعية.

والتي أتاحت أنماط استخدام جديدة لتصبح التعليقات وعلامات الإعجاب وحملات الهاشتاج والمشاركة وتبادل ملفات الفيديو والصور يتم توظيفها في إدارة الصراع السياسي والاجتماعي، وتحولت إلى أداة هامة من أدوات المشاركة السياسية الجديدة، إلى جانب دورها في دعم أشكال الحشد والتعبئة لتكوين التحالفات وتنظيم الفعاليات السياسية.

وعلى الرغم من أن مستخدمي تلك الشبكات لا يمثلون بالضرورة الرأي العام أو جموع المجتمع إلا أن هناك فرص لانتقال التأثير عبر الصحف والقنوات الفضائية أو وجود برامج تهتم بالنشطاء عبرها، أو عن طريق احتلال القضايا التي يتم إثارتها من خلالها مكانًا في التغطية في وسائل الإعلام الأخرى. وعلى أية حال يتم النظر إلى النشاط الإلكتروني ذي الطابع السياسي على أنه مجموع ردود الأفعال والاستجابات على السياسات العامة للدولة في إطار تزايد دور الإعلام في المجال العام.

ثالثًا، تحديات مخاطر الإعلام الإلكتروني

● تحدي الفردية والشخصنة

ساهم الإعلام الإلكتروني في كسر حاجز من هو "الصحفي" ومن "هو الإعلامي"، حيث أصبح الممارسون لهما من خارج الأطر التقليدية والمرجعية والمهنية، وذلك مع سهولة تدشين منصات إعلامية وتمارس من خلالها عمليات الإنتاج والنقل والنشر والتخزين والأرشفة للمعلومات ،واختلاق الوقائع والصور والفيديوهات بهدف التأثير في الرأي العام، وبخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي حيث إتاحة الفرصة لانتحال أسماء إعلاميين أو رجال دين أو قادة رأي بهدف بث شائعات أو تحولهم إلى قنوات لأجهزة استخباراتية معادية تهدف إلى زعزعة الثقة بين المجتمع والدولة وبث الفرقة والتأثير على السلم الأهلي.

ويمكن أن تستخدم المواد الإعلامية لشن حروب شخصية وتشويه السمعة واختراق الخصوصية ونشر الإباحية والأفكار الهدامة داخل المجتمع وبخاصة بين الكتلة الحرجة وهو الشباب الذين يشكلون ما يقارب ٦٠٪ من الهرم السكاني للمجتمعات العربية، والتي تعاني من مشكلات اقتصادية وثقافية وسياسية تؤهلهم لأن يصبحوا هدفًا للاستقطاب من جانب جماعات العنف والتطرف.وإهدار قيمتي الوقت والعمل والتأثير السلبي على الطاقات البشرية. وحمل الإعلام الإلكتروني كذلك مخاطر تتعلق بالتضخيم من أحداث وقضايا فردية على أنها تعبر عن أولويات وأجندة الرأي العام، وتفتيت اهتمامات الرأي العام إلى اهتمامات جزئية وفرعية، والمساعدة في نمو اتجاهات التعبئة الطائفية وبث الكراهية الدينية.

● تحدي التوازن بين الأمن والحرية

لعله من أهم إشكاليات التعامل مع تنظيم الإعلام الإلكتروني ما يتعلق بكيفية الموازنة بين الحق في حرية التعبير والرأي عبر صوره المتعددة التي يكفلها القانون ومواثيق حقوق الإنسان الدولية وما بين ما يمثل استخدامها من تهديد لأمن الأفراد والمجتمع بشكل عام، ويضاف إلى ذلك إشكالية الفصل بين الاستخدام الإيجابي للشبكات الاجتماعية وبين دورها السلبي، إلى جانب مدى إمكانية التمييز بين التصرف الاحتجاجي السلمي وبين تحوله إلى عمل إجرامي يعاقب عليه القانون. وتبقى مسألة تنظيم الحريات العامة والخاصة من سمات

الدول المتقدمة في الحريات التي يجب أن يتم الحفاظ عليها بشكل متوازي مع الموازنة بين الحقوق والواجبات. وبين حرية الفرد وأمن المجتمع، وهو ما يكشف عن تحول تطبيقات الإعلام الإلكتروني إلى صور جديدة للتعبير كحق أصيل من حقوق الإنسان "الرقمية" إلى جانب الحق في الاتصال والاجتماع والتعبير عن الرأي.

وأصبحت طريقة تعامل الدول مع الإعلام الإلكتروني تؤشر لدرجة التحول السياسي والديمقراطي، وتتطلب طريقة التعامل معها الأخذ بعين الاعتبار أهمية التوازن بين الحرية في الاستخدام وبين ضرورة وجود ضوابط تحكمه، والحيلولة دون تحولها إلى أداة خطر على أمن الفرد و المجتمع والدولة. وبخاصة أنه قد يتم التضخيم من مخاطرها لإيجاد مبرر للسياسات القمعية وتوغل نفوذ المؤسسات الأمنية.

● الإعلام الإلكتروني والتطرف

استغلت الجماعات المتطرفة الإعلام الإلكتروني كمنصة إعلامية مجانية وسريعة الانتشار ورخيصة التكلفة إلى جانب قدرتها على التشبيك عبر تحول المجتمع الافتراضي الذي تمثله من مجموعة قليلة من الأتباع متوزعه جغرافيًا لتشكل مجتمعًا خاصًا بها لدية القدرة على الالتحام والتواصل الدائم، وهو الأمر الذي يوهم البعض بأن هذا المجتمع غير محدد الأبعاد، وهو ما كان له دور كبير في تضخيم الصورة الذهنية لقوة تلك المجموعات وحجم انتشارها وتأثيرها.

وهو ما ظهر في لعب شبكات التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تبلور ظاهرة المقاتلين الأجانب في الصراعات المحلية سواء عبر توفير المعلومات حول كيفية المشاركة أو الدعم المادي للراغبين في الانضمام، إلى جانب توثيق دورهم في تطورات الصراع وقت حدوثها، ويتم استخدام حسابات لشخصيات دينية –قد تكون مزيفة– لإقناع المتابعين بالجهاد، وهو ما يمثل دعم روحي وديني لتلك التنظيمات .إلى جانب القدرة على سحب البساط من المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية وليظهر قادة دينيون جدد لا ينتمون فكريًا أو تعليميًا بالضرورة مع المؤسسات القائمة بما جعل هذا الخطاب الديني يغلب عليه الفردانية والميكافيلية والانتقامية والتعصب بحثًا عن التأثير والانتشار فقط.

وساهم الإعلام الإلكتروني في تعزيز القدرات الإلكترونية للتنظيمات الجهادية وذلك بالاعتماد على عاملين أساسيين: **أولهما**، الاستفادة من الثورة التكنولوجية. **وثانيهما**: الغطاء الديني للاستخدام والذي يعمل على الامتزاج بين القوة المادية والقوة المعنوية الروحية والتي تشكل جناحين أساسيين لنجاح التنظيمات الجهادية في استخدام الشبكات الاجتماعية.

● الإعلام الإلكتروني وتهديد القيم المحلية

أصبح يستخدم الإعلام الإلكتروني ومنصاته المتعددة في التأثير القيمي داخل المجتمع عبر بث حالة من الاغتراب الاجتماعي والتأثير السلبي على القيم الدينية أو قيم اجتماعية كقيم الأسرة والزواج والعائلة والجيرة، وظهرت أنماط جديدة من الجريمة داخل المجتمع تعكس حالة التغير في القيم كجرائم العنف المنظم والعنف المجتمعي والتحرش الجنسي واستغلال الأطفال والأعمال المنافية للآداب العامة، وحتى بروز توجهات قيمية جديدة لدى فئة محدودة كالدعوة للإلحاد أو اعتناق مذاهب دينية مختلفة أو جديدة أو التحلل التام من قيود المجتمع وذلك في مقابل استقطاب آخر تقوده قوى التطرف والإرهاب ونشر الكراهية والإقصائية.

وعلى الرغم من إن تلك قد تكون حالات فردية إلا أن طبيعة التواصل الاجتماعي تجعل منها قضية كبرى نتيجة إلى التغطية الواسعة لها داخل الشبكات الاجتماعية ووجود آليات الإعجاب والمشاركة بما يعمل على زيادة تأثيرها، وتحولها إلى مادة خبرية للصحف والفضائيات بما يعمل على اتساع نطاق التأثير من الإنترنت إلى الشارع.

● الإعلام الإلكتروني في مواجهة الصحف ووسائل الإعلام

فرض الإعلام الإلكتروني عدة متغيرات يتعلق أهمها بضرورة أن يتمتع الصحفي بتعدد المهارات للتفاعل مع بيئة متعددة الوسائط والخدمات، وثانيًا، ظهرت الصحافة والإعلام الإلكتروني في المجتمع الأكاديمي والتدريبي، وثالثًا، تعددت في نفس الوقت أعباء الصحفي في مجال الإعلام الإلكتروني، وظهرت إلى جانب ذلك ثلاثة تطورات رئيسية يتعلق الأول بالصحفي حيث أصبح هو من يقوم بتحرير الأخبار عبر الإنترنت ولا يعمل في صحيفة ورقية، وتطور أخر يتعلق بالقارئ حيث أصبح لدية القدرة على المشاركة والتفاعل والتعليق، وتطور ثالث، يتعلق بالخبر حيث إن سرعة الخبر وبثه أصبحت من أهم ما يميز هذا التطور في مجال الإعلام الإلكتروني.

ولكن أصبحت تعاني الصحف الورقية من مشكلات تتعلق، **أولاً**، بانخفاض مبيعاتها على نحو يؤثر في إيراداتها، **وثانيًا**، اتجاه القراء إلى استخدام المواقع الالكترونية الإخبارية والتي توفر تغطية لحظية ومتجددة **وثالثًا**، انخفاض حصيلة الإعلانات حيث اتجاه المعلنين إلى استخدام الشبكات الاجتماعية وتطبيقات الإنترنت لمخاطبة الفئة الأكبر استهلاكًا وهو الشباب والنساء. **رابعًا**، تحدي الملكية الفكرية للمحتوى الصحفي حيث اتجهت العديد من المواقع الإلكترونية إلى إعادة نشر محتوى الصحف الورقية دون احترام حقوق الملكية الفكرية على النحو الذي أثر

في أصالة النص والمحتوى. **خامسًا**، ضعف الثقافة العامة والتي انعكست على نمط الاستخدام للشبكات الاجتماعية حيث أنها لم تستخدم في إنتاج معلومات بل في نشر وفرض المعلومات الشخصية. **سادسًا**، مواجهة الصحف الورقية مخاطر احتكار الدعاية والإعلان لصالح كيانات تكنولوجية عابرة للحدود تعمل على تسريب رأس المال الوطني للخارج وإلى تقويض نمو قطاع الإعلانات الوطنية. **سابعًا**، عدم القدرة على التحقق من صحة الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي وهو ما يعمل على وجود تحدي نشر المعلومات المضللة وبخاصة بعدما تحولت إلى مصدر للأخبار للصحف التقليدية. **ثامنًا**، تواجه الصحف الورقية عزوف الشباب عن شراء الصحف الورقية لصالح الأكبر سنًا وهو ما يهدد بالتحول الرقمي لها في المستقبل.

رابعًا، نحو مواجهة شاملة لتحديات الإعلام الإلكتروني

تتميز عملية مواجهة مخاطر الإعلام الإلكتروني بالديناميكية على اعتبار أنها بالأساس حرب عقول يعلو بها الجانب الإبداعي عن المعرفي والجانب الفردي عن الجانب الجماعي وتسيطر عليها القدرة على المبادأة عن الاستعداد، ومن جهة أخرى قد يتسع نطاق المواجهة ما بين الولاية القضائية الداخلية للدولة والخارج في فضاء فسيح يصعب السيطرة عليه بشكل كامل وسهل الوصول والاتصال ما بين الداخل والخارج، بالإضافة إلى التحدي التشريعي، بضعف قدرة التشريعات الحالية على مواكبة التطورات في مجال الصحافة والإعلام وفق البيئة الرقمية.

وهو ما يفرض على الدول العربية أهمية البحث في تنظيم الإعلام الإلكتروني على مستوى القائمين بالاتصال أو بالمؤسسات أو بطبيعة الرسالة الإعلامية ، وإمكانية تطبيق القانون وإنفاذه كما هو الحال في الصحافة التقليدية أو الورقية، وهو ما يفرض تحديث الإطار التشريعي المتعلق بالصحافة على نحو يأخذ في اعتباره التغييرات في طبيعة الوسيلة الإعلامية، ومن جهة أخرى العمل على مواجهة سيل المعلومات المضللة وانتهاك الخصوصية بين العديد من المستخدمين عبر سن قوانين لمكافحة الجريمة الإلكترونية وحماية الخصوصية وحرية تبادل المعلومات.

ومن ثم فإن محاولة إقرار واجبات أمام الممارسين لعملية النشر الإعلامي تتطلب البحث في تفعيلها إزاء عملية جمع ونشر الأخبار، وحماية الملكية الفكرية وتحري الدقة في نشر المعلومات مع تعدد المصادر والآراء مع تنوع أنماط التفاعل حول المحتوى واتساع حجم المشاركين وعدد القضايا وتنوع الاهتمامات لدى المرتادين للإعلام الإلكتروني.

ويوجد اتجاهان رئيسيان يرى الاتجاه الأول، بأن الطبيعة الرقمية الجديدة للرسالة الإعلامية فرضت وجود درجة عالية من الزخم والتفاعل والنشاطية على عملية استهلاك المعلومات وتداولها وتخزينها وإنتاجها وتعدد المصادر التي لم تقتصر على المصادر الصحفية والإعلامية الرسمية بل تعدت إلى دور المواطن في إنتاج المعلومات ونشرها فيما يعرف بظاهرة "المواطن الصحفي " وحالة الانفتاح بين الداخل والخارج في عملية تدفق المعلومات. وفرضت تلك المتغيرات صعوبة فرض قيود أو قوانين منظمة للإعلام الإلكتروني ويبقى أن يترك المجال للجمهور في فرز الغث والثمين مع وجود توعية أكبر للمخاطر التي تعتري الإعلام الإلكتروني.

ويرى الاتجاه الثاني، أنه على الرغم من صعوبة فرض مظلة على الإعلام الإلكتروني ككل إلا أن هناك فرصة لاستيعاب الجادين منه ومواجهة واحتواء المغرضين، وذلك عن طريق الاعتراف بالصحافة الإلكترونية كشكل من أشكال الصحافة والتي يجب أن تتاح الفرصة للانضمام إلى الكيانات النقابية الصحفية والإعلامية والتي من شأنها أن تعمل على ترشيد الخطاب الإعلامي عبر الإنترنت، وأن عدم إضفاء الشرعية القانونية على المواقع الإخبارية سيؤثر في جمهورها والثقة فيها من جانب الجمهور مع الحرص على تسهيل شروط الانضمام وتوافر الجدية.

ويرى الاتجاه الثالث أن مواجهة سلبيات الإعلام الإلكتروني تتطلب ليس فقط النظر إليه كمحتوى إعلامي بل النظر إليه كمحتوى ثقافي بالأساس عن طريق الاهتمام بالبعد الثقافي لدى المواطنين عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وهو ينطلق من حقيقة أن التطبيقات الخاصة بالإعلام الإلكتروني هي بطبيعتها محايدة ولكن تصطبغ بثقافة المستخدم، وهو ما يتطلب الاهتمام من جانب المؤسسات الثقافية بتجديد خطابها الفكري والبنية المعلوماتية التي تملكها وتحسين استخدامها لوسائط الإعلام الإلكتروني.

وأهمية دور المجتمع المدني في رفع الوعي بالمخاطر بنشر التطرف إلى جانب أهمية دور المؤسسات الدينية والإعلامية بتحديث خطابها لنشر ثقافة التسامح والحوار وتصحيح المفاهيم.

وأن تقوم مؤسسات الدولة الثقافية والدينية بخطة شاملة للدفاع عن القيم الأصيلة في مواجهة طوفان الاختراق للقيم الغريبة والمدمرة في ذات الوقت للمجتمع، والعمل على فتح الآفاق أمام الشباب لتوظيف تلك الثورة المعلوماتية على نحو يخدم التنمية ويشجع على الابتكار والإبداع.

وعلى المستوى السياسي ضرورة اتجاه مؤسسات الدولة إلى إنشاء حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي أو الاهتمام بتعيين مستشارين أعلاميين ومتحدثين رسميين، في محاولة إلى الاقتراب من التكتل والحشد ومجالات التأثير، وتشجيع الشباب للانخراط في المجال العام.

ساهم الإعلام الإلكتروني في كسر حاجز من هو"الصحفي" ومن "هو الإعلامي" وأصبح الممارسون لهما من خارج المرجعية والمهنية

وأن تقوم المؤسسات الأمنية برصد الأنشطة المشبوهة والمحرضة والمضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والعمل على رفع القدرات في مجال المواجهة التقنية مع ضرورة الفصل بين النشاط الإجرامي وبين النشاط السياسي الذي يأتي في إطار حرية الرأي والتعبير.

وأما على المستوى التشريعي عبر سرعة تبني قانون لتنظيم الصحافة يتواكب مع التغييرات الجديدة إلى جانب قوانين مكافحة الجريمة الإلكترونية وحماية الخصوصية وحرية تداول المعلومات.

وعلى المستوى الثقافي، عبر قيام المؤسسات الثقافية بتنمية ثقافة الحوار والتسامح وتحديث خطابها عبر كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

وعلى المستوى الاقتصادي، إن مواجهة مخاطر الإعلام الإلكتروني تتطلب الاهتمام بمواجهة الفقر والبطالة وإيجاد فرص عمل للشباب إلى جانب الاهتمام بتنمية رؤوس أموال المؤسسات الإعلامية على نحو يجعلها قادرة على مواجهة التحدي وابتكار أدوات جديدة في التسويق والبيع للخدمات. وأهمية تعزيز بناء القدرات في مجال مهارات الإعلام الإلكتروني للصحفيين والإعلاميين ليشكلوا حائط صد أمام الآخرين غير المهنيين والبحث في تنمية موارد المؤسسات الصحفية والإعلامية عن طريق فرض نسبة من عائدات الإعلانات والأرباح عبر الإنترنت على الشركات التكنولوجية "مشغل" على أساس أنها تستفيد من المحتوى الصحفي.

ويبقى القول بأن الاهتمام بثقافة المستخدم هي السبيل الوحيد للوقاية الذاتية من مخاطر الاستخدام السلبي للإعلام الإلكتروني. كل ذلك وغيره من شأنه أن يوقف الضجيج بدون طحن وأن يتم وضع حبات الزيتون والقمح بين فكي الرحى لتخرج دقيقًا أو زيتًا يستنفع به الفرد والمجتمع والدولة.

* مدير المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني -خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

خمسة معوقات أمام الإعلام الخليجي .. وفض الاشتباك يتطلب تجاوزها

المواجهة الإعلامية مع إيران تتطلب استراتيجية جماعية لتنسيق السياسات ووضع الأهداف

يواجه الحديث في هذا الموضوع عددًا من الملفات التي لا بد من معالجتها كمدخل لهذه الأزمة المستحكمة والشائكة، والقاعدة العريضة للاشتباك الإيراني مع دول الخليج، أنها أي إيران تعمل على اعتراض التطور الطبيعي لدول عربية في سعي شعوبها للاستقلال والتنمية. **أولاً:** إن هناك قطاع كبير من العرب (ليس بالضرورة بعض الشيعة العرب فقط) يميلون إلى تبني أفكار سياسية نابعة من طهران تتمثل في فكرة "ولاية الفقيه"، لأسباب أيديولوجية أو مصلحية أو تكتيكية، ويسعون بطرق مختلفة، مباشرة أو غير مباشرة، لبث تلك الأفكار وبأشخاص عرب أو مؤسسات ناطقة بالعربية إلى الجمهور العربي، في الوقت الذي يفتقد العرب (الخليجيون) بشكل كامل أو جزئي وجود إيرانيين (ناطقين بالفارسية) لحمل وجهة نظر العرب والخليجيين إلى الطرف الآخر، وحتى لو وجد هؤلاء القلة (الأحوازيون) فإنهم محاصرون ومتابعون، بل ويعرضوا أنفسهم إلى أشد العقوبات من سلطات طهران إن فعلوا ذلك! بجانب عدم وجود (أيديولوجية) للتصدير من الجانب الخليجي!

د. محمد غانم الرميحي

ثانيًا:

هناك على الأقل ما يقارب أو يفوق عدد ثلاثون قناة تلفزيونية ناطقة بالعربية تحمل وجهة نظر النظام الإيراني، مباشرة أو مداورة، يديرها عرب، وتموَّل من جهات إيرانية، أو من جهات عربية لها علاقة أيديولوجية أو عرقية أو مصلحية مع إيران، في الوقت الذي يفتقد العرب (الخليجيون) أي نوع من البث المعاكس، إلا في الحدود الضيقة، ويعتمد ذلك البث على عناصر في الغالب إيرانيين أو أشخاص من أصول إيرانية، وحتى هؤلاء يستخدم بعضهم العمل الإعلامي العربي كمنصة للانطلاق إلى الغرب، ومن هناك يتبنى الموقف الأيديولوجي الإيراني، بل وحتى يستخدم المعلومات التي حصل عليها (عندما كان يتعاون مع مؤسسات عربية – خليجية) بشكل يضر بمصالح العرب! وكما يتبنى بعض العرب من هذه الشريحة الواسعة بث أفكار قريبة إلى الأيديولوجيا الإيرانية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وربما لدى بعض القوى العربية الموالية لإيران (غرف عمليات) لفعل ذلك.

ثالثاً:

يتحدث كثير من متخذي القرار الإيراني اللغة العربية، لأن أصول ثقافتهم عربية، حيث درسوا القرآن الكريم (العربي) والفقه (العربي) الذي بدونه لا يستطيعوا أن يمارسوا الخطاب الديني، في الوقت الذي يفتقد معظم – إن لم يكن كل المسؤولين العرب (والخليجيون) أي ثقافة باللغة الفارسية – أو أية لغة أُخرى تتحدث بها الشعوب الإيرانية. كما تُدرس العربية في عدد من المعاهد الإيرانية العلمية، وهي جزء لازم لدراسة الفقه من طلاب العلوم الشرعية، أما اللغة الفارسية فهي ليست ظاهرة في التعليم العربي (ومناهج الخليج) ومحصورة في بضع مساقات لتعلم اللغة الفارسية في بضع مؤسسات تعليمية عربية وخليجية، إلا أنها لا تُدرس على نطاق معقول.

رابعاً :

يحمل الإعلام الإيراني (أيدلوجية كثيفة) منها شعارات (تصدير الثورة، ونصرة المستضعفين) ومنها (نصرة القضية الفلسطينية) ومنها محاربة النفوذ الأجنبي (الأوروبي والأمريكي)،

في حين لا يحمل الإعلام العربي أية أيديولوجية مُحددة، الإعلام الإيراني يعمل على استراتيجية (الهجوم) والإعلام العربي يعمل على أكثر تقدير على استراتيجية (الدفاع)!

خامساً:

يصدر الإعلام الإيراني من (غرفة عمليات واحدة) في الوقت الذي لا توجد غرفة عمليات محددة لأي من الإعلام الخليجي، إلا في حدود الأهداف الخاصة بكل بلد، وفي حدود ضيقة، وينتفي أي تنسيق أو وجود أية (غرفة عمليات إعلامية) على المستوى الخليجي، والتنسيق يتم في حدود ضيقة بين بعض المؤسسات.

من هذه المحاور الخمسة يمكن الوصول إلى نتيجة مؤداها، أن الإعلام الخليجي تجاه الإعلام الإيراني الموجه، هو في الوقت الحالي في حالة من (الكبح) المتصف بنقص في الرؤية وضعف في الوسائل وضبابية في الأهداف وضمور في التدريب، مما يجعل الإعلام الإيراني (باللغة العربية) يُخاطب المواطن الخليجي من فوق رأس الحكومات، ويستخدم وسائل تقليدية (منها المؤسسات المذهبية) ومنها الإعلام المباشر والحديث. كما أن فكرة (تأثير الإعلام الغامر) على العقول والنفوس لم ترسخ بعد لدى كثير من متخذي القرار في الخليج، حيث ينظر بعضهم إلى هذه الوسائل نظرة سلبية بل عدائية، وهي نظرة نابعة من حيرة أن تلك الوسائل (التقليدية والحديثة) هي مصدر شر بالغ وخير قليل.

الاستراتيجية العامة لقواعد الاشتباك الإيرانية تجاه دول الخليج:

تقوم تلك الاستراتيجية على شيطنة الأنظمة في الخليج، والادعاء بأن الإصلاحات التي تتم في دول الخليج هي بسبب (الخوف) من شعارات الدولة الإسلامية، وأيضًا نتيجة تحقيق إصلاحات بنيوية في تلك الدولة (تغري) مواطني دول الخليج، من تحقيق الديمقراطية، تمكن المرأة الإيرانية وموقفها الحاسم ضد الصهيونية والاستكبار العالمي! رغم هشاشة تلك الادعاءات إلا أنها راسخة في أذهان النخبة في طهران، وتتبعها نخب عربية موالية لإيران. كما تعتمد تلك الاستراتيجية على استفزاز العناصر السلبية في الهوية الخليجية وتُشير إلى (أنتم يا من تعيشون هناك في البلاد العربية، وتشتركون معنا في المذهب يجب أن يكون انتماؤكم إلى المذهب الذي نحميه ونُدافع عنه في الدولة الإسلامية إيران)، وبالتحديد إلى "ولاية الفقيه" التي سوف تسعدكم في الدنيا (تجلب لكم المساواة وتدخل الجنة في الآخرة)! من هنا فإن الهدف العام هو اختراق الهوية الوطنية، ويمكن التضحية بالوطن من أجل المذهب، هذا الخطاب بطبيعته يستفز الهوية الأُخرى " السُنية" وتقع في حال (تصادم بين الهويات) يُعزز الهدف المطلوب الوصول إليه من قبل طهران وهو شرذمة وإضعاف المجتمع.

الاستراتيجية العامة من قبل دول الخليج (مقترحة):

الاستراتيجية المقترحة هي تأكيد أن دول الخليج تقف مع خيارات الشعوب التي يجب أن تُحدد مصيرها دون تدخل أجنبي، في العراق وسوريا واليمن ولبنان وفي غيرها من الدول، وتحديد المصير من خلال (صناديق انتخاب) حُرة وتحت مراقبة من الأُمم المتحدة، من أجل بناء دولة وطنية مدنية عادلة يتساوى فيها المواطنون قاطبة، مع رفض لوجود أية قوات أجنبية في تلك البلدان أو من مليشيات حليفة لبلدان خارجية. تلك الاستراتيجية تحول الموقف الإعلامي الخليجي من الدفاع إلى الهجوم، مع كشف عورات وادعاءات النظام الإيراني، في ملفات مثل (الديمقراطية، وهي مقيدة وتخضع لشبكة من التطهير) وتدني حقوق الإنسان والحكم القمعي، والفشل الاقتصادي.

استفادت إيران من الإعلام المنحاز لها كقنوات روسيا العربية و محطات (BBC) البريطانية و٢٤ الفرنسية

المعركة الإعلامية جزء من معركة أكبر إنها حرب!

العقدة الكبرى الأساسية في منطقة الشرق الأوسط منذ عقود، وربما تستمر هي أن إيران، ينتابها قلق شبه مُرضٍ حول بقاء واستمرار نظامها، ولتفادي ذلك وضعت استراتيجية هدفها النهائي (حماية النظام الإسلامي الإيراني من التهديدات) وتوسلت مجموعة من التكتيكات أساسها الانتشار في الجوار لصد أي تهديدات بالاعتماد على جماعات شيعية مسلحة أو مدنية تحولها إلى شبه مليشيات عند الضرورة ، وكذلك استمالة بعض القطاعات العربية (والخليجية) من خلال التعاطي مع مشكلاتها كمظاهر الحرمان أو الفاقة، وقد ساعد في ذلك اختلال الدولة في الجوار (اليمن ، سوريا ، العراق ، لبنان) كما ترى أن ترسيخ نفوذ لها في دول الخليج من الأهمية بمكان لإبعاد الضغوط عنها، فهي – أي تلك الدول – صغيرة، عدا المملكة العربية السعودية، ويمكن استمالة قطاعات منها (من الأقليات في الداخل) كما يمكن تهديد المصالح الغربية من خلالها، وخاصة الأمريكية وفي هذا الجوار القلق تهتز الرؤية وتضعف اليقينيات، وإن أمكن إشاعة عدم الاستقرار في كيانها

الداخلي. وتقوم طهران في سبيل توسيع النفوذ وإبعاد الضغوط عن طريق تصديرها بعمل منظم ودؤوب، فهي تعتمد (على دبلوماسية نشيطة) وتتدخل هذه الدبلوماسية بسرعة وبوضوح في القضايا التي ترى أن لها علاقة مباشرة بها، بل إن هذه الدبلوماسية تقوم بتنظيم الاجتماعات مع قوى محلية توظفها لصالح سياستها.

على الرغم من الخطاب المُعلن للنظام الإيراني تجاه العرب قاطبة أنه (مُسالم ويرغب في تعضيد القضايا العربية) إلا أن دارس ما يقدم إلى الطلاب في المناهج الإيرانية يستطيع أن ينتهي إلى القول أن تلك المناهج تتوجه إلى إعطاء الطالب الإيراني صور سلبية عن العرب، وتحمل المملكة العربية السعودية مكان الصدارة في العداء الإيراني، لعدد من الأسباب، أنها الدولة الكبيرة في الخليج، والقادرة على مواجهة النفوذ الإيراني ، كما أن طهران في محاولتها كي تأخذ الصدارة في (قيادة العالم الإسلامي) تجد أن المنافسة الحقيقة لها هي المملكة العربية السعودية، لأنها تحتضن الحرمين الشريفين، مكة والمدينة، وهي دون هذين المكانيين لا تستطيع الادعاء أنها تقود (العالم الإسلامي)!

الأذرع العربية الموالية لطهران تسوق المشروع الإيراني تحت مسميات غير معلنة و مظلات مضللة وخادعة

تطور العلاقات مع السعودية:

لم تكن هناك مشكلات حادة بين السعودية وإيران، فقد شهدت في الفترة ما بين ١٩٢٥م-١٩٦٨م علاقات طيبة طويلة بين الطرفين، كما شهدت الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦م في فترة حكم السيد محمد خاتمي، أي في فترة الحكم الملكي والثوري هدوء نسبي وتعايش، ويرجع المنحى التصاعدي للخلاف إلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية الخمينية في إيران عام ١٩٧٩م. ففي عام ١٩٦٨م، وتحديدًا عقب انسحاب بريطانيا من البحرين والخليج، برز الاحتقان الأول بين السعودية وإيران إلى الوجود مع بوادر سياسة ردعية متبادلة في ظل توفر توازن القوى بينهما. فإيران هددت باستعمال قوتها الصلبة؛ أي القوة العسكرية لضم البحرين إلى أراضيها، فكان الرد سريعًا من قبل المملكة العربية السعودية، حيث أوضح الملك فيصل بن عبد العزيز - يرحمه الله - أن أي هجوم على البحرين هو بمثابة هجوم على السعودية، وسيرد عليه في حينه. وكادت أن تؤدي قضية البحرين إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولتين، وتحولت بعد تدخل دولي وإقليمي إلى هُدنة، فاتخذ شاه إيران محمد رضا بهلوي قرارًا لزيارة السعودية في نهاية عام ١٩٦٨م، كمحاولة لرأب الصدع وتطويقه، مع إصراره في الوقت نفسه على رفض استقلال البحرين وبقاء مقاعدها في البرلمان الإيراني شاغرة. إلا أن تلك الفترة طويت بإعلان استقلال البحرين عام ١٩٧٠م بعد تدخل أُممي.

الاحتقان الثاني بين الدولتين؛ يعود إلى عام ١٩٧٩م، والذي تزامن مع الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني، ومحاولة تصديرها إلى المناطق المجاورة حيث شنت إيران عقب الثورة حربين اثنتين؛ إحداهما باردة ضد المملكة العربية السعودية، والأُخرى ساخنة ضد العراق في الفترة ما بين ١٩٨٠م-١٩٨٨م، لهدف واحد وهو قيادة العالم الإسلامي، فكانت هذه الحرب بالنسبة لنظام صدام فرصة سانحة لاحتواء الدور الطموح الأيديولوجي والجيوسياسي لإيران في المنطقة العربية، وكانت خلالها السعودية، ومعها الكويت والإمارات العربية المتحدة تقدم الدعم للعراق، وما أن وضعت الحرب العراقية- الإيرانية أوزارها حتى انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بين عامي ١٩٨٨م و١٩٩١م إثر مصرع أكثر من ٤٠٠ شخص، معظمهم إيرانيون بعد محاولة هؤلاء الأشخاص اقتحام الحرم المكي الشريف واحتلاله والتظاهر في جوار أسواره في محاولة من النظام الإيراني نشر الفوضى في المشاعر المقدسة، ومنذ ذلك الحين، ظلت السلطات الإيرانية تستعمل ورقة حجاجها مطية لاختلاق الأزمات وإدارتها مع السعودية، رغبة منها في زعزعة الاستقرار الأمني في المملكة، وجعلها في مأزق أمني، سعيًا منها لقيادة قاطرة العالم الإسلامي بمفردها، مدنسة بذلك قدسية الحرم المكي. فالنظام السياسي الإيراني -حسب كاتب سعودي- معجون بماء الثورة وتربة الطائفية، وهدفه نشر ذلك عبر المحيط لتحقيق الحلم الكبير في إمبراطورية فارس.

ورغم حرص المملكة العربية السعودية على مدار السنوات الماضية على علاقات مستقرة مع إيران، إلا أن هذه الأخيرة لم تتوان في التطاول على السعودية بتدخلها في شؤون دول المنطقة عبر وكلائها. حيث شهد عام ٢٠٠٦م مع مجيء الرئيس أحمدي نجاد عودة التوتر مجددًا عقب إطلاقه فكرة تطوير البرنامج النووي الإيراني كي يتحول إلى سلاح.

وقد تفاقمت حدة العلاقات المتوترة بين السعودية وإيران في فترة ما اصطلح على تسميته "بالربيع العربي" عقب التدخل الإيراني المباشر في سوريا لدعم النظام السوري بقيادة بشار الأسد بالمال والعتاد العسكري، وتزويده بمستشارين عسكريين ومقاتلين من الحرس الثوري الإيراني ومن العراق ولبنان

الإعلام الإيراني من (غرفة عمليات واحدة) ولا غرفة عمليات للإعلام الخليجي وغياب التنسيق أو موجود في حدود ضيقة

(حزب الله) و كل من باكستان وأفغانستان (الهزارة) من أجل إجهاض الثورة بذريعة حماية المراقد الدينية!. وفي اليمن، ساندت طهران ميليشيات الحوثي، مما اضطر الرياض إلى خوض عاصفة الحزم في مارس ٢٠١٥م، لمواجهة النفوذ الإيراني واحتوائه. وبلغ الصراع ذروته، لما أقدمت السعودية على تنفيذ حكم الإعدام في حق٤٧ شخصًا، من بينهم كان رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر، وقبلها حادثة التدافع للحجاج في منى عام ٢٠١٥م، والتي ذهب فيها ضحايا إيرانيون. فالصراع المفتوح بين طرفي المعادلة على كافة الأصعدة لم يتوقف في الساحة السورية فحسب، وإنما امتدت إلى الساحتين اليمنية والعراقية، وتذبذب صعودًا ونزولاً، ولا سيما بعد الإعلان الصريح لحكام إيران مرارًا على أن عواصم عربية باتت مناطق نفوذ لهم كدمشق، بغداد وصنعاء، بل الأخطر من ذلك هو إعلان عن نية إيران تحرير مكة والمدينة من سيطرة آل سعود!! هذه النوايا الإيرانية المبيتة كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وأدت إلى اشتعال العلاقات السعودية-الإيرانية المتوترة أصلاً. فكان رد الفعل السعودي سريعًا بانتهاجها سياسة تدريجية بإعلانها عاصفة الحزم، رافعة بذلك البطاقة الحمراء في وجه الأطماع التوسعية الإيرانية في اليمن، الذي جاهر بالعداء لوطنه، ودعا إلى الفوضى. وجاء إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر في السعودية في ٢ يناير٢٠١٦م، بمثابة بلوغ ترمومتر العلاقات بين السعودية وإيران درجته الحرارية القصوى. وكان رد الفعل الإيراني سريعًا بإقدام متظاهرين، وبإيعاز من السلطات الإيرانية، على إضرام النار في السفارة والقنصلية السعوديتين في كل من طهران ومشهد تواليًا. وواجهت السلطات السعودية الحادثة بسحب سفيرها ودبلوماسيها من إيران، وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، وتبعها في ذلك عدد من الدول العربية والخليجية.

الأطماع في البحرين وبقية دول الخليج:

تُشكل مملكة البحرين أحد أهم الأطماع الإيرانية في الخليج، مستندة إلى بعض الوقائع التاريخية القديمة من جهة، وإلى القول بأن أغلبية شيعية تسكن المملكة، وتدعي إيران أنها موكله بحماية ذلك المكوّن الاجتماعي، كما تدعي أنه لوحده يُقاسي ظلم النظام، كان ذلك الإدعاء إبان عهد الملكية الإيرانية، ولكنه سُويّ بقرار من الأُمم المتحدة وباستقصاء لأبناء المملكة أنهم يرغبون بأغلبية كبيرة بالاستقلال دون أن يكون لهم علاقة بإيران، كان ذلك في سبعينيات القرن الماضي (العشرون) وقد اعترفت إيران الملكية بأن البحرين بلد مستقل، كما اعترفت إيران الجمهورية بذلك، وأرسلت سفراء معتمدون. بعد أحداث الربيع (نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين) في كل من تونس ثمّ مصر واليمن، قامت حركة في البحرين، يدعى اليوم أنها (هبة شعبية)! ليس لأي من القوى السياسية المنظمة علاقة بها! إلا أن تلك الأحداث (بدأت يوم الاثنين ١١ فبراير ٢٠١١م) قد اتخذت لها مسارًا يُطالب في بعضه بإقامة (دولة إسلامية في البحرين والاعتراف بولاية الفقيه) الأمر الذي استفز قطاعات واسعة من المواطنين، قامت بعدها إيران بتعضيد تلك الاضطرابات وتبني مطالبها، بل الإيعاز إلى بعض القوى التابعة لها بتدريب وإيواء البعض ممن لهم علاقة بتلك الاضطرابات في كل من العراق ولبنان، إلى حد تدريبهم على السلاح وأيضًا، وهو ما يهمنا في هذه الدراسة، التدريب الإعلامي. كما قامت بعض الجماعات التابعة لإيران بمحاولة خلق الاضطراب في كل من الكويت ودولة الإمارات.

في اليمن والعراق:

اختطت إيران نفس الفلسفة التي نجحت نسبيًا في لبنان، أي الاستفادة من ضعف الدولة من أجل إنشاء ميليشيات تابعة لها تعطل الدولة أو تستولي عليها ، فبعد أحداث الشارع اليمني الذي تأثر بهبوب رياح ربيع العرب، وأظهر رفضًا لحكم علي صالح الطويل والبعيد عن التنمية، سارت أُمور اليمن إلى ضعف في مفاصل الدولة ، استفادت منها إيران عن طريق دعم جماعة الحوثي التابعة لها فاستولت ميليشيات الأخيرة على معظم سلاح الجيش اليمني واجتاحت مدن وبلدات يمنية في استباحة غير مسبوقة، مما سبب صراعًا دمويًا، على أثره تدخلت دول الجوار لتعديل الكفة بقيادة المملكة العربية السعودية. وفي العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وتفكك الدولة العراقية ٢٠٠٣م، وكانت إيران في الأساس قد وافقت على أن تقوم الولايات المتحدة بإسقاط نظام البعث، ثم بدأت تستفيد من سقوط النظام بتكوين خلايا (مقاومة) للأمريكان من جهة، ومتهيئة لقيام نظام في بغداد تابع لها، وعلى مدى بضع سنوات حققت ذلك، بأن جعلت الحكم في العراق يصبح تحت جناح إيران، ووضعت إما مليشيات إيرانية أو عراقية موالية لها في موضع

السلطة، وصفت أي عناصر غير خاضعة لطهران، مستفيدة من المرض العراقي المزمن في الهوية العراقية، التي تعلي الطائفة والعرق والمنطقة على الهوية الجامعة.

الصدام الإعلامي:

استفادت إيران إعلاميًا من عدد من المصادر، أن الإعلام العالمي كثير ما يأخذ جانب التحيز لإيران، فهناك قنوات إعلامية ناطقة بالعربية مثل RT الروسية، تضخ برامج متعاطفة إن لم تكن مؤيدة لوجهة النظر الإيرانية، كون روسيا الاتحادية تشترك جزئيًا مع إيران في مقاومة النفوذ الأمريكي من جهة، وتوسيع نفوذ التحالف الإيراني/الروسي من جهة أُخرى في المنطقة العربية، واتخذت بقية محطات التلفاز الدولية الناطقة بالعربية مثل BBC البريطانية و ٢٤ الفرنسية، وتحت مظهر الحيادية بإشاعة المقولات الإيرانية في القضايا التي تتعرض لها، من جهة أُخرى فإن العاملين في عدد من تلك المحطات، هم من العرب الذين يميل بعضهم إلى نقد دول الخليج بشكل غير موضوعي انطلاقًا من موقف (الغنى والفقر) و(اليسر والعسرة) أو (التفوق المعرفي تجاه ما يرونه من وجهة نظرهم تخلف معرفي في دول الخليج !) بل إن بعض المعلقين مِنْ مَنْ يستضاف للتعليق على الأحداث في برامج تلك المحطات، لهم موقف مضاد من (الثروة الخليجية التي ليست في مكانها)!! من وجهة نظرهم، أو تقاعس دول (النفط) عن القيام بدورها في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني!! أو الاستفادة من مظاهر البذخ لدى بعض الخليجيين في العواصم الأوروبية! أو أية حجج أُخرى، مما كوّن رأيًا عامًا غير متوازن من جراء تلك المواقف.

في إطار وسائل الإعلام الخليجية، فإن النقص في التوجه إلى المُتلقي الإيراني هو نقص واضح، في عدم وجود من يعرف اللغة الفارسية، وإن وجد القليل فإن النقص في التدريب يبدو واضحًا. كما أن الرسائل التي يمكن أن توجه إلى المستقبل الإيراني لا تحمل أيديولوجية ثقيلة أو وجهات نظر متسقة.

يقوم جناح حزب الله الإعلامي بتدريب مكثف لأعضاء في جماعات معارضة خليجية وحوثية (من الجنسين) ويدربهم على مواجهة وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة، ويكونوا في هذا الإطار (خلايا وغرف مراقبة وتتبع) لكل ما يقال، بل وينشط بعضهم بالاتصال بوسائل الإعلام المفتوحة (التي تقبل المشاركة المباشرة) من خلال (سكاب) أو وسائل الاتصال الحديثة مثل الفيس بوك وتويتر، للتدخل عندما يطرح موضوع يخص إيران في النقاش، ويعتمد الإعلام الخليجي على التطوع وبأشخاص تنقصهم الخبرة والتدريب، بل إن ذلك الإعلام في كثير من الأوقات يعتمد أن يترك (الرأي الخليجي) يقدم ساذجًا وغير مدروس.

إن الملاحظ أن إيران (من خلال أذرعتها العربية) تنشط في تسويق رؤيتها وأفكارها من خلال (مندوبين) عرب، بالوسائل الإعلامية التقليدية، أو ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فتجد أن هناك من ينشط في أُمور تبدو بعيدة عن النظام الإيراني في مظهرها، كالدفاع عن نظام الأسد، والتخويف من الإرهاب (الذي كثيرًا ما تقرنه تلك المنصات بالمذهب الوهابي أو التكفيري) كما تستخدم القضية الفلسطينية تكرارًا لبيان الموقف الإيراني منها، ويُسوّق لدى العامة والمتلقين العرب مفهومًا كالقول (لقد عجزت دول عربية كبيرة عن التصدي لإسرائيل ونجح حزب الله في التصدي لها)!!

المطلوب من الإعلام الخليجي في فترة التحول!

ربما نحن الآن بحاجة إلى وضع استراتيجية جماعية، أو شبه جماعية، من أجل تنسيق السياسات ووضع الأهداف المراد تحقيقها وتحديد الوسائل المتاحة والممكنة، وتعتمد تلك الاستراتيجية على: **أولا**: دراسة المخاطر التي يشكلها الإعلام الإيراني (بأذرعته المختلفة) الرسمية والشعبية، في الإعلام الرسمي أو الشعبي الناطق باللغة العربية. كما تحدد **ثانياً**: طرق التحرك والتنسيق بين المؤسسات المختلفة والمنصات الإعلامية المختلفة، بما فيها التدريب الموحد والتثقيف السياسي والثقافة العامة. إن مواجهة (الحرب الإعلامية) الإيرانية تحتاج إلى جهود منظمة وجماعية وعلمية، أما تركها للمبادرات الفردية (من مؤسسات أو أفراد) فهو الطريق الأكيد لخسارة تلك الحرب.

من المتوقع في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة أن ينشغل العمل السياسي والإعلامي الإيراني بمناطحة ما يصدر من الولايات المتحدة، فقد دبت القشعريرة في مفاصل النظام، فقط من جراء تصريحات الرئيس الجديد دونالد ترامب تجاه إيران، دون أي عمل على الأرض! وخرجت المظاهرات في مدن إيران بإيعاز من النظام لشجب تلك التصريحات، إلا أن دول الخليج لم تسلم، فقد وضعت صور زعماء دول الخليج على الأسفلت في الشوارع، وفي نفس الوقت أظهرت بعض القوى في طهران (حُسن نوايا) تجاه دول الخليج، في محاولة تكتيكية ربما لكسب الوقت. تتوجه إلى تخفيف الضغط القادم من واشنطن. إلا أن اليقظة والتحوط هو المطلوب. ففي المنظور القريب والمتوسط سوف تظل إيران في الدعوة والعمل لمشروعها (الثوري) و (التوسعي)!

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

عاصفة الحزم: الإعلام العسكري الخليجي يحتاج إلى تحديث شامل

٥٠ صحيفة و٢٥ قناة تلفزيونية في الخليج: "إعلام مناسبات" لا "إعلام أزمات"

في الخليج تعودنا على أنماط الاستجابة القاصرة من أكثر من ٥٠ صحيفة وأكثر من٢٥ قناة تلفزيونية حيال الصراعات مع الإرهاب أو خلال العمليات العسكرية كعاصفة الحزم. حيث بقيت هذه الوسائل، بل ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة الأخرى في تمثيل دور " إعلام فعالية (لا) إعلام أزمة"؛ وهو قصور معيب لما للإعلام من تأثير مباشر ليس على الشعوب بصناعة وقيادة الرأي العام بل على صناع القرار السياسي وعلى علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية؛ وفي ذلك تجاهل لما للإعلام بأدواته وقنواته من دور كسلاح يضاهي الأسلحة النوعية لقدرته على جمع الكلمة وحشد الصفوف. فمع تطور وسائل وأدوات الصراع المسلح، لم يعد مسرح العمليات مقصورًا على ميدان المعركة، بل كل أجزاء دول الصراع، مما يحتم على الإعلام العسكري أن ينقل بالصوت والصورة كل ما يدور على ساحات العمليات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

د. ظافر محمد العجمي

غياب الأقلام المقاتلة

لأن الكلمة أصبحت أسرع من الرصاصة، ومداها غير محدود، وفعالية تأثيرها أصبحت لا تقدر بمسافة وزمن، فهي تتجاوز حدود الوطن والإقليم لتشمل عالمًا بأكمله تشكله وتصوره كيفما أراد المخططون لها بقوة مفرداتها وإرادة من يكتبها. فمن المفترض أن تنطلق الأقلام الخليجية المقاتلة لتنفيذ مهامها١، بعد أن صرفت عليها أموال تقارب ما يصرف على السلاح؛ فالتقديرات تشير أنه بلغ حجم الإنفاق العالمي قطاع الإعلام بمختلف فئاته ١,٧٧ تريليون دولار لعام ٢٠١٦م، كما سيبلغ حجم الإنفاق العالمي على الأسلحة قرابة ١,٦٧٦ تريليون دولار.وما صرف على الإعلام الخليجي الحكومي ضمن ميزانيات وزارات الإعلام ليس بقليل.

وقد لا يكون متوافقًا مع المزاج المعتاد للمتلقي الخليجي أن يتابع إعلام تكون مفرداته مستمدة من قاموس عسكري، فقد كان يتابع باستهجان تلفزيونات إيران والعراق خلال حرب الثمان سنوات، وهي تعرض في ساعات الذروة جثث القتلى ودخان البنادق، بطريقة منفرة؛ لكن اللحظة الخليجية الراهنة تتطلب وجود الإعلام الحربي كأحد الفروع المتخصصة للإعلام الشامل، فحين تكون قويًا في الحرب ضعيفًا في الإعلام فإنك تخسر الكثير. لذا يجب أن يتميز الإعلام العسكري بالسرعة في إيصال المعلومة قبل أن تشوه من خلال وسائل الإعلام المضادة. وبالموضوعية في نقل الأحداث دون إثارة. كما يجب أن يتميز بدقة المعلومات حتى لا يفقد مصداقيته. ولمجابهة المتغيرات يجب أن يتحلى بالمرونة، والتكامل بالتنسيق مع وسائل الإعلام الأخرى للدولة، بالإضافة إلى ضرورة مجاراة الأحداث باقتناء الوسائل والنظم والأجهزة المتطورة.

وتشير اللحظة الخليجية الراهنة لوجود أنماطٌ مغايرةً من التحديات غير مسبوقة، تتطلب تحول دور الإعلام في الحرب على الإرهاب أو على الحوثيين من قضية قومية إلى قضية أمن قومي، دون عسكرة الإعلام بصورة منفرة، عبر وضع محددات للتعاطي مع الإرهاب وعاصفة الحزم. وترك الكلمات الإعلامية الأكثر تقليديّة، وتنمية القدرة على وصل الأسباب بالنتائج فيما يجري على ساحة محاربة الإرهاب وعاصفة الحزم في حرب اليمن.

الحرب بين التعتيم والنشر

في حرب فوكلاند ١٩٨٢م، رأى مخطط الحرب في بريطانيا أنه من المستحسن ألا تعرض وسائل الإعلام إلا بعض الأخبار

التي تسمح بها الحكومة البريطانية لاعتبارات سياسية وأمنية، وكانت وزارة الدفاع البريطانية تعتقد أن الحرب التي تعرض قد تسبب القلق والإزعاج لدى عائلات الجنود البريطانيين مما قد يؤثر أيضًا على الرأي العام البريطاني، شريطة أن تتم العملية العسكرية بسرعة هائلة. وفي حرب جزيرة غرينادا ١٩٨٣م، مارست وزارة الدفاع الأمريكية أسلوب التعتيم حول أنباء هذه الحرب رغم أن الجزيرة الصغيرة كانت عرضة للتحول إلى الشيوعية مما يبرر غزوها. وعلى النقيض من ذلك كانت عاصفة الصحراء ١٩٩١م، منقولة على قناة سي، ان، ان لحظة بلحظة. ومثلها حرب تحرير العراق ٢٠٠٣م، حيث سمحوا لحوالي ثلاثة آلاف من الإعلاميين الدوليين بالتواجد تحت مظلتهم.

لقد أتت عاصفة الحزم لإعادة الشرعية كلحظة تاريخية حبلى بالتغيير، فقد منعت قيام جمهورية الحوثيين الإسلامية، لكنها أظهرت أن دول الخليج ما زالت تفتقد إعلامًا حربيًا مهنيًا، حيث تبدو ممارسات الإعلام الخليجي تجاه هذه الحرب أقرب للدعاية الظاهرة. فالإعلام الحربي يعتمد على الإقناع من خلال نشر المعلومات، والحقائق وصناعة الخبر وتسويق المعلومات والأفكار والمواقف واختلاق الأحداث، وإنتاجها في اتجاه معين على نحو يبرز تفوق الجيش وأفراده على العدو لرفع الروح المعنوية لدى المواطنين والجنود وبث روح الإحباط لدى قوات العدو. وتشخيص الحالة الإعلامية في عاصفة الحزم يكشف لنا غياب الخطط الاستراتيجية في التعامل مع المعلومات ومراحلها من توفرها ونشرها ومن ثم حمايتها، ولا يفوتنا التنويه إلى أن الإعلام الحربي هو إعلام يتطلب أن يكون زاخر بالمعلومات المرتبة، فغياب خطة استراتيجية للمعلومات يؤدي إلى اخفاقات في مسارات إعلامية مهمة ترافق أي عمل عسكري هي المسار الإنساني، والمسار السياسي.

فن اختيار العدو

يعتبر فن اختيار العدو أهم قصور تعانيه وسائلنا الإعلامية، ففي فقه الحروب إذا تعذر اختيار العدو وجب إعادة تشكيل الخصم الذي أمامنا بوسائل الإعلام، فالمفترض ألا نشن حربًا دعائية لتحرير بقية اليمن، بل حربًا نفسية (Psychological operations (PSYOP ضد تحالف الحوثة / صالح لإحداث الأثر النفسي المراد عبر تعظيم قدراتهم العسكرية، وإظهارهم بمظهر صاحب السلوك العدواني، وكشف حقيقة توجهاتهم الإقليمية، وإيصال قيادة عملياتهم لدرجة مرتفعة من جنون العظمة كوحدات لا تقهر احتلت اليمن في شهرين.حينها نكون قد شكلنا ملامح العدو وأوصلناه للاعتقاد الراسخ بقدرته المبالغ فيها لنورده للهلاك بمغامرات قاتلة. حينها سيتقبل المحيط الإقليمي والدولي مشروعية القضاء على قدرات الحوثة غير المحسوبة في توازنات القوى بالمنطقة، وحينها ستتحرر صنعاء المثخنة بالجراح.

لكن الإعلام العسكري الخليجي في عاصفة الحزم لم يظهر جاهزًا للرقي لمرحلة خلق وتشكيل العدو؛ لقصور إنتاج واستخدام الصور في وسائل الإعلام الإخبارية، رغم أنه قد قيل "إن لم تكن صورتك مؤثرة فهذا يعني أنك لست قريبًا من الحدث بما يكفي". والصورة في المحافل الدولية قادرة أن تقلب الرأي العام والعالمي رأسًا على عقب، فالحكمة تقول "من رأى ليس كمن سمع". بالإضافة إلى غياب المراسل الحربي المختص، والذي هو أقوى المراسلين ضمن رجال بلاط صاحبة الجلالة، فوجهة نظره يتبناها مواطنوه فيدعمون أو يعارضون حروب بلدانهم. وقد استخدمت الصحف الخليجية أضعف وأقل مراسليها خبرة ودراية لنقل صورة عاصفة الحزم، وبإمكان أي عسكري محترف أن يقول إن الناطق الرسمي في غرفة الإيجاز العسكري لعاصفة الحزم لم يطرح عليه سؤال واحد مثقل بفكر عسكري، ولولا حنكة المتحدث الرسمي اللواء الركن أحمد حسن عسيري وإقدامه-دون تشويه لطبيعة الالتزامات التي يفرضها المنصب - على التصريح بما يريده أن يصل للصديق والعدو لما علمنا ما تقوم به قواتنا. كما واجهت العاصفة مشكلة وجود "إعلام مناهضة الحرب" وحضوره القوي لنشر المعلومات لجمهور مستهدف له قدرة على دفع دوله لمنع تصدير السلاح والذخيرة لدول الخليج.

شعبية الحرب

يحتاج الإعلام العسكري الخليجي إلى عملية تحديث مؤلمة، تتطلب أن نبدأ بطرح الأسئلة الصعبة حول ما حال دون خلق إبهار يخرج الحرب في اليمن من شاشة رادار المراقب الجوي فقط إلى شاشات التلفزيون الخليجية والعربية والدولية، وتبديد ما يروج عن كونها حرب منسية او مستنقع غاصت فيه دول الخليج العربي. ومن الإجراءات المطلوبة التي أشار إليها أكثر من متابع مختص ما يلي:

- إيجاد إدارة كبرى موحدة للإعلام الحربي تصدر منها التقارير وتحدد الضوابط وتنسق عمل، فهناك من التصريحات والآراء لبعض المحللين تحسب ضد سياسة دول الخليج.
- تعزيز العلاقة مع النخب الأجنبية التي تؤمن بمشروعية إعادة الشرعية في اليمن ولديها اتجاه إيجابي نحونا، فنقوم بدعمهم للظهور في وسائل إعلام بلدانهم لبناء صورة جيدة عنا.
- توظيف ما يعرف بآلية تهييج المشاعر وهو إجراء يتم عبر نشر صور حادة لجرائم الحوثي بهدف إثارة الرأي العام وحشده

في اتجاه واحد معين، سواء في اليمن أو حدود السعودية، لتغير مجريات الرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية التي بدأت مؤخرًا تتهمنا بانتهاكات في حق المدنيين.

– فهم ثقافة المجتمع "الجمهور المستهدف" وتركيبته الديموغرافية وخصائصها وبناء عليه يتم صناعة المحتوى الإعلامي الموجه لهم، ومن تلك الحقائق أن نسبة الأمية في أوساط اليمنيين تبلغ نحو ٤٥,٣٪، بينما لا يستخدم الانترنت إلا ٢٪ من سكان اليمن، مما يجعل الأدوات المطلوبة هي الإذاعة الموجهة للداخل اليمني وللمليشيات على الحدود لإطلاق التحذيرات ومخاطبة المستهدفين برسالة إعلامية خاصة. كما تشير التقديرات إلى أنّ نحو ٩٠٪ من الذكور البالغين في اليمن يمضغون القات طيلة ثلاث ساعات إلى أربع ساعات يوميًا، وهو وقت كبير لتبادل القصص والأخبار.

– قطع الطريق أمام المصادر المشبوهة التي تزود الصحفيين الأجانب بالمعلومات وذلك بفتح المجال وإتاحة المعلومة، وإنتاج أفلام وتقارير وثائقية وإخبارية على مستوى احترافي توثق الحدث بتطور مراحله الانتقالية، لتبث عبر وسائل إعلام عربية ودولية مختلفة.

– التوجه للإعلام الجديد وإنشاء مجموعة حسابات على وسائط التواصل الاجتماعي أحدها يختص بالعمليات الجوية وآخر بالعمليات البرية وآخر بالتحركات السياسية لمخاطبة شريحة الشباب وكسبهم في المعركة لصالح موقف الشرعية. هذه الحسابات ينبغي أن تقدم الكثير من المعلومات والأخبار والقصص الإخبارية المعدة باحتراف بحيث يتوقع أن يكون لها أثر في صناعة صورة ذهنية واضحة. كما يمكن أن تكون الأداة التي تنشر بعض ما يود جنودنا إيصاله للجمهور من أهازيج وقصص تعيد شعبية الحرب، فالجندي هنا يتحدث لكسب التعاطف وليست هدفًا بذاته أن نترك الجنود ليعبروا عما يريدون.

الإعلام الخليجي والإرهاب

ليست دول الخليج بمعزل عن أخطار الإرهاب فقد تحول من مرحلة التهديد إلى مرحلة الخطر الداهم. حيث تواجه دولنا تحديين أساسيين يتعلقان بخطورة إساءة استغلال وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والحديث، أولهما: التحدي الفكري لنمو بعض الأيديولوجيات المتطرفة، وثانيهما: التحدي الميداني في ظل استخدام التنظيمات الإرهابية لوسائط الإعلام، في تغذية الكراهية أو اختلاق الصراعات بين مكونات المجتمع للنيل من استقرار الأوطان وتماسكها أو الابتزاز، وتجنيد الشباب المغرر به عبر المواقع الالكترونية، وتدريبهم على الأعمال الإرهابية وصنع واستخدام المتفجرات. ولن يستطيع الإعلام الخليجي القيام بدور فعال في مواجهة الإرهاب إلا إذا قام بدور معرفي ودور تنويري. والدور المعرفي يتمثل أساسًا في التشخيص الدقيق لظاهرة الإرهاب من وجهة نظر العلم الاجتماعي حتى تتبين أبعاده المختلفة، ويمكن بناء على هذا التشخيص بناء سياسة متكاملة لمواجهته. كما لا بد للإعلام الخليجي من معالجة موضوع تجديد الخطاب الديني باعتباره ضرورة حتمية في المواجهة الثقافية للإرهاب، بالدراسة النقدية لتأويل الإرهابيين النصوص الإسلامية. وحتى يقوم الإعلام العربي بدوره التنويري المفتقد، فلا بد من التركيز على أهمية تكوين «العقل النقدي» باعتبار ذلك البداية الضرورية لتجديد الفكر الديني. كما لابد من تحديث التشريعات والقوانين لتجريم الدعوات التحريضية على العنف

والإرهاب عبر وسائل الإعلام. والتأكيد على أن تطبيق القانون على المحرضين والإرهابيين وحده ليس كافيًا لمواجهة هذه التهديدات، وإنما يتطلب الأمر أيضًا الارتقاء بالوعي الثقافي المجتمعي، ونشر الفكر المستنير، وتفعيل التزام وسائل الإعلام بالضوابط المهنية والأخلاقية، والرقابة الذاتية.

وقد أكد وزراء داخلية دول مجلس التعاون أهمية التنسيق والتعاون في الإجراءات الرامية للتصدي لآفة "الإرهاب" التي تستهدف قيم الدين الإسلامي، وأمن واستقرار دول المجلس. فالإرهاب يتشكل بأشكال وألوان كثيرة، ويتماهى مع الظروف والمتغيرات ووفق أجندات معينة وتمويلات وافرة، مكنته من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل احترافي. لذا فالإعلام الخليجي بكل مستوياته مدعو اليوم إلى أن ينصهر في منظومة واحدة فمواجهة الإرهاب تحتاج إلى التنسيق والتنظيم والترتيب، لجعل منطقتنا سدًا منيعًا لمواجهة المد الإرهابي بكل ألوانه وأيديولوجياته. ومواجهة الإرهاب تحتاج إلى التنسيق مع عديد من الجهات الأمنية، وخصوصًا فيما يتعلق بموضوع التوعية، فالإرهاب لا يستهدف فئة أو جانبًا جغرافيا معينًا، بل يمس أوطاننا كلها.

الإعلام الجديد

ويلعب الإنترنت دورًا خطيرًا في نشر الأفكار المتطرفة وانتشار الإرهاب خاصة مع رقي وعي تلك الجماعات. فقد نجحت الحركات الإرهابية في توسيع دائرة انتشارها عبر شبكة الانترنت، بل والتغلب على عوائق الزمان والمكان؛ فالعلاقة بين الإرهاب والتطرف وبين الإعلام الجديد تقوم على تبدل مواقع إنتاج الرسائل، بحيث أصبح المتلقي مستخدمًا، ومنتجًا للرسالة في ظل التفاعلية والتشاركية الجديدة عبر وسائل الإعلام الإلكتروني. فقد صار الإرهاب ينتشر إعلاميًا باستغلال منصات الإعلام الجديدة لخلق فقاعات تضخم من أفعاله كنوع من الحرب النفسية والتأثير الدعائي.

داعش جيش متعدد الجنسيات

وإذا كان داعش مكون من مقاتلين من شذاذ الآفاق ؛هدفهم نشر الرعب في منطقتنا، فإن ما يثير القلق هو أن تنوع جيشهم على الأرض لا يمثل حتى ربع التنوع بين منتسبي داعش أو مناصريه على الإنترنت. فعلى الرغم من هذا التطور الكبير في عمليات التتبع ومراقبة المحتويات، إلا أن هناك تحديات فنية تتعلق بإمكانية مراقبة وتأمين كل ما هو مرتبط بالإنترنت، لسعة الرقعة الجغرافية التي ينتشر عليها جيش داعش الإلكتروني. وقد بدأت ثورة داعش التكنولوجية مع البدايات الأولى لظهور التنظيم للعلن ، مستعينًا على تلك القدرات بتجنيد الأفراد ذوي المهارات في البرمجة والاختراق، واستهدف التنظيم مجموعة من أهم الهاكرز والمخترقين في العالم من أجل مساعدته في تنفيذ الهجمات الإلكترونية، والبقاء بعيدًا عن يد المخابرات الدولية. وقد نجح التنظيم في تجنيد قراصنة في الاختراق، زودوا التنظيم بمعلومات حول استخدام العملة الافتراضية "بيتكوين" لإخفاء تبرعاتهم المالية للتنظيم، كما أطلعوهم على وسائل لتشفير حواراتهم على الإنترنت، وكانت هناك مجموعات كثيرة لعل أشهرها مجموعة أطلق عليها لقب "سايبر الخلافة". لذا لا بد من المبادرة إلى إنشاء قوات إلكترونية، تحت إشراف الحكومات الخليجية مكوّنة من موظفين يملكون خبرة في التجسس الرقمي وهجمات الشبكة الرقمية المدمرة، أو السيطرة على المجال الافتراضي الذي يسلكه الإرهاب المحلي المنشأ أو مجموعات الضغط الأخرى التي تسمى ب"مرتزقة الإنترنت".

أخيرًا

رغم وجود أكثر من ٥٠ صحيفة وأكثر من ٢٥ قناة تلفزيونية خليجية إلا أن هناك غياب لا يمكن إنكاره للأقلام والأفكار الإبداعية المقاتلة في الصراع الخليجي مع الإرهاب، أو خلال العمليات العسكرية كعاصفة الحزم. حيث لا زلنا نرى أنماط الاستجابة الإعلامية نفسها، والقائمة على رد فعل ضمن "إعلام فعالية (لا) إعلام أزمة" وشمل ذلك القصور ليس الإعلام التقليدي بل الإعلام الجديد في وسائل التواصل الاجتماعي. فالحرب الافتراضية بدأت بالموازاة مع عاصفة الحزم ضد جماعة الحوثيين في اليمن وقد اشتدت على مواقع التواصل الاجتماعي بعد ساعات من بدء الغارات، وأصبح هاشتاغ "#عاصفة__الحزم" الأكثر تداولا على موقع تويتر، حيث تحول التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي إلى حرب نفسية إعلامية يستخدمها كل طرف في الترويج لأطروحته وموقفه، إلا أن ذلك الدعم تلاشى لعدم الاهتمام الرسمي والدعم لاستمراره.حيث يحتاج الإعلام العسكري الخليجي إلى عملية تحديث مؤلمة، لخلق شعبية الحرب على الإرهاب وعلى منتزعي الشرعية في اليمن، عبر تعزيز العلاقة الإعلامية مع الداخل اليمني، ومع النخب الأجنبية التي تؤمن بمشروعية إعادة الشرعية في اليمن، والتي لديها اتجاه إيجابي نحونا ،فنقوم بدعمهم للظهور في وسائل إعلام بلدانهم لبناء صورة جيدة عنا . وربما عبر المبادرة إلى إنشاء قوات إلكترونية، وإنشاء مجموعة حسابات على وسائط التواصل الاجتماعي لمخاطبة شريحة الشباب وكسبهم في المعركة لصالح موقف الشرعية، وصناعة صورة ذهنية جديرة باحترام عملياتنا العسكرية.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

مواجهة الرغبة في الإثارة بالتدريب ... والتجاوز المتعمد مشكلة لا حل لها

تأثير الإعلام العربي على العلاقات العربية-العربية بين التضامن ... وتأجيج الخلافات

أصبح من المسلم به في أدبيات العلوم الاجتماعية أن وسائل الإعلام تمارس دورًا رئيسيًا ونفوذًا كبيرًا يصل أحيانًا إلى حد السيطرة على كافة مناحي الحياة، ويمتد هذا الدور ليشمل الحملات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية، ومختلف أشكال التسويق الاجتماعي والتجاري، والتأثير على أذواق الأفراد وسلوكياتهم وتوجهاتهم واختياراتهم. وزاد من تأثير دور الإعلام التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الاتصالات الذي حدث في العقدين الأخيرين وتحول الإعلام إلى صناعة ضخمة ونشأت امبراطوريات إعلامية عابرة لحدود الدول والقارات ويُستثمر فيها بلايين الدولارات لخلق الإبهار وتحقيق الأهداف المطلوبة.

د. علي الدين هلال

وجدير بالذكر أن المفكر الأمريكي هيبرت ماركوز حذر مبكرًا من هذا التطور، ووصفه أستاذ الفلسفة الشهير ناعوم تشومسكي بتعبير "غسيل الأدمغة"، ولعل آخر مظهر للتنبيه إلى خطورة دور الإعلام هو المواجهة التي دخلها الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب مع أجهزة الإعلام متهمًا إياها بالانتقائية في نقل الأخبار، وبالتركيز على بعضها دون غيرها وذلك خدمة لمصالحها وأغراضها السياسية وأن ذلك ينصرف أيضًا إلى الاستخلاصات التي تخرج بها من هذه الأخبار.

ويهدف هذا المقال إلى عرض لأهم التأثيرات الإيجابية والسلبية لدور الإعلام العربي في تشكيل العلاقات بين الدول العربية. وقبل تناول الموضوع بشكل مباشر، لابد من الإشارة إلى أربعة ضوابط تتعلق بهذا الشأن:

فمن ناحية أولى، فإن تعبير وسائل الإعلام يشير إلى دائرة واسعة من الوسائط التي تشمل الكلمة المكتوبة (صحف ومجلات و...) والمسموعة (الإذاعات المحلية في داخل الدولة والإذاعات الموجهة بلغات أخرى) والمشاهدة (القنوات التلفزيونية المحلية والفضائية)، إضافة إلى وسائل الميديا الجديدة على شبكة الإنترنت. وبالطبع فإنه لا يمكن الفصل بين هذه الوسائط الإعلامية عن بعضها البعض، فالمقال أو الخبر الذي تنشره صحيفة ما يصبح موضوعًا لبرامج حوارية إذاعية وتلفزيونية ومادة للجدل والنقاش على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن ناحية ثانية، فإن جزءًا كبيرًا من مضمون وسائل الإعلام ليس "لوجه الله" أو مجرد نافذة للتعبير الحر عن وجهات النظر، فبعض هذه الوسائل تمثل حكومات الدول العربية التي تنتمي لها أو المحسوبة عليها، وبعضها الآخر يمثل وجهات نظر حزبية وطائفية ومذهبية، ويعتبر ظهور القنوات الطائفية والمذهبية تطورًا خطيرًا في الواقع العربي، فقد ظهرت قنوات فضائية تعبر عن أحزاب سياسية وقوى طائفية ومذهبية ويتم استخدام هذه القنوات في الصراع السياسي بين هذه الأحزاب والقوى ومثال ذلك الحالة في لبنان والعراق وسورية.

ومن ناحية ثالثة، هناك عامل الرغبة في الإثارة التي تنشدها القنوات الخاصة من أجل جذب أكبر قدر من الإعلانات التجارية لتحقيق الأرباح، وكذلك رغبة بعض الإعلاميين ومقدمي البرامج في تحقيق مزيد من "الشهرة" و"النجومية" لرفع أجورهم التي وصلت حدودًا لم يحلم بها أكبر الإعلاميين العرب حتى عام ١٩٩٥م.

ومن ناحية رابعة، فإنه نتيجة لزيادة عدد القنوات الفضائية العربية، وقيامها ببث برامجها خارج الوطن العربي، فقد تقلصت قدرة الحكومات على توجيهها أو الرقابة على مضمون برامجها، وخصوصًا تلك القنوات التي تنشر مضمونًا طائفيًا ومذهبيًا.

وفي هذا السياق، يمكن تحليل الأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام العربي مع التركيز على القنوات الفضائية والإشارة إلى جوانبها الإيجابية وتلك السلبية، ثم تقديم نماذج وحالات في العلاقات بين الدول العربية.

أولاً: الأدوار

١. تكوين رأي عام عربي مشترك أو متقارب

ويشير هذا الدور إلى تأثير الفضائيات العربية في تحديد القضايا التي يهتم بها الرأي العام في الدول العربية، وتجاوز الاهتمامات المحلية المتعلقة بكل دولة إلى فضاء عربي أوسع و إلى قضايا أخرى تتصل بالمنطقة العربية ككل أو بإحدى القضايا التي يهتم بها العرب، كتلك المتعلقة بأوضاع الفلسطينيين أو بظروف اللاجئين السوريين في المخيمات ومعاناتهم من أبسط أسباب الحياة أو تقدم الجيش العراقي في تحرير مدينة الموصل والجهود العربية والدولية لهزيمة التنظيمات التكفيرية والإرهابية.

ويتم تحقيق هذا الدور من خلال نقل الأخبار، والتعليقات التي يدلي بها مراسلو القناة من أماكن الأحداث وكذلك من خلال البرامج التي تركز على تحليل هذه الأحداث وشرح خلفياتها واستضافة خبراء وباحثين لإبداء وجهات نظرهم ومعلوماتهم بشأنها، ويتيح ذلك للمواطن العربي معرفة ما يحدث من أخبار وتطورات في البلاد العربية الأخرى مثل عقد انتخابات أو إصدار قرارات اقتصادية تتعلق بسعر صرف العملة المحلية تجاه الدولار والعملات الدولية الأخرى ويكون من شأن ذلك أن يقارن المشاهد بين ما يحدث في بلاده وما تشهده البلاد العربية الأخرى، وقد يكون من شأن ذلك إدخال الطمأنينة إلى نفسه عندما يدرك أن ما يحدث في بلاده شبيه ومماثل للوضع في أجزاء أخرى من المنطقة، أو العكس، إذا أدرك أن سياسات حكومته تسير في طريق مخالف ومغاير للآخرين.

وفي هذا المجال، تمارس البرامج الحوارية السياسية التي تبثها هذه القنوات تأثيرًا مهمًا، فهذه البرامج التي تتضمن "نقاشًا" أو "مناظرة" بين رأيين أو أكثر حول موضوع ما، هي أمر إيجابي من حيث المبدأ لأنها تعلم المشاهد آداب الحوار والاختلاف وتعلمه النسبية في فهم أي موضوع وأنه يمكن تفسيره بأكثر من رأي أو وجهة نظر، والبرامج الحوارية التي تحترم ذلك تقوم بالتأكيد بدور إيجابي في تعزيز قيم الحوار والتسامح والديمقراطية بين مشاهديها. وللأسف فإن هناك بعض القنوات الأخرى التي حولت برامجها من "الحوار" إلى "الشجار"، ومن "تبادل الرأي" إلى "الإساءة والاتهام"، وقام معدو هذه البرامج باختيار الضيوف بما يحقق هذا الهدف وساهم مقدموها في تأجيج الخلافات بين الضيوف وتحول الأمر من حوار إلى "صراع ديوك" لا يكون الهدف منه الاقناع بالعقل ولكن فرض وجهة النظر من خلال علو الصوت واستخدام ألفاظ قاسية. وتصل سعادة مقدم البرنامج إلى منتهاها إذا هدد أحد الضيوف بالانسحاب من البرنامج أو ألقى بورقة أو بقلم أمامه تجاه الضيف الآخر وهنا يتدخل للإعلان عن فاصل ونعود. وعادة فإن هذه البرامج ما تتضمن إساءات بالغة لدول وشعوب عربية أخرى.

تجاوزات الإعلاميين: رغبة مذيعين في الإثارة واصطناع جرأة زائفة أو نفاق القيادات بالإساءة للدول الأخرى

وفى مجال التغطية الإخبارية يمكن أن يكون الدور إيجابيًا إذا اتسمت تغطية القناة لما تنقله من أخبار وتعرضه من أحداث بالموضوعية والتعبير عن وجهات النظر المختلفة ويؤدي ذلك إلى التقارب بين الشعوب والدول العربية، أما إذا اتسمت بالانتقائية في نقل الأخبار والانحياز في تحليلها وتفسيرها فإنها تقود عادة إلى حدوث أزمات بينها. ونشير في هذا المجال تحديدًا إلى دور القنوات الرياضية سواء عند بثها لمباريات في كرة القدم بين فريقين عربيين والتعليقات التي تصاحب البث من جانب المعلقين الرياضيين وأدى الحماس الزائد "بل والتعصب" في الدفاع عن فريق دولة ما إلى حدوث أزمات سياسية كما حدث بين مصر والجزائر، وهو ما سوف نعرض له لاحقًا.

٢. التأثير على المزاج العربي العام والذوق المشترك

الحياة ليست كلها سياسة، بل أن القطاع الأكبر من شعوب أي مجتمع له أولويات واهتمامات فنية وأدبية واجتماعية أخرى. وتقوم القنوات الفضائية العربية بدور هائل لا يمكن إنكاره في تحقيق التقارب في المزاج العربي العام من خلال الأغنية وسائر مظاهر الإبداع الفني والأدبي الأخرى، فالعرب يجتمعون على غناء أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب (مصر) وفيروز (لبنان) ومحمد عبده (السعودية) والذين أطربوا كل العرب لسنوات طويلة حتى أن إحدى القنوات السعودية تخصص ساعة يوميًا لإحدى أغنيات أم كلثوم، وهناك قمم غنائية أخرى توحد الذوق العربي العام مثل فريد الأطرش، وشقيقته أسمهان، وصباح، وفايزة أحمد، ووردة الجزائرية، إضافة إلى عدد كبير من المطربين الذين مازالوا يملؤون الساحة شدوًا وبهجًا.

وإلى جانب الأغاني فقد كان للقنوات الفضائية العربية دور لا يقل أهمية في بث الأفلام السينمائية، ومنها قنوات تخصصت

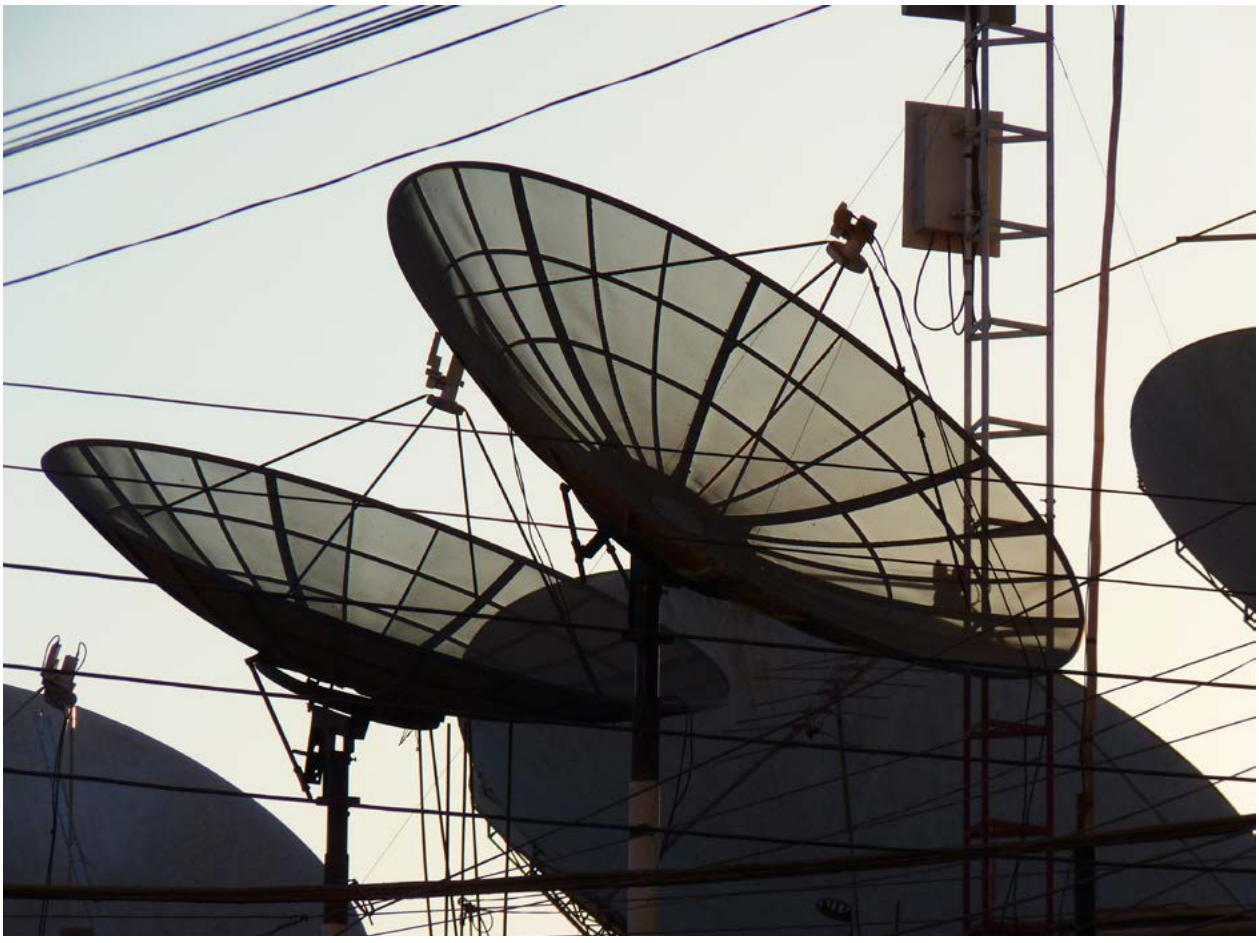

فقط في بث هذه الأفلام، أضف إلى ذلك دور المسابقات الفنية التي نظمتها بعض هذه القنوات لتشجيع المواهب الغنائية العربية واختيار الأفضل منها مثل برنامجي عرب ايدول وذا فويس. وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن المشاركين في التنافس وأعضاء لجنة التحكيم الذين يقومون بالاختيار يأتون من دول عربية مختلفة مما يوجد نوعًا من المنافسة الحميمية بين المشاركين، كما يظهر هذا المزاج المشترك في غناء متسابق من دولة ما لأغنية لمطرب من دولة عربية أخرى.

وتقوم القنوات الفضائية العربية بدور مماثل في المجالات الفكرية والأدبية الأخرى، مثل تغطية مهرجانات للشعر، أو إجراء حوارات مع مفكرين وباحثين، أو البرامج التي تناقش الإصدارات الجديدة من الكتب.

٣. الحفاظ على الذاكرة العربية المشتركة

ويشير هذا الدور إلى قيام القنوات الفضائية العربية ببث برامج وأفلام تؤكد على وحدة التاريخ العربي وأن البلاد العربية واجهت ظروفًا مشتركة، وإن كان لكل منها خصوصيتها، من فترة الانسلاخ عن الدولة العثمانية أو النضال ضد الاستعمار الأجنبي وصولاً إلى تحقيق الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة. وتقوم هذه القنوات بهذا الدور من خلال برامج الحوارات مع القيادات السياسية والاجتماعية من بلاد عربية متنوعة التي شاركت في أحداث تاريخية مهمة في هذا البلد العربي أو ذاك، ويكون هدف البرنامج توثيق الشهادة التاريخية لهذا الشخص ؛ وتزداد أهميتها عندما يكون المذيع على معرفة بأحداث هذه الفترة ويقوم بطرح الأسئلة التي تكشف عن جوانب جديدة منها وبدور الضيف فيها. وفي كثير من الأحيان فإن هذه المقابلات كشفت عن جوانب وتفصيلات لم تكن معروفة من قبل خاصة عندما يكون الضيف لم يكتب مذكراته ولم يدل بروايته لقناة أخرى. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الأفلام الوثائقية التي تنتجها بعض القنوات لتغطية حدث تاريخي أو مرحلة ما من تاريخ البلاد العربية أو إحدى دولها.

ويكون من شأن هذه الحوارات والأفلام تأثيرات إيجابية أو سلبية، فإذا اتسم الحوار بالموضوعية وتدخل المذيع لوقف الضيف إذا تطاول على دولة عربية أخرى يكون للبرنامج أثر إيجابي، ونفس الشيء بالنسبة للأفلام التوثيقية فإذا اتسمت بالتعبير عن وجهات النظر المتباينة فإنها تحقق نفس الهدف، أما إذا اتسم الحوار أو الفيلم الوثائقي بالانحياز وكان من شأنه الإساءة إلى دولة أو شعب عربي آخر أو إلى إحدى مكوناته الاجتماعية فإن ذلك يكون مبعثًا للشقاق والخلاف. وتبدو خطورة هذه التأثيرات خصوصًا في القنوات ذات الطابع المذهبي والطائفي، فمع أن مشاهدي هذه القنوات لا يمثلون قطاعًا واسعًا من العرب فإن تأثيرها عليهم يكون مركزًا.

ثانيًا: الإعلام والأزمات بين الدول العربية

هنالك العديد من الحالات التي تسبب فيها برنامج حواري أو فيلم وثائقي أو تعليق لأحد المذيعين في إثارة أزمات سياسية بين الدول العربية، ويمكن أن نسوق أمثلة لذلك من سلوك قناة الجزيرة القطرية وبعض القنوات المصرية وإن كان لقناة الجزيرة فضل السبق في عدد الخلافات والأزمات التي سببتها في العلاقات بين قطر وعدد من الدول العربية، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي والتي كان من نتيجتها توصية مجلس وزراء إعلام الدول الخليجية في أكتوبر ٢٠١٢م، في اجتماعه بمسقط بمقاطعة قناة "الجزيرة" لما تبثه من أخبار وبرامج تسيء إلى منطقة الخليج حسب نص التوصية.

وحظت مصر بنصيب الأسد من هذه الأزمات في خلال الفترة من قبل يناير ٢٠١١م، وبعد يونيو ٢٠١٣م، فقبل عام ٢٠١١م، وجهت القناة انتقادات مستمرة لنظام حكم الرئيس حسني مبارك مركزة على مجال حقوق الإنسان والعلاقة مع منظمة حماس في غزة إلخ، وأنشأت قناة خاصة باسم "الجزيرة مباشر مصر" ركزت كل برامجها على تغطية الشؤون المصرية، واستمرت حتى صدور قرار من السلطات المصرية في ٢٠١٣ بوقف بث هذه القناة.

وفي الفترة التي تلت يونيو ٢٠١٣م، تبنت القناة وصف نظام الحكم الجديد في مصر بحكومة "الانقلاب العسكري"، وفتحت أبوابها للعناصر الرافضة للنظام الجديد من قيادات حركة الإخوان المسلمين ومشايعيهم.

وقد كان لهذه المواقف تأثيراتها على العلاقات القطرية – الخليجية، فقد كانت السعودية والإمارات والكويت والبحرين قد أعلنت تأييدها للنظام الجديد وسقوط حكم الإخوان وقدمت مساعدات اقتصادية وسياسية لدعمه وتدخل الملك عبد الله لتقريب وجهات النظر بين البلدين وقامت السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر احتجاجًا على عدم التزام قناة الجزيرة بالتهدئة.

وفي نوفمبر ٢٠١٦م، ومع ظهور بوادر خلاف مصري – سعودي بشأن عدد من القضايا وتصويت مصر في مجلس الأمن على مشروعي القرارين الفرنسي والروسي بشأن سورية، ركزت القناة على تأجيج الخلاف بين البلدين وإبراز كل ما يؤدي إلى تباعد الشُقة بينهما. وبالغت في تغطية خبر عدم مشاركة مصر في الانسحاب من القمة العربية الإفريقية التي انعقدت في غينيا الاستوائية. وتصوير حفاوة الاستقبال السعودي لرئيس وزراء إثيوبيا هايلي ميريام، هذا في الوقت الذي كانت القنوات السعودية تغطي فيه هذه الأخبار بشكل منضبط.

وفي نفس الشهر– ٢٠١٦م، اندلعت أزمة أخرى بسبب بث قناة الجزيرة لفيلم عن الجيش المصري بعنوان موح هو "العساكر: حكاية التجنيد الإجباري في مصر" وكان رد الدوائر الحكومية والإعلامية المصرية عنيفًا فقد اعتبرت الفيلم تطاولاً على الجيش المصري، وعبثاً بالأمن الوطني للدولة، وأنه يشمل معلومات مكذوبة ولقطات مدسوسة، وبثت القنوات الفضائية المصرية فيلمًا بعنوان "يوم في حياة مقاتل." والحقيقة، أن أغلب المصريين أعتبر هذا الفيلم توسيعًا لنطاق الخلاف بين مصر وقطر ليصل الى أهم مؤسسات تحقيق الأمن الوطني وهو الجيش والذي ينبغي إبعاده عن الصراعات السياسية.

وثارت أزمة بين قطر والبحرين في مايو ٢٠١٢م، بسبب الطريقة التي عالجت بها قناة الجزيرة التطورات السياسية في البحرين مما دفع بوزير إعلام الأخيرة إلى التصريح بأن الجزيرة "اساءت إلى البحرين وشعبها إساءة بالغة"، وتلى ذلك رفض الحكومة البحرينية طلب القناة للمشاركة في تغطية الانتخابات البلدية. كما نشبت أزمة مع دولة الكويت في نوفمبر ٢٠١٦م، عندما أعلن مدير مكتب الجزيرة أن وزارة الإعلام الكويتية قد طلبت منه شفاهة إغلاق مكتب القناة.

ظهور القنوات الطائفية والمذهبية تطور خطير في الواقع العربي وتعبر عن قوى طائفية ويتم استخدامها في الصراع السياسي

التغطية الإخبارية الانتقائية والانحياز يقود إلى أزمات ... والحماس الزائد يعكس التعصب

وأثارت الجزيرة أزمة العلاقات مع السعودية عندما بثت في عام ٢٠١٣ م، فيلمًا وثائقيًا بعنوان "سوداء اليمامة" تضمن انتقادات لسلامة الإجراءات المالية الخاصة بصفقات الأسلحة السعودية. أما بشأن دور الإعلام الرياضي في إيجاد الأزمات ينبغي الإشارة إلى الأزمة التي نشبت بين مصر والجزائر في نوفمبر ٢٠٠٩م، بشأن مباراة كرة القدم بين البلدين التي جرت في السودان ضمن تصفيات كأس العالم لكرة القدم وأدى اتهام المعلقين الرياضيين المصريين للمشجعين الجزائريين باستخدام العنف والاعتداء على المشجعين المصريين إلى أزمة سياسية وأشار المعلقون الجزائريون في مجال الرد إلى اعتداء الجماهير المصرية على حافلة الفريق الجزائري أثناء وجوده في القاهرة وأن وصف بعض الإعلاميين المصريين للجزائريين بـ "البرابرة" و"الهمجية" أمر لا يليق، لم تقتصر على المستوى الرسمي وإنما تعدتها إلى المستوى الشعبي، وقام عدد من الجزائريين بالاعتداء على مقرات إحدى الشركات المصرية العاملة في الجزائر. وكانت أوقات فتنة تبادل فيها الطرفان في وسائل الإعلام سائر أشكال الإساءة والسباب وركب بعض السياسيين الموجة لاكتساب الشعبية وقام الاتحاد المصري لكرة القدم بتقديم شكوى ضد الاتحاد الجزائري إلى الفيفا طالبًا التحقيق في الاعتداءات ضد المشجعين المصريين. ونظرًا لأن شكوى الاتحاد المصري لم تكن مرفقة بأدلة موثقة ومقنعة، فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم حفظ التحقيق فيها.

وكان لعديد من أدوات الإعلام المصرية دور في الأزمة مع حركة حماس وذلك لاتهامها بدعم الإخوان المسلمين في مصر وتأييد التنظيمات الارهابية في سيناء وتزويدهم بالتدريب والسلاح عبر الأنفاق، وتنافس بعض الإعلاميين في توجيه الاتهامات لحركة حماس بما يتجاوز الانتقادات الرسمية لها ودعا أحدهم إلى ضرورة تدخل الجيش المصري في غزة لضرب أوكار التدريب ودعم الإرهاب، هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاتصالات بين الحكومة المصرية وحماس وزارت مصر وفود من الحركة لإجراء مباحثات مع الأجهزة الأمنية المصرية.

وتسبب تطاول إحدى الإعلاميات في قناة On TV المصرية إلى أزمة بين مصر والمغرب في يوليو ٢٠١٤م، وذلك عندما ذكرت أن اقتصاد المغرب "يقوم على الدعارة"، وأدى ذلك إلى غضب مغربي رسمي وشعبي وتقدمت السفارة المغربية ببلاغ بشأن هذه الواقعة للنائب العام ونظم المغاربة وقفة احتجاجية في الرباط أمام مقر السفارة المصرية. ويبدو أن اعتذار المذيعة واعتذار القناة لم يكن كافيًا، وانتهى الأمر بوقف ظهور هذه المذيعة في القناة.

ثم ماذا بعد ...

من المتفق عليه أن الإعلام هو أحد أدوات السياسة الخارجية للدولة، ومن الطبيعي أن تستخدم الدولة هذه الأداة للتعبير عن وجهات نظرها ومواقفها تجاه الخلافات بينها وبين الدول الأخرى، ويكون الإعلام في هذه الحالة مرآة تنعكس عليها مواقف الدولة وآراء مسؤوليها، وتكون مهمة الإعلام المرتبط بهذه الدولة شرح المواقف وعرض الآراء والدفاع عنها في مواجهة المواقف والآراء الأخرى... وكل هذا طبيعي ومفهوم.

ولكن غير الطبيعي وغير المفهوم أن تقوم بعض البرامج والمذيعين بتجاوز موقف الدولة، والتطاول على شعوب وقيادات دول أخرى والإساءة إليها ومتجاوزين في ذلك كل التصريحات الرسمية، ويرتبط بذلك أيضًا التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى وعدم الاكتفاء بنقل الأخبار والأحداث وإنما الانحياز إلى أحد الأطراف المعارضة ضد سياسة الدولة.

ويمكن تفسير هذه التجاوزات بأكثر من سبب مثل رغبة بعض المذيعين في الإثارة وجذب الانتباه وشد الأنظار إلى برامجهم، واصطناع جرأة زائفة لتحقيق ذلك. وهناك الرغبة في نفاق قيادات الدولة والتقرب منهم وذلك بالتمادي في التأييد والإساءة للدولة أو الدول التي تتبنى مواقف مختلفة. وهناك الإثارة المتعمدة من جانب بعض القنوات كسياسة تهدف إلى إثبات الوجود في عالم الفضائيات العربية الواسع، وهناك أخيرًا القنوات التي تتعمد الإساءة إلى دول وشعوب عربية أخرى لأسباب سياسية وبهدف الإساءة إلى مكانة هذه الدولة أو تلك، أو إلى محاولة لإحداث الوقيعة بينهما.

وبالنسبة للتجاوزات النابعة عن الرغبة في الإثارة، أو الجهل بتداعيات رأي ما فإنه ممكن التعامل معها من خلال تدريب الإعلاميين والتزامهم بميثاق أخلاقي حول حدود الخلاف السياسي وضرورة ألا يمتد أي خلاف ليصل إلى" التهجم الشخصي" على القيادات وأسرهم فهذا خط أحمر. أما عندما يكون التجاوز متعمدًا وبرضاء من يساندون ويمولون القناة فإن ذلك يمثل مشكلة لا حل لها.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

الإعلام في دول مجلس التعاون من التطوير إلى بلوغ الهدف

الفضائيات الإخبارية الخليجية تقود تيارًا قويًا في الإعلام السياسي

تعتبر الوسيلة الإعلامية من أهم الأدوات المؤثرة في المجتمعات والشعوب والدول وتطورت مع نشأة الحقب التي واكبتها البشرية مع تلاؤمها مع شكل المجتمعات واحتياجاتهم المتشعبة وتنمية وسائل الإعلام لكي تستجيب لحاجاتهم وتحقق الأهداف التي ترمي لها الوسائل الإعلامية من اتصال الشعوب بعضها ببعض ونقل الخبر حيث أن الإعلام حقيقة تاريخية وظاهرة إنسانية واجتماعية وجدت مع وجود البشرية وساهمت في حضارتها، فمنذ دبت الحياة على الأرض والناس مترابطون بروابط الاتصال بحيث لا يمكن تصور جماعة منظمة يمكن أن تستمر حياتها بصورة طبيعية دون اتصال بين أفرادها، إن عملية الاتصال والإعلام هي العمود الفقري و القلب النابض الذي لا يمكن أن تكون هناك حياة بدونه.

د. عبد الله بن علي آل خليفة

إن قوة الإعلام تعتبر من القوى الناعمة التي كان في الماضي لها تأثير محدود بسبب بدائية الوسائل الإعلامية أما اليوم فقد أصبحت فاعلة ومؤثرة على نحو كبير في العالم وذلك راجع إلى التطور في وسائل الاتصال التي تجاوزت كل الحدود الجغرافية والسيادية بين الدول والتي حطمت الكثير من الأسوار والسدود التي تحد من الحركة والاتصال بالناس في أي مكان وزمان إذ يصف الفيلسوف الفرنسي فولتير الصحافة بأنها آلة يستحيل كسرها وستعمل على هدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشئ عالمًا جديدًا، لقد وضعت وسائل الإعلام والاتصال على اختلاف تعددها وتنوعها البشرية في مواجهة عصر جديد يستحق أن يطلق عليه بكل جدارة تسميته بعصر سيادة الإعلام بسبب أبعاد الدور الإعلامي والاتصال الذي أثر في عقول الناس ومشاعرهم عن طريق الإثارة والتحريف وتشويه الحقائق وتزويرها بطريقة تنسجم مع المقاسات المطلوبة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لقد آمنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقوة الإعلام كأحد روافد القوة الناعمة التي قد تفوق أحيانًا القوة الصلبة التي عرفها المفكر الأمريكي جوزيف ناي Joseph Nye إذ يرى أن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإغراء بدلاً من الإكراه أو دفع الأموال، إن وسائل الإعلام الحديثة بكل جوانبها تضطلع بدور بالغ الأهمية على مختلف المستويات النظرية منها والتطبيقية وعلى نطاق أوسع في إيصال المعرفة والثقافة الفكرية إلى جميع الشعوب وأكبر دليل على ذلك الاهتمام العالمي بالآلة الإعلامية وتطورها واحتكارها من انتاج وتسويق ومتابعة بغية تشكيل الإعلام الموجه في تحديد فكر المجتمعات بهدف الغزو الثقافي والإعلامي وهو من أشد الأسلحة فتكًا.

تطور الأداة الإعلامية في دول المجلس:

١- شكلت الصحافة أهم وسائل الإعلام المؤثرة في النصف الأول من القرن العشرين كما أنها تعد من أقدم وسائل الاتصال حيث كانت ولادة الصحافة اليومية في عام ١٦٦٠ في ألمانيا على يد لابيزيغر زايتونغ (Leipziger Zeiting)، كان أول إصدار للصحافة المقروءة في الحجاز عام ١٨٨٣م، إلا أن كان الإصدار متقطع بسبب قلة الوعي بأهمية الصحافة آنذاك تلتها صحيفة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٩٢٤م، وبعدها كانت دولة الكويت عبر مجلة الكويت التي أسسها عبد العزيز الرشيد تلتها البحرين عام ١٩٣٩م، ومن ثم باقي دول المجلس تباعًا، لقد شهدت الساحة الإعلامية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي توسعًا بانتشار الصحف والجرائد من مختلف التخصصات في دول المجلس ولقد رأت بعض دول المجلس ضرورة التوسع للخارج لذلك

فقد أسست بعض الصحف في العواصم العالمية وكذلك شراء الحصص في المجلات والصحف العربية العريقة بهدف مجابهة الحرب الإعلامية التي تواجهها دول المجلس من جهة ومن جهة أخرى نشر وجهة الرأي الخليجية والأحداث والوقائع في دول المجلس بكل مصداقية واحترافية مما أهل دول المجلس إلى اكتساب خبرات واسعة في هذا المجال ولا سيما في الوطن العربي.

٢- يرتبط ظهور الإذاعة الصوتية باعتبارها وسيلة اتصال جماهيرية تعنى بالوظيفة الإخبارية بالدرجة الأولى ثم الثقافية والعلمية بدرجات أخف من حيث هدف نشأتها وهي تعتبر من الأدوات الإعلامية الهامة التي بإمكانها أن تصل إلى جميع المستمعين بسهولة متخطية كل الحواجز والحدود الجغرافية والسياسية والنفسية كالأمية ولا تحتاج إلى مجهود من قبل المستمعين، تزامن ظهور الإذاعات الحكومية في دول المجلس في الخمسينيات من القرن الماضي بتأسيس الهوية الوطنية لدول المجلس ومن جهة أخرى بفترة التغييرات التي حصلت في الوطن العربي من تطورات سياسية لا سيما في الجمهوريات العربية مصر والعراق وسوريا واليمن.

بالرغم من التقنيات المتواضعة في تلك الفترة فنيًا وبشريًا إلا أن إذاعات دول المجلس قد شقت طريقًا وحققت إنجازات فنية رائدة وهذا ما تجلى في إسهاماتهم الثقافية والاجتماعية والدرامية والغنائية وأن تلك قد نافست إذاعات عربية وأخرى سبقتهم في الظهور والإمكانيات، مع التطور الإذاعي خلال السنوات الماضية بدأ انحسار دور الحكومات في ظل النظام التجاري بحيث تتيح التشريعات الحديثة لتملك الأفراد والشركات التجارية محطات إذاعية ينظر لها كمشروع تجاري، ويعتبر حجر الزاوية لهذا النظام هو التنافس بين المحطات بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المستمعين والمعلنين من الشركات التجارية ولذلك برزت المنافسة بين الإذاعات على تنويع برامجها وتطويرها من أجل حصول الرضا واستمالت ذوق الجمهور.

٣- عرفت دول المجلس التلفزيون كوسيلة إعلامية مهمة، فقد شهدت وسائل الإعلام المرئية في حقبة الستينات من القرن الماضي تطورًا متسارعًا ومذهلاً وزادت أهميته وعظم أثره وأصبحت المادة الإعلامية واحدة من أهم وسائل التطور والنهوض بالمجتمعات وسلاحًا في كف من يتقن استخدامه كما تزامن عقد السبعينيات من القرن الماضي في محطات التلفزة لدول المجلس تطورًا ملحوظًا بحيث تم التوسع في إنشاء محطات البث التلفزيوني ونقل البرامج التي تتولى وزارات الإعلام في إدارتها وتطويرها وقد عقد الاتفاق بين دول المجلس حتى قبل قيام منظومة مجلس التعاون الخليجي على إنشاء مجموعة من المؤسسات الإعلامية الخليجية المشتركة منها:

أ- جهاز تلفزيون الخليج الذي يضم محطات تلفزيونات دول المجلس الذي أنشئ عام ١٩٧٧م.

ب- مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك التي بدأت باكورة إنتاجها ببرامج تلفزيونية وسينمائية وإذاعية متميزة والتي كان مركزها دولة الكويت عام ١٩٧٧.

ج- وكالة أنباء الخليج التي تم أنشاؤها في مملكة البحرين عام ١٩٧٨.

استخدام أداة الإعلام كقوة خليجية حديثة:

حققت المسيرة الإعلامية لدول المجلس إنجازات كبيرة من خلال ٣٦ عامًا من عمر المجلس المنصرمة منها تطوير التنسيق للإعلام الخليجي في التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية بحيث لم يكن الإعلام الخليجي بمنأى عن ذلك فهو جزء من الظاهرة الإعلامية العالمية المتسارعة على مستوى وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة المدعومة بثورة الاتصال الحديثة وله آثار واضحة على مستوى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية فقد أسهم في نقل المعرفة الحديثة ونشر الثقافة حتى أصبحت المعرفة جزءًا من ثقافة المجتمع، وبالتالي فإن مصادر القوة الجديدة كما قدمها جوزيف ناي هي: العلم والمعرفة والسياحة والفنون والسينما والدراما والرياضة والمؤسسات الدولية (الاندماج الدولي) والصورة الدولية والإعلام لا سيما الإعلام الرقمي الجديد، إذًا القوة الناعمة عبارة عن سلطة شرعية تمنح منتسبيها قوة وجاذبية وتأثيرًا في الآخرين دون التورط في حروب أو صراعات عسكرية، مع بروز التطور التكنولوجي والاتصالات الحديثة الداعمة لوسائل التواصل الاجتماعي لم تعد القنوات الأرضية ذو فاعلية للإعلام بل اتجهت دول العالم إلى القنوات الفضائية ومنها دول المجلس التي باتت تمتلك أكثر من نصف القنوات الفضائية العربية فاتجهت إلى التوسع في هذا المجال سواء الحكومية أو الخاصة في محاولة للمنافسة.

سعت القنوات الفضائية الخليجية لنشر المواد الإخبارية سواء للمشاهد في دول المجلس أو المشاهد العربي والإسلامي في البلاد العربية والمهاجر فلقد أنشئت القنوات الفضائية الدولية وفق أهداف وأنماط متعددة، فكان هناك القنوات التي أنشئت بغرض نقل بث المحطات الغربية غير المفتوحة للجمهور العربي وفق نظام الاشتراك كما كانت هناك قنوات خاصة على نمط غربي في الغالب (سواء في مجال الأخبار أو الإعلام أو الأغاني أو الرياضة) كما استفادت التيارات الأخرى والاتجاهات الإسلامية في إطلاق قنوات خاصة بها كالقنوات الدينية والحزبية، كان واضحًا أثر المستثمرين الخليجين في إنشاء القنوات الفضائية المعروفة خارج دول المجلس بهدف إعطاء تلك القنوات مساحة كبيرة من الحرية الإعلامية بهدف جذب المشاهد الخليجي والعربي عن بعض القنوات الأجنبية العالمية التي

باتت تهدد القيم والمجتمعات المحافظة وكما اتجهت إلى إنشاء القنوات الإخبارية التي تعتبر ذات أثر كبير على الرأي العام ومن ثم على سياسات الدول فالقنوات الإخبارية تسعى لإبراز نفسها كناقل للأنباء وفي نفس الوقت محلل لها ويتم تصنيف القنوات الفضائية عبر تصنيفات عدة أبرزها التصنيف الذي يتخذ من الإقليم المستهدف بالبث إطارًا له.

إن تعدد البواعث والأسباب لإنشاء القنوات الفضائية الإخبارية الخليجية يعزو إلى أن تيارًا قويًا حقيقيًا قد فرض قواعده واستقلاليته بحيث تعتبر الفضائيات الخليجية الحديثة تغيرًا في الشكل والمضمون فقد أحدثت تغيرًا مهمًا بتقديمها أدوات تعتبر نقله نوعية في مجال الإعلام الجديد سواء للفرد أو الجماعة ولاسيما في الإعلام السياسي والتي بذلك تفوقت على الإعلام الحكومي إزاء قضايا دول المجلس والوطن العربي حتى أصبحت تلك الفضائيات جزءًا من حياة المشاهدين اليومية وباتت تشكل آراءهم وأفكارهم ومواقفهم والمساهمة في التنشئة السياسية، لم تقتصر سعي دول المجلس إلى ما سبق فقد اهتمت بالمجالات الفنية والأدبية والفكرية الخليجية حيث أصبحت المدن الخليجية محطات للثقافة والمعرفة لوجود كبرى الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وأصبحت تضاهي العواصم الأدبية العربية الكلاسيكية والتي أدت القوة الإعلامية وانتشار الفضائيات الخليجية لزيادة النهضة الدرامية والفكاهية كل ذلك أدى إلى توسع انتشار القنوات الخليجية إلى خارج حدود الإقليم وصولاً إلى المشاهدين في أرجاء العالم العربي وهذا راجع إلى الطفرة الإنتاجية لانتشار الفضائيات المتخصصة في ذلك فضلاً عن تنبه المنتجين إلى تأسيس قفزة خليجية تنافس الدراما العربية من جهة ومن جهة أخرى مواجهة المد الدوبلاجي للمسلسلات غير العربية الدخيلة المخالفة للعادات والتقاليد السائدة، لقد أصبحت الأعمال الخليجية التي تنفذ بقدر عال من الإمكانيات الإنتاجية فضلاً عن تميز الفكرة والقصة والسيناريو وصولاً إلى مواقع التصوير، باتت تحقق نجاحًا كبيرًا وانتشارًا عربيًا مهمًا، منافسة فيه للأعمال العربية والأجنبية وبذلك يكون خير استعمال للقوة الناعمة من خلال رافد الإعلام المهم.

وترسيخًا لمفهوم القوة الناعمة وتأثيره الفاعل فقد تزعمت دول المجلس التوسع إعلاميًا في المجال الرياضي وريادته بحيث تعتبر الرياضة في المجتمعات الحديثة نشاطًا واسعًا وتدخل معها في علاقات شاملة في التأثير لدى المتابعين والمشاهدين حيث يعتبر النشاط الرياضي حاليًا صناعة تتضمن مجالات متعددة بدءًا من بناء المنشآت وشراء التجهيزات والمعدات وإعداد وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية وما يرتبط بذلك من مؤسسات أكاديمية وعلمية، لقد أسهمت وسائل الإعلام في تغيير عالم الرياضة بشكل كبير حيث جرى تحويله من مجرد منافسات ترفيهية إلى وسيلة تجارية مربحة بحيث تتفوق القنوات الفضائية بقوتها التأثيرية على وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية (الصحافة والإذاعة) بامتلاكها مميزاتها وإمكانياتها جميعًا باعتبارها منتج عالي المستوى من الحرفية من حيث الشكل والمضمون باتباعها تقنية عالية الجودة من خلال فرق عمل متمرسة تقوم بنقل المباريات والأحداث الرياضية والمسابقات بأفضل صورة ممكنة وبأعلى مستوى فني عالمي مدعومة بتقنية عالية الوضوح HD بوصفها قوة مؤثرة على المستوى التجاري وعلى مستوى النفوذ كإحدى القوى الناعمة المؤثرة فقد أسست قنوات رياضية فضائية حديثة استطاعت من خلالها النجاح في التجربة وكذلك على فرض واقعها وحضورها بين كل المحطات الرياضية وفي مختلف الأحداث والميادين الرياضية مما أتاح لها احتكار حقوق البث من خلال تشفير القنوات وهو ما يمثل عنصرًا إيجابيًا للتشفير يستفيد منه المشاهد الذي يشترك في تلك الخدمة التي لم تؤثر على نسبة المشاهدين بل أدت إلى حفظ حق القناة الناقلة للحدث والمشاهد الذي يشترك بهذه القنوات سواء بالاشتراك عبر التلفزة أو عبر الأجهزة الذكية والكمبيوتر الشخصي واللوحي أسوة بالقنوات العاملة في كل من أوروبا وأمريكا التي يشترك بها عدد كبير من المشاهدين.

الخاتمة:

تبذل دول المجلس المزيد من الاستثمار في تنمية وتطوير القطاع الإعلامي بكل جوانبه وبالأخص الإخبارية لخلق بيئة ملائمة لدعم جهود الدبلوماسية الخليجية إذ تعتبر القنوات الفضائية لدول المجلس وسيلة دعم لتوجهاتها ناهيك عن دورها في إبراز قضاياها وتوضيحها للمشاهد وبالتالي يؤدي إلى زيادتها إقليميًا وعربيًا وتزيد من تفاهم دول المجلس نحو قضايا باتت مهمة لاطلاع المجتمع الدولي عليها بكون الصورة بحد ذاتها خبر وقد تغني عن مئات المقالات بكونها تترك انطباعًا لدى المشاهد سلبًا أو إيجابيًا، وتمثل القنوات الفضائية الإخبارية لدول المجلس حاليًا إحدى الواجهات للعمل المشترك من خلال القوة الناعمة وأنها قد وضعت نفسها على خارطة الإعلام القوية بالمنطقة عازمة بذلك نحو قيادة المنطقة لمستقبل أفضل متسلحة بمقومات وعوامل تدعو إلى تشكيل اتحاد خليجي على رأسها الدبلوماسية الناعمة التي أحدى أسلحتها القوة الإعلامية التي باتت تستعمل كسلاح قوي خارق بسبب أهميته وقوة المؤسسات الإعلامية التي أصبحت الصوت المسموع لدى الجميع سواء بما فيها النخب والقيادات السياسية.

* متخصص في القانون والعلوم السياسية - مملكة البحرين
دكتوراه بالقانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط

الجامعة العربية ليس لديها إعلام سياسي يتنبأ بأزمات المنطقة

غياب الإعلام الخليجي في الغرب أفقد دول التعاون الدفاع عن نفسها مقابل لوبي إيراني فاعل

شهد العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي تطورات تكنولوجية وما تبعها من تطوير وسائل الإعلام ونظم الاتصالات تعد أبرز المتغيرات وتحولت إلى عنصر هام من عناصر تقييم القوة الشاملة للدولة، باعتبار أننا في عصر ثورة الاتصال والفضائيات بل يتجه العالم نحو تقدم تقني متسارع، تحول العالم بسببه إلى شبكة معلومات دولية مما دفع بالأحداث المحلية إلى دائرة الاهتمام الدولي، كما جذب الأحداث الدولية إلى بؤرة الاهتمام المحلي، أي أنه جعل العالم قرية كونية. مما فرضت هذه المتغيرات ارتباط العمل السياسي بالعمل الإعلامي، لكن ما واجهه العمل السياسي خصوصًا في الدول العربية أن الإعلام الجديد ساهم في إشراك المواطنين في الحياة السياسية، فبعدما كانت الحياة السياسية لا تكتمل إلا بالعمل الإعلامي أصبحت كذلك الحياة الاجتماعية لا تكتمل إلا بالعمل الإعلامي بسبب غزارته والتنافس الذي جعله يكرس وظيفة جديدة في إيجاد علاقة بين المواطنين وأجهزة الحكم.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

مما فرضت هذه المتغيرات ارتباط العمل السياسي بالعمل الإعلامي، لكن ما واجهه العمل السياسي خصوصًا في الدول العربية أن الإعلام الجديد ساهم في إشراك المواطنين في الحياة السياسية، فبعدما كانت الحياة السياسية لا تكتمل إلا بالعمل الإعلامي أصبحت كذلك الحياة الاجتماعية لا تكتمل إلا بالعمل الإعلامي بسبب غزارته والتنافس الذي جعله يكرس وظيفة جديدة في إيجاد علاقة بين المواطنين وأجهزة الحكم.

والفروق بين الإعلام المحلي والدولي ذابت بينهما بسبب أن الإعلام يتصل بنشاط مشترك لكنه يختلف على مستوى الممارسة ومن قطاع إلى آخر، ولكل إعلام أهداف كثيرة، فأهداف الإعلام الدولي أنه يدعم الديمقراطية والتنمية السياسية وحقوق الإنسان وهي أهداف تنزعج منها الحكومات المحلية، بينما عجز الإعلام المحلي ليس عن مواجهة أهداف الإعلام الدولي بل حتى عن معالجة مختلف الإشكاليات الاجتماعية المتأصلة عن معالجتها بالوسائل التقليدية، مما أوجد فجوة كبيرة وهائلة كانت السبب المباشر في قيادة ما تسمى بالثورات العربية، فشلت الدول العربية في مواجهة غليان هذه الثورات.

وخلق النظام الدولي بقيادة أمريكا بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، ثم في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، واحتلال أفغانستان والعراق التي تسمى بحرب الخليج الثالثة عامي ٢٠٠٢، و٢٠٠٣م، بروز معالم الإعلام السياسي الذي يطلق عليه البعض إعلام الحروب وأصبح الإعلام السياسي محتكرًا أمريكيًا حتى أصبح الإعلام السياسي أحد مكونات النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة وأحد مكوناته البنيوية الأساسية.

هذا الإعلام الذي سمي بإعلام الحرب خصوصًا وأنه كان كذلك محتكرًا من قبل (CNN) تقلص بسبب أن الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول وما ترتب على ذلك من اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم إلى الحد الذي حمل بعض المفكرين الاجتماعيين أمثال آلفن توفلر إلى التساؤل بشأن مدى قدرة الإنسان على التكيف مع هذه الدرجة غير المسبوقة من السرعة في تداعي الأحداث وتلاحقها.

الأمر الذي أفرز تنافس بين إعلام الدول القوية والضعيفة بعدما أصبح الإعلام السياسي متاح للجميع وغير مكلف كما كان في السابق، ولم تعد المعلومات والأخبار حكرًا على المصادر الغربية

التي سيطرت على الساحة الإعلامية الدولية لعقود، فبدأ العالم الفقير يكتشف ممارسة الدول القوية التضليل والتوجيه، مما أفقد المشاهد في الدول الفقيرة مصداقية الدول القوية بعدما انكشفت الحقيقة بالواقع وتبين لهم أن معظم ما كان يبث لهم لم يكن سوى من باب الدعاية السياسية والتضليل الذكي.

رغم ذلك فإن الإعلام الغربي سعى بعد نهاية احتكار العالم الغربي لسلاح الإعلام السياسي إلى تغيير نهجه وإلى الاعتماد على الإعلام كسلاح أكثر فاعلية من اللجوء إلى القوة العسكرية والعنف، واعتمد على سلاح الإعلام السياسي باعتباره يعتمد على وسائل الإقناع والترغيب والترهيب ولم يتخل عن التضليل والخداع ولكن بصورة تبدو للعيان أنها الواقع أو الحقيقة، استعار تلك الأدوات الإعلام الإيراني وكذلك الإعلام السوري الرسمي.

خصوصًا وأن المنطقة العربية منطقة أزمات أشعلتها الثورات العربية، وهي تفرز أزمات طارئة، وتلك الأزمات تطال حتى دول مجلس التعاون خصوصًا وأن تلك الأزمات هي تستهدف أمن دول الخليج بشكل عام وخاص في نفس الوقت، وتولت معالجة الأمور الطارئة الناتجة عن الأزمات الأساسية، حيث فقدت بعض الأنظمة العربية التوازن أمام هذه الأزمات، واتجهت إلى معالجتها بالطرق التقليدية القديمة، أو الهرع إلى الدول الكبرى وتهميش نخبة الكفاءات البشرية التي تمتلكها دول المنطقة، ما يجعلها تضع خططًا وحلولاً بعيدة عن مصالح دول المنطقة، مما أدخل دول المنطقة في متاهة، ما يجعل الأزمة تتحول إلى كارثة.

وهناك نموذجين في التعامل مع أزمات طارئة مثل البحرين واليمن فعندما أرسلت السعودية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - قوات درع الجزيرة إلى البحرين نجحت في تحييد إيران، وحفظت أمن البحرين وأمن دول الخليج رغم المزاعم الأمريكية، وكذلك اليمن عندما شكل الملك سلمان بن عبد العزيز عاصفة الحزم وحيد الدور الإيراني في اليمن ورفض السعودية لتدويل أزمة اليمن على غرار أزمة سوريا.

ومن جهة أخرى كانت قد شهدت جامعة الدول العربية قبل تسونامي ما يسمى بالثورات العربية أو الاضطرابات العربية، وكانت بين الحكومات وبين الشعوب العربية فجوة في بعض الدول، فمثلا نجد أن القذافي كان يهدد الزعماء العرب بمصير صدام حسين لكنه لا يعلم أنه سيكون المصير، بسبب أن الجامعة العربية لم يكن لديها إعلام سياسي يتنبأ بأزمات المنطقة العربية، ولم تكن تملك ناتو عسكري، لذلك سقطت أشد الأنظمة استبدادا ودكتاتورية بعد أن كان يعتقد العالم بأنها محصنة داخليًا وخارجيًا، بل كان القذافي وبعض وزراء الخارجية العرب يستهزؤون بتلك الثورات، لكن ثبت أن الدكتاتورية لم تحصنهم لذلك كان على الدول العربية ألا تغمض عينها عن تكرار حدوث مثل تلك الأزمات، حيث يعتبر تحول تاريخي لإعادة بناء الدول العربية في الاعتماد على الشعوب العربية بدلاً من تهميشها والاستهانة بها، ولم تعد التدابير العنيفة مجدية في التعامل مع أي أزمة، بدلاً من اعتبارها سحابة صيف عابرة، بل أزمات تستحق الاهتمام واتخاذ التدابير اللازمة.

يعيش العالم العربي رغم الآلام التي يمر بها لحظة متوهجة من لحظات التاريخ طرحت عدة تساؤلات حول منشأها ومصيرها، لكن علينا تحاشي وجهة النظر الساذجة التي تتغنى بالثورات بشكل حالم ومثالي جدًا، ووجهة نظر أخرى متشائمة تبخس الثورات العربية حقها باعتبار أنها نتيجة مؤامرة خارجية أو ملونة بالخطر الأصولي، لكن وفق قراءة منصفة لهذه الانتفاضات والثورات التي فاجأت الجميع، لكن الثورات العربية هي ثورات عفوية بالدرجة الأولى بسبب زيادة الفقر والفساد والرشوة والمحسوبية وهي حالة لم تعد تطاق، خصوصًا وأن المجتمعات العربية تعج بالشباب الذين يعانون البطالة وانسداد الأفق.

وهي ثورات ليست صنيعة فيسبوك كما يعتقد البعض بل وسائل المعلوماتية الأخرى التي تسمى بالإعلام الجديد هي التي أدت وسهلت إلى اندلاع هذه الثورات بسبب أنها سهلت عملية التواصل التي لم تكن متوفرة في السابق ويبقى السبب الرئيسي لهذه الثورات الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي تعانيه هذه الشعوب بالإضافة إلى القمع السياسي الذي تمارسه عدد من الدول.

إذًا هي ثورات عربية لم تكن صناعة أمريكية خالصة أو بالمطلق التي تلتقي مع نظرية المؤامرة التي يتبناها بعض المحللين الكبار على غرار اندلاع الثورات في أوربا الشرقية التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وجدار برلين، وإن كانت أمريكا حاولت توجيه هذه الثورات لصالح أيديولوجيتها، وبعد أن استنفدت أمريكا خدمات بعض الزعماء، فمن مصلحتها أن يحل قادة جدد يتمتعون بالمشروعية لدى شعوبهم، رغم أن البعض كان يخيف الغرب بأن قوى الإسلام السياسي المنظم سيخطف ثمار هذه الانتفاضات وهو ما حصل بالفعل في مصر، ولكن هذه المرة تولى الإخوان المسلمين السلطة في مصر بدعم

الإعلام السياسي متاح للجميع وغير مكلف وكسر احتكار الغرب ... والدول الغنية فقدت مصداقيتها أمام الفقراء

الولايات المتحدة التي كانت تراهن عليهم في محاربة الإرهاب، لكن الشعب المصري أسقطهم بعد فشلهم في الحكم في ثورة يونيو ٢٠١٣م، بيد الجيش الذي تلقى دعمًا من السعودية والإمارات، والآن تدرس الولايات المتحدة في عهد ترامب إدراج جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية.

ديمقراطية المستقبل هي التصويت على أفكار وبرامج وليس لأحزاب، من أجل أن تصبح حكومات أكثر مرونة وأكثر لا مركزية وأكثر انفتاحًا وأكثر فورية، لأن الشباب أكثر تفاؤلا بشأن المستقبل وآمالهم الشخصية، وقدرة التكنولوجيا وهم أكثر تعاطفًا تجاه الفئات المهمشة، بسبب أن شباب الإنترنت لا يثق بالمؤسسات القائمة، فهم يعتقدون أن الديمقراطية التمثيلية قد انهارت، ويرون أن هناك إمكانات إبداعية، حيث يرون أن التكنولوجيا يجب أن تغير السياسة والمؤسسات، أي أن هناك عقلية شعب الإنترنت يؤمن بعالم القرن الحادي والعشرين، ويعتقد أن النظام السياسي لم يتطور في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث نشأت المؤسسات قبل التلفزيون والإذاعة، بينما اليوم بعد الفيسبوك والانستغرام يتميز الاقتصاد بالاختيار والتخصيص.

الحل من وجهة نظر بعض الشباب في جميع أنحاء العالم أنه من الضروري إنشاء حزب رقمي ووجهة نظرهم أن استخدام شبكة الإنترنت تضمن تمثيل دقيق، حيث يمكن أن يطلع الممثل ناخبيه قبل كل تصويت برلماني وبالتالي ضمان الصوت الفعلي للناخبين، والأكثر إثارة أن الناخبين باستخدامهم الشبكة، سيستطيعون تفويض أصواتهم للآخرين، ربما لأصدقاء يتمتعون بمزيد من الخبرة في قضايا معينة سواء اقتصادية أو بيئية.

التعامل مع الأزمات علم يدرس في الجامعات في الدول المتقدمة للتعامل السريع مع الأزمات والكوارث بفاعلية ونجاح مؤكد مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان والصين وكثير من الدول المتقدمة، بل نجد الولايات المتحدة تهتم في التعامل الاستباقي مع الإرهاب عندما تستفزه من أجل اختباره ووضع الخطط لمواجهته وتحميل الدول المصدرة للإرهاب مسؤولية مواجهة الإرهاب ومثال على ذلك القاعدة وداعش، وتستخدم وسائل الإعلام في الترويج لذلك.

بينما نجد أن الفرنسيين يرون أهمية وأولوية الأمن على حرية التعبير في هذه المرحلة عقب هجمات ١٣ نوفمبر ٢٠١٥ م، وفق ما كشف عنه إحصاء أجري عقب الحادثة، حيث كان الإعلام الفرنسي منذ البداية في مرحلة الصدمة إثر الهجوم الإرهابي وبدأ بالنقل المباشر للهجمات لمحاولة فهم ما يجري وكانت صدمتهم أن من قام بالهجمات هم من حملة الجنسية الفرنسية، حيث كان متوقعًا أن يكونوا عربًا سوريين أو خليجيين، ولذا سعى الإعلام للحصول على إجابة على سؤال وجده مركزيا كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟.

دور حكومة فرنسا كان إيجابيا في إدارتهم للأزمة إعلاميًا حيث تواجدوا في وسائل الإعلام بشكل مكثف، كما تواصلوا مع الناس عبر الشبكات الاجتماعية وتحديدًا تويتر وهو ما انعكس بشكل مباشر وبناء على العلاقة مع الناس والتخفيف من حدة الغضب والقلق، لكن بث إعلام داعش بعد تلك الهجمات أكثر من ٤٠٠ فيديو عبر منصات إعلامية مختلفة وهو ما دفع الحكومة الفرنسية بمراقبة مواقع الجماعات الأصولية وحجبها، أي ضرورة مواجهة إعلام الخصم والعدو، لكن غاب الإعلام الخليجي في فرنسا ولا توجد لديه لوبيات خليجية فاعلة تدافع عن نفسها ومصالحها فتعالت الأصوات اليمينية التي اتهمت دول الخليج بالتطرف، ولم يكن هناك إعلام خليجي يرد عليهم، فيما كان لدى إيران لوبي فاعل في أوربا وأمريكا وهو ما نحتاج إليه.

وبدلا من مناقشة أثر وصول الخطاب المتطرف إلى الشباب المهمش في فرنسا الذي أضعف لديه مفهوم الانتماء الفرنسي وأنهم سيبقون مهمشين مهما عملوا ولن يكون لهم نصيب في الوصول إلى مراكز متقدمة وقيادية، بدأ الإعلام اليميني يمجد الأنا والتخويف من الآخر، وفتح ملف المهاجرين والحرب السورية والتصدي لداعش والموقف من الجالية المسلمة وحتى مستقبل تأشيرة شنجل بين دول الاتحاد الأوربي.

لكن التغطية الإعلامية غير المتوقعة لهجمات باريس المتمثلة في دور المواطن الصحفي العربي ساهم في فضح اليمينيين والمسؤولين الحكوميين خلال الكوارث الطبيعية التي عرفتها بعض الدول العربية.

كما تعرض موقع فيسبوك ومؤسسة مارك زوكيربرغ لحملة انتقادات واسعة بعد استخدام العلم الفرنسي للتضامن الإلكتروني الإخباري مع الضحايا الفرنسيين ،فقد أثارت هذه الخطوة حفيظة عدد كبير من المستخدمين الذين طالبوا بالتضامن مع شعوب دول أخرى تعصف بها العمليات الإرهابية والحروب المدمرة.

ونقلت حلقة المرصد نموذجًا من الصور المفبركة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث تفاجأ مواطن كندي من أصل هندي بتداول صورته عبر موقع تويتر بأنه أحد المهاجمين وهو يلبس حزامًا ناسفًا وبيده المصحف الشريف وسارع جوبال إلى توضيح الأمر بأن الصورة مفبركة عبر برنامج فوتوشوب وهي في الأساس صورة لسلفي التقطها لنفسه في المرآة بواسطة جهاز آي فون.

المقاربة تغيرت بشكل كامل في عصر المواطن الصحفي، فعواصف الخريف وأمطاره التي أغرقت الشوارع والمساكن في أكثر من مدينة عربية وأثبتت أن لصحافة المواطن دورًا ما فتئ يتعاظم في كشف الوقائع وتحدي المسؤولين بعدما كانت مقاطع الفيديو قبل عقدين من الزمن يتم تصويرها بكاميرات رسمية تستأثر بتغطية الكوارث الطبيعية، بينما أداء التواصل الاجتماعي شديد القوة يؤدي إلى استقالة المسؤولين إلى جانب سلاح السخرية الذي يخيف المسؤولين.

يشهد دور الإعلام في إدارة الأزمات وخاصة في المرحلة الراهنة تناميًا ملحوظًا في الأزمات والمخاطر التي تلقي بظلالها السلبية على جميع دول المنطقة، فالإعلام أصبح إحدى وسائل الحرب النفسية والدعائية وبات يلعب دورًا رئيسيًا في إدارة الأزمات والكوارث نظرًا إلى ما يتوافر له من قدرات هائلة تتمثل في انتقاله بسرعة كبيرة واجتيازه الحدود وتخطيه العوائق ولم يعد كما كان السلطة الرابعة بل أصبح السلطة الأولى بلا منازع، خصوصًا بعدما أصبحت له قدرة على التأثير في الأفراد والسيطرة الفكرية وإقناع الجمهور في المجتمعات المختلفة والتحكم في سلوكياته وتوجيهه خصوصًا في ظل تطور وسائل التقنية الحديثة وتنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يطلق عليه بالإعلام الجديد.

أصبح الإعلام من أهم مرتكزات الإدارة الناجحة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات خاصة بعد أن أصبح الإعلام أحد مؤشرات فاعلية إدارة الأزمات والمخاطر في الآونة الأخيرة ولا سيما مع ظهور مفاهيم جديدة في التعامل الإعلامي ضمن استراتيجيات إدارة الأزمات إضافة إلى أهمية سرعة وصول المعلومات إلى الجمهور في أوقات الطوارئ والأزمات، فهذه الوسائل الإعلامية تلعب دورًا حيويًا في التوعية والإرشاد والتوجيه عن طريق الاتصال المباشر بين المعنيين بمواجهة الأزمات وجماهير المشاهدين والمستمعين والقراء لتحذيرهم من الأخطار المحدقة التي تم التنبؤ بها ومكان وقوعها وزمانه.

الإعلام الجديد هدد عددًا كبيرًا من القياديين الذين يتصفون بالتدمير الذاتي وهم الذين لا يبالون بتطوير مهارات فريق العمل بصورة جيدة، وهدد بشكل خاص العدد الكبير من الشركات الأشبه بمعسكرات العمل.

حتى القياديين الناجحين لديهم شعور كبير بالقلق وانعدام الأمن نتيجة سلطة الإعلام الجديد الذي يحاكم أي قيادي متعثر خصوصًا وأن الإعلام الجديد يتسلط على القياديين الذين لم تكن لديهم فكرة واضحة عن أهمية دورهم، حتى أنهم يشعرون بأنهم غرباء عن أنفسهم وقد يلجأون إلى التصرف على نحو مريب بسبب عدم شعورهم بالأمان أو أنهم غير مناسبين لتولي هذا المنصب، رغم أنه سوق لنفسه على أنه مناسب لمثل هذا المنصب، لكن الإعلام الجديد يكشف حقيقته سريعًا، بل يكشف أي قيادي غير كفء حتى ولو كان مثل هذا القائد مصاب بالنرجسية في سلوكه لإقناع نفسه بأنه متميز وقادر على أداء دوره وقد يعاني نوعًا من الغطرسة نتيجة عدم الكفاءة للتغطية على هذا القصور، وقد يقوم بأعمال غير مسؤولة يفضحه الإعلام الجديد ويعريه أمام العامة وأمام المسؤولين ويصفه بأنه قائد يتصف بمتلازمة المحتال.

وهو ما يفرض على المجتمع تعويض هذا النقص وهذا العجز في تسليم مناصب لقياديين غير مؤهلين بأن يستقطب في برنامج تحديات القيادة تنفيذيين كبارًا لمشاركة خبراتهم، ومساعدة بعضهم بعضًا على أن يكونوا أكثر واقعية في العمل حتى يصبحوا أكثر دراية بأفعالهم ودوافعهم من خلال دراسة حالة كل على حدة، أي يتعلم القياديون التركيز على السلوك الواعي واللاواعي، والفعل العقلاني واللاعقلاني واللامنطقي، فإنهم يضمنون سير العمل على أكمل وجه، حيث أسهمت المنهجية المستفادة من برنامج تحديات القيادة في إنشاء مركز إنسياد للقيادة العالمية، الذي جعل إنسياد كلية إدارة الأعمال الرائد في العالم في مجال التدريب، ووضع الأساس لماجستير التنفيذيين في التدريب والاستشارات من أجل التغيير، وهو برنامج ناجح يدرس الآن في قارتين، فتغيير السمات الشخصية للأشخاص يعد إحدى الركائز الأساسية الخمس التي تميز إنسياد عن غيرها من كليات إدارة الأعمال.

الإعلام الجديد يريد أن يوصل رسالة بأن العالم يتغير، ولم تعد القيادة تعرف من خلال ما يقوم قيادي واحد وفق نظريات الرجل العظيم، ولكن من خلال القدرة على العمل من خلال إدارة شبكة العلاقات التي أصبحت القيادة لعبة جماعية، ويحتاج سلوك القيادي إلى الانتشار في جميع أرجاء المؤسسة.

بعد قيام السعودية بعاصفة الحزم في اليمن ضد الحوثيين الانقلابين وكلاء إيران تولت السعودية القيام بمهمة إعلامية متوازية مع عاصفة الحزم تواجه الآلة الإعلامية الفارسية التي اختارت التصعيد من خلال حرب إعلامية واتهمت السعودية بانتهاك حقوق الإنسان بإعدامها السعودي نمر النمر وتغافلها عن حبل الإعدامات الإيراني الذي يعلق سنويًا على رقاب المئات بتهم بعيدة عن الإرهاب المثبتة ضد النمر.

تعتمد إيران على مواجهة الإعلام السعودي بصورة لا مهنية إذ منذ عام ٢٠١١م، أطلقت إيران عملاءها لتجنيد قراصنة محترفين بإغرائهم بمبالغ مالية طائلة للعمل ضمن فريق الجيش الإلكتروني وعزز من صحة خطوات التجنيد ما قاله

العضو السابق في الحرس الثوري الإيراني محسن سازيغارا من أن النظام الإيراني يدفع حوالي ١٠ آلاف دولار شهريًا لهؤلاء. ووفق تقارير إسرائيلية فإن إيران رصدت على الأقل مليار دولار للحصول على تقنيات وتكنولوجيا، وتجنيد وتدريب خبراء لتطوير قدراتها في الحرب الإلكترونية، عزز ذلك ما صرح به العميد قولامريزا جلالي من أن بلاده ستقاتل العدو حتى في الفضاء الإلكتروني وعبر حروب الإنترنت.

وعلى صعيد التلفيق وشيطنة السعودية عملت عبر عدة قنوات توظفها ومنذ أعوام لإشاعة تهم التحريض والتشدد وغياب الحريات والتسبب بأزمات في المنطقة ضد السعودية. بالطبع مسؤولية السعودية وقف المد الإعلامي المحرض الذي تسميه إيران عبر دعم مؤسسات ناطقة بالعربية مثل العالم "المنار" ذات وغيرها من وكالاتها الناطقة بالعربية وغيرها الكثير، بل وقف الإعلام العربي إلى جانب السعودية ضد الهجمة الإعلامية الإيرانية الشرسة التي تستهدف زعزعة واستقرار المملكة ودول الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة.

وتعمل السعودية على مواجهة الإعلام الإيراني بالإعلام الموجه باللغة الفارسية منذ عام ٢٠١٣م، النسخة الفارسية من صحيفة الشرق الأوسط على الانترنت وأطلقت وكالة الأنباء السعودية الرسمية واس نسخة فارسية أيضًا، وهي في صدد على إطلاق ثلاث قنوات إخبارية جديدة في إطار سياستها الإعلامية التي تسعى لإعادة تقييم قوتها الإعلامية عربيًا ودوليًا حيث سيتم إطلاق قناتين باللغة الإنجليزية والثانية بالفارسية وستكونان تحت إدارة خاصة بعيدًا عن التلفزيون الرسمي.

التشويه الإيراني للحقائق لم يكن حديثًا، فقد قامت السعودية بحظر مواقع كل من وكالة أنباء فارس وموقع المنار، وانضمت الجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية التابع للجامعة العربية في دورتها الـ ٣٥ على طرد المجموعة اللبنانية للإعلام قناة المنار وإذاعة النور من عضوية الاتحاد فورًا معتبرة أنها بعيدة عن الذكاء الإعلامي تجاه السعودية والدول الأعضاء العاملين.

واتهم رئيس هيأة الإذاعة والتلفزيون عبد الملك الشلهوب قناة المنار التابعة لحزب الله بعد عاصفة الحزم بشن هجوم شرس على السعودية بشكل خاص وجميع دول التحالف بشكل عام مستخدمة أقذر الألفاظ وأساليب التشويه ووسائل التفرقة والتحريض على شق الصف والنزاعات الوطنية.

واستبعاد القناة يأتي نظرًا لما تنتهجه هذه المجموعة من شق للصف الإعلامي العربي وبذر الفتنة وإثارة القلاقل وسلوك نهج الفرقة والتحريض وابتذال لميثاق الشرف الإعلامي وتحطيم للأعراف المهنية.

مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية استطاع أن يثبت وجوده ويقفز إلى السطح كأقوى المنظمات الإعلامية العربية وأكثرها قدرة على مواجهة التحديات والبقاء متماسكًا في وجه الكثير من الصعاب والبقاء واقفًا في وجه الرياح العاتية.

كذلك جرعة الأمل الشعبية الخليجية أصبحت قوية نحو إعلان الاتحاد الخليجي حيث تعتبر قمة المنامة بعد ٣٦ قمة كانت جرعة الأمل الشعبي فيها قوية نحو إعلان الاتحاد لأن شعوب الخليج لم تكن مقتنعة إلا بالاتحاد، وإن كان الإعلان قابل للترحيل إلى قمة أخرى مثلما هو قابل للتأجيل لأن بين الحلم وتحقيقه هناك أرضية رخوة لابد من اجتيازها وعبورها، لأن مرحلة التكامل تحتاج إلى خطوات عملية كبيرة وليس فقط طرح المعوقات بشفافية ومناقشتها إعلاميًا وسياسيًا، وإنما سد الفراغ بين التطلعات الشعبية ورؤية القيادات الخليجية لأسباب تأجيل الاتحاد الحلم، وأسباب عدم توجه الخليج إلى التركيز على الحماية الذاتية، رغم أهمية الاتفاقات الخليجية والتحالفات الخارجية وسيبقى حلم الاتحاد قائمًا وإن تأجل من قمة إلى أخرى بعد بروز قوة شعبية لا يمكن أن يتجاوزها قادة الخليج وتصب جولة الملك سلمان لدول الخليج في أهمية تحقيق حلم الاتحاد الخليجي وإزالة العقبات والتحديات التي تعترض تحقيقه خصوصًا بعدما قاد الملك سلمان تماسكًا خليجيًا أضحى أكثر صلابة وإصرارًا على المضي قدمًا في مسيرة دول المجلس بتجانس أكثر وتعاون أعلى وتنسيق مستمر.

خصوصًا وأن الجولة نجحت في استعادة سلطنة عمان إلى البيت الخليجي عندما أعلنت سلطنة عمان بأنها ستنضم إلى التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب بعدما فقدت الأمل في إيران والحوثيين ووجدت أن الحياد لم يعد نافعًا، ما يعني أن الجولة السلمانية ترسم ملامح مستقبل أكثر لحمة وأشد حزمًا في مواجهة التحديات والتصدي للأخطار الإيرانية بعدما جعل الملك سلمان أسوار المجلس عالية وستبقى عالية يفتخر بها كل عربي ومسلم يفرض واقعًا عربيًا وإسلاميًا جديدًا يساهم في حل مشكلات المنطقة العربية بعد فترة طويلة من الحروب والتشرد التي انعكست على دول الجوار وأوربا بشكل خاص والعالم بشكل عام، وبدأ يقتنع العالم بأن إيران هي مركز الإرهاب الطائفي الذي يولد بقية أنواع الإرهاب الأخرى التي تنعكس على استمرار المنطقة في صراع دامٍ.

* أستاذ بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة

الصحافة النسائية: الهجوم على الإسلام بذريعة حقوق المرأة .. باطل

خطاب الصحافة النسائية تجاه المرأة: ضعيف الطرح .. وهبّات موسمية

تتميز الدول العربية بتقاربها نتيجة وحدة اللغة والموروث الثقافي، وهذا لا ينفي التفاوت المجتمعي بين الدول العربية، وداخل كل دولة، وهو ما ينطبق على النساء العربيات والإعلام العربي الذي ارتبط أكثر بالعامل السياسي، فأصبح الإعلام ظاهرة تابعة، ولم يتم النظر إلى المؤسسات الإعلامية بوصفها رأسمال مادي إلا في العهد القريب، عندما تحولت هذه الوسائل إلى استثمارات كبرى تمازجت فيها الاعتبارات المحلية والدولية. وترتبط الإشكاليات الحقوقية التي تواجه المرأة العربية بالسياق المجتمعي، فالمرأة العربية تتأثر بالظروف المجتمعية السائدة في العالم العربي، كما أنها تؤثر فيها، وظل التعامل مع حقوق المرأة في الدول العربية مرهونًا برؤية السلطة، وبالموروث الثقافي، وبتأويل النصوص الدينية، بعيدًا عن أن ممارسة المرأة لحقوقها بما يساهم في تطوير وتنمية المجتمع. وهذه الحقوق ليست خاصة بالمرأة فقط وتغيير ظروفها بمفردها، وإنما هي قضية مجتمع كامل تكون فيه المرأة مسؤولة عن النظام المجتمعي، وإذا تم كسرها اختل النظام بالكامل.

أسماء أحمد أبو زيد علام

وقد شهدت العقود الماضية اعترافًا متزايدًا بالدور الذي تضطلع به المرأة العربية في المجتمع، ووقعت الدول العربية على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، إلا أن ذلك لا يكفي إذا كان بمعزل عن المواءمة بين الالتزامات الدولية، والتشريعات الوطنية، وواقع التطبيق.

ويعد الإعلام "خاصة الموجه للمرأة" إحدى أهم الوسائل التي وفرت مساحة للمطالبة والتوعية بحقوق المرأة، على أن يتم عرض قضية المرأة بصورة توضح أنها تخص المجتمع بأسره وليس قطاعًا مستقلاً عنه يخصم ما يحصل عليه من حقوق من نصيب القطاعات الأخرى من خلال قيام وسائل الإعلام بتهيئة مناخ مجتمعي يمكن المرأة من أداء دورها كشريك كامل في تطوير المجتمع عبر توعية الجمهور، وتطوير المواد المقدمة بحيث تتضمن الحقوق الإنسانية للمرأة، وواجبات حمايتها، بالإضافة إلى التوسع في نشر عطاءات المرأة في تطور الحضارات والتاريخ الإنساني، بإبراز النماذج الإيجابية لعمل المرأة في شتى الميادين، وإطلاق العديد من المبادرات التي تخدم قضيتها، وتوعية المرأة بحقوقها لمواجهة مختلف المعوقات.

واتخذت الدراسة من تجربة الصحافة النسائية المصرية، والتونسية، واللبنانية، والإماراتية نطاقًا تطبيقيًا فيما يتعلق بخطابها تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة؛ لمعرفة العوامل المؤثرة في تشكيل توجهات هذا الخطاب، ووظائفه، وحدود دوره، وآلياته، ومحددات تشكيل تلك الآليات، وكذلك العوامل والمتغيرات المؤثرة في إنتاج هذا الخطاب الصحفي؛ للوقوف على الواقع الراهن لحقوق المرأة العربية، والعقبات التي تحول دون النهوض بهذه الحقوق.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهدافها صنفت الباحثة الدراسات في إطار محورين، الأول: يتناول الدراسات التي اهتمت بالصحافة النسائية العربية وعلاقتها بحقوق المرأة، والثاني: يركز على الدراسات التي تناولت سمات وأدوار وفئات المرأة العربية في الصحافة النسائية العربية، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بالصحافة النسائية العربية:

انتهت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- بالنسبة للصحافة النسائية المصرية وعلاقتها بحقوق المرأة السياسية والمدنية؛ فبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، استندت مجلة

ثورات الربيع العربي خوفت المرأة العربية من خسارة مكتسباتها التي سعت طويلاً لتحقيقها ورفضت حكم جماعة الإخوان

حواء على رأي الدين والخبراء، وتوضيح الخلفية التاريخية فيما يتعلق بتولي المرأة لمواقع اتخاذ القرار، ونشرت المجلة موضوعات تتناول مخاوف المرأة من ضياع المكتسبات التي ناضلت طويلاً من أجلها.

● أما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، كان هناك اهتمام أكبر من جانب مجلة نصف الدنيا عن مجلة حواء بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة المصرية، وإن اتفق خطابا المجلتين في الأطروحات المقدمة وهي: رفض نزع الحقوق السياسية والمدنية للمرأة المصرية، وإهدار كرامتها على يد جماعة الإخوان المسلمين، واختزال دور المرأة في الانتخابات كقوة تصويتية. ووظفت المجلتان آلية الحشد والتعبئة لدفع المرأة للنزول إلى ميادين مصر في ثورة ٣٠ يونيو.

● وبالنسبة للصحافة النسائية التونسية وعلاقتها بحقوق المرأة السياسية والمدنية؛ فقد أكدت على مشاركة المرأة التونسية بشكل كبير في جهود بناء الدولة بعد انتهاء ثورة ١٤ يناير ٢٠١١م، ونتج عن تلك المشاركة حصول المرأة على العديد من الحقوق السياسية والمدنية مما أسهم في الوصول إلى الحكم الرشيد؛ حيث يتعزز السلام والأمن والديمقراطية عندما تكون المرأة مشاركة في جميع مواقع صنع القرار.

● وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الحكومات في الدول العربية التي شهدت ثورات في العقد الثاني من الألفية الثالثة في: المساواة حتى لا تعود هذه الدول إلى الأشكال السابقة من الحكومات، فيجب الاعتراف (الرسمي) بالمساواة بين أفراد الشعب.

● وأكدت الصحافة النسائية الإماراتية على أن العوامل الثقافية مثل: الدين، والتقاليد، والعادات، والهوية القبلية تؤثر في طبيعة وممارسة الحقوق السياسية والمدنية للنساء الإماراتيات، مما يؤثر بالتبعية على دور المرأة في عملية التنمية بدولة الإمارات.

ومن ذلك يتضح:

- جاءت الأوضاع السياسية في مقدمة المبررات الداخلية للإصلاح السياسي لوضع المرأة العربية على مستوى الصحف، وتوجد علاقة ارتباطية بين دراسات الصحافة النسائية على المستوى الموضوعي والمنهجي، وحركة المجتمع بصفة عامة، والحركة النسائية وتطورها وطبيعة أهدافها ومطالبها.
- واتفقت معظم الدراسات على غياب سياسة تحريرية واضحة تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة، بالإضافة إلى ضعف معالجة قضاياها في الصحف، من حيث اعتمادها في تناول حقوق المرأة على الأحداث والمناسبات.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت أدوار المرأة العربية في الصحافة النسائية العربية: انتهت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- وضعت مجلة سيدتي وكذلك مجلة حواء - قبل ثورة ٢٥ يناير٢٠١١م-المرأة العربية في إطار الصراع مع الرجل حول المرأة، وعدم قدرتها على تولي المناصب القيادية، ورسم السياسات العامة، وركزت المجلتان على الدور الإنجابي للمرأة الذي جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦١٪)، بينما جاء الدور العام في الترتيب الثالث بنسبة (٥٪).
- وظهرت بعض صور التمييز النوعي ضد المرأة في بعض الصحف المصرية؛ إذ يتم تقديم بعض الحالات الفردية الشاذة من النساء وكأنها القاعدة، ولضمان مزيد من الإقبال على شراء الصحف تم توظيف الصور المثيرة للمرأة.
- كما برزت صور التمييز النوعي ضد المرأة في اختيار مصادر المعلومات، فمازال الاتجاه نحو الاستعانة بالعناصر النسائية المتخصصة في التحليل السياسي، والاقتصادي محدودًا، ونادرًا ما تظهر المرأة كمصدر لتلك الأخبار.
- أما الصحافة النسائية اللبنانية، فحصرت المرأة في نطاق المنزل، وما يتضمنه من أدوار تقليدية. بالرغم من دور المرأة اللبنانية في الدفاع عن استقلال الوطن منذ أوائل القرن العشرين.
- وزادت الصورة الإيجابية للمرأة الإماراتية المرتبطة بالمرأة العاملة عن الصورة السلبية المرتبطة بالمرأة المستضعفة في المجلات النسائية الإماراتية، ومع ذلك ركزت هذه المجلات على الفنانات مقابل فئات أخرى من النساء، كما قل اهتمام تلك المجلات بالمرأة البدوية.

التعليق على دراسات المحور الثاني:

- جاءت معظم المواد في الصحافة النسائية العربية في شكل أخبار، بينما تراجعت نسبة المواد الاستقصائية، مما يعكس التغطية السطحية لحقوق وقضايا المرأة.
- وأكدت الدراسات على أن الثقافة السائدة، وفهم المجتمع الخاطئ للدين الإسلامي كرسا النظرة التقليدية للمرأة، وتسببا في حرمانها من العديد من الحقوق حتى وإن وصلت المرأة إلى مستوى علمي متميز.
- ولم تلعب الصحافة النسائية العربية دورها في تقديم صورة واقعية عن المرأة دون تشويه، فقدمت صورة سلبية عن المرأة بوجه عام، والمرأة الصعيدية والريفية والبدوية بوجه خاص.

تعليق على الدراسات السابقة:

لم تهتم أغلب الدراسات بالمرأة العربية كوحدة متكاملة، ولم تبحث عن الموضوعات المشتركة التي تهتم بها، إنما تناولت المرأة في كل بلد على انفراد، وهنا نسعى لتناول المرأة العربية كوحدة متكاملة، وتبحث في الحقوق باعتبارها من القضايا المشتركة بين نساء الدول العربية.

وأبرزت الدراسات تركيز معظم صحافة المرأة على الموضوعات التقليدية، وهذا هو دور الإعلام الحقيقي، كي يتلاءم خطاب الصحافة النسائية العربية مع ما وصلت إليه المرأة من مشاركة إيجابية وفعالة.

وبلورت عدد من الدراسات السابقة الحل في صياغة استراتيجية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الإعلام في بناء ثقافة مجتمعية مساندة لحقوق المرأة، وأكدت معظم الدراسات على أهمية العلاقة بين الصحافة، وتناول حقوق المرأة، وتنمية وتطور المجتمعات.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتحدد مشكلة الدراسة في رصد، وتحليل، وتفسير الدور الذي تقوم به الصحافة النسائية العربية تجاه حقوق المرأة العربية، وحدود هذا الدور وخصوصيته داخل كل خطاب صحفي وآلياته، ومحددات تشكيل تلك الآليات، وكذلك العوامل والمتغيرات المؤثرة في إنتاج هذا الخطاب الصحفي سواء عوامل ومتغيرات مجتمعية، أو عوامل ومتغيرات لها علاقة بالمناخ الصحفي والإعلامي المنتج له، من خلال دراسة تحليلية لخطابات مجلات (حواء ونصف الدنيا) الصادرتين في مصر، و(زهرة الخليج وبنت الخليج) الصادرتين في الإمارات، بالإضافة إلى باب المرأة في جريدتي: (الصباح والتونسية) الصادرتين في تونس، وأيضًا بجريدتي: (المستقبل والنهار) الصادرتين في لبنان، مما يتيح توجهات فكرية مختلفة عبر مختلف الفنون التحريرية، وتنوع في أنماط الصحافة النسائية العربية بين مجلات متخصصة وصفحات للمرأة في الصحافة العامة خلال فترة الدراسة (من أبريل ٢٠١٤م إلى أبريل ٢٠١٦م).

وترجع أهمية الدراسة إلى:

١- الكشف عن مدى اقتراب خطاب الصحافة النسائية العربية من الواقع، ومدى عمله على تمكين المرأة كفاعل نشط في المجتمع، أو على العكس تشويه أدوارها واختزالها في الأدوار التقليدية.

٢- تصوغ حقوق المرأة كافة أشكال التعاملات مع المرأة، ولذلك تقاس التنمية الإنسانية في أي دولة كما حددها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وفقًا لمقياس تمكين المرأة.

٣- تطرح الدراسة سياسات إعلامية تسعى لإقصاء مساحات التشويه في صور وأوضاع المرأة التي تطرحها الصحافة النسائية العربية، ليس في اتجاه تقديم صورة مثالية غير ذات صلة بالواقع، بل العمل على أن تكون هذه الصورة أقرب ما يكون للواقع المجتمعي

المتعدد الذي تعيشه المرأة في البلدان العربية وخالية من أي شكل من أشكال التمييز أو من أي تصورات مثالية قد تعطل دورها في المجتمع.

الأهداف والتساؤلات:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس هو: رصد، وتحليل، وتفسير خطاب صحف الدراسة إزاء حقوق المرأة العربية خلال فترة الدراسة (أبريل ٢٠١٤م إلى أبريل ٢٠١٦م)؛ بغية استكشاف الآليات التي استخدمتها صحف الدراسة في خطابها إزاء الحقوق السياسية والمدنية للمرأة العربية، والعوامل والمتغيرات المؤثرة في إنتاج هذا الخطاب. ويعتمد الإطار النظري للدراسة على مدخل التحليل الثقافي والنظرية النسوية:

النظرية النسوية:

وظفت الباحثة النظرية النسوية في دراستها حول خطاب الصحافة النسائية العربية تجاه حقوق المرأة من خلال ربطها بالمد النسوي، باعتبار الصحف مؤسسة في المجتمع تتأثر به وتؤثر فيه، كما أن النهوض بالمرأة لا ينفصل عن النهضة العامة بالمجتمعات العربية. وبالتالي يمثل الخطاب الصحفي العربي النسائي مجالاً خصبًا للدراسات.

عينة الدراسة التحليلية: اشتملت عينة الدراسة التحليلية على مجلتي حواء ونصف الدنيا الصادرتين في مصر، ومجلتي زهرة الخليج وبنت الخليج الصادرتين في الإمارات، وباب المرأة في كل من: جريدة المستقبل وجريدة النهار الصادرتين في لبنان، وجريدة الصباح وجريدة التونسية الصادرتين في تونس، لمدة عامين من أبريل ٢٠١٤م، إلى أبريل ٢٠١٦م. وكشفت نتائج تحليل الخطاب عن:

أولاً: أطروحات خطاب الصحافة النسائية العربية والحجج الداعمة له:

لخص خطاب الصحافة النسائية اللبنانية مشهد حقوق المرأة اللبنانية في: "تصاعد استراتيجيات المطالبة والندوات والحملات الإعلامية، دون العمل بجدية على دعم حقوق المرأة اللبنانية".

وتمحورت أطروحات خطاب الصحافة النسائية الإماراتية إزاء حقوق المرأة حول التأكيد على دور السلطة الحاكمة في دعم حقوق المرأة، وقد أكد الخطاب على أهمية تطوير صورة المرأة وحضورها في مختلف وسائل الإعلام، من خلال ترويج صور إيجابية لها كمشاركة ناشطة في المجتمع.

وشدد خطاب الصحافة النسائية اللبنانية محل الدراسة على أهمية استحداث وزارة لشؤون المرأة في لبنان لوضع مشاريع القوانين وتنسق مع منظمات المجتمع المدني تكون نساء لبنان بحاجة لمئات السنين لتحصل على حقوقها.

ويرتبط هذا الطرح بسياق الدولة المدنية، حتى يكون عمل المؤسسات من أجل الدولة.

ثانيًا: القوى الفاعلة البارزة في خطاب الصحافة النسائية العربية:

برز في خطاب صحف الدراسة مجموعة من الفاعلين الرئيسيين، منها قوى فاعلة رسمية (السلطة الحاكمة، والجهات الحكومية المعنية بحقوق المرأة)، وقوى فاعلة غير رسمية (المرأة في الدول محل الدراسة).

١- القوى الفاعلة الرسمية في خطاب الصحافة النسائية العربية:

اتفق خطاب الصحافة النسائية العربية محل الدراسة على إسناد أدوار وصفات إيجابية إلى السلطة الحاكمة، وكذلك إلى الجهات الحكومية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية محل الدراسة سواء كان المجلس القومي للمرأة في مصر أو وزارة المرأة في تونس أو الهيأة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان أو الاتحاد النسائي العام في الإمارات.

٢- القوى الفاعلة غير الرسمية في خطاب الصحافة النسائية العربية:

وعن المرأة في خطاب الصحف النسائية العربية محل الدراسة، فقد اتفق خطاب الصحف النسائية المصرية والتونسية محل دراسة على أنه ازدادت وتيرة الإشادة بالمرأة المصرية والتونسية كقوة فاعلة تتسم بأنها الفئة الأكثر حبًا للوطن، ولها الحق في تولي المناصب، وذلك فقط في فترات التصويت على الاستحقاقات السياسية، فالمرأة المصرية والتونسية دورهما مهم باعتبارهما قوة تصويتية، أما عند تولي المناصب القيادية يتم تغييبهما عن المشهد والإشادة بأدوارهما التقليدية.

القيم والسمات الداعمة لحقوق المرأة تظهر في خطاب الصحافة النسائية المصرية والتونسية محل الدراسة في فترات الاستحقاقات السياسية، ويتم استدعاء المرأة خاصة من الشريحة المتوسطة كفاعل رئيس في هذا الخطاب؛ لاستغلالها كقوة تصويتية في الانتخابات والاستفتاءات وخلال تلك الفترات أسهب الخطابان في إلقاء الضوء على المرأة البسيطة، والنفع الذي سيعود على المجتمع جراء الاهتمام بها من خلال محو الفقر، وتحويلها إلى كيان منتج في المجتمع، وبعد انقضاء الاستحقاقات السياسية تتصدر صاحبات الوجاهة من البارزات في المجتمع خطاب الصحف النسائية المصرية والتونسية محل الدراسة مرة أخرى.

ويرجح القارئ الأدوار التقليدية للمرأة التي تحفظها داخل المنزل، ولا تعرضها للنيل من سمعتها، نتيجة تمرير خطابات تكرس للنظرة التقليدية للمرأة وتحصرها في أدوار اجتماعية نمطية لا تراعي المكانة التي تشغلها النساء في المجتمع كفاعلات في التنمية.

أما المرأة اللبنانية، فتنوعت الصفات والأدوار التي أسندها خطاب الصحف النسائية اللبنانية محل الدراسة للمرأة واتسمت أحيانًا بالإيجابية وأحيانًا أخرى بأنها تقليدية، إلا أن خطاب الصحف النسائية اللبنانية محل الدراسة قام بتعميم السلبيات التي تعاني منها المرأة اللبنانية، ولم يأت التعميم على مستوى المرأة العربية فقط، وإنما جاء على مستوى المرأة في كل أنحاء العالم.

وعن المرأة الإماراتية، أسهب خطاب الصحف النسائية الإماراتية محل الدراسة في إبراز دور القيادة الإماراتية في دعم ومؤازرة المرأة.

ثالثًا: الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب الصحافة النسائية العربية

تنوعت الإحالات المرجعية التي اعتمد عليها خطاب الصحف النسائية العربية ما بين: سياسية، وقانونية، ونتائج دراسات، والوثائق والتقارير، والأهمية، وتجارب الدول، إلى جانب الاستعانة باستشهادات من الواقع، والخسائر والنتائج، والمرجعية الدينية، والتاريخية.

وقد برزت المرجعية السياسية في خطاب الصحف النسائية العربية محل الدراسة من خلال الاستشهاد بتصريحات رؤساء الدول محل الدراسة ورؤساء الوزراء والوزراء والمحافظين، إلى جانب الاستعانة باستشهادات رؤساء الجهات الرسمية المنوطة بشؤون المرأة في كل دولة من الدول محل الدراسة، وهي: المجلس القومي للمرأة في مصر، ووزارة المرأة في تونس، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان، والاتحاد النسائي العام في الإمارات.

كما اتفق خطاب الصحف النسائية العربية في توظيف مرجعية الخسائر والنتائج، لإبراز الخسائر التي ستعود على المجتمع جراء تغييبه لدور المرأة في مواقع صنع القرار، فتغييب دور المرأة هو تغييب لنصف طاقات المجتمع وحركة التطور فيه، فلا يمكن أن تتحقق نهضة حقيقية للمجتمع إلا إذا كانت المرأة جزءًا أساسيًا منها إلى جانب الرجل.

ومن خلال المرجعية الدينية دافع خطاب الصحف النسائية العربية محل الدراسة عما يتعرض له الإسلام من هجمات تحت ذريعة حقوق المرأة، وهو ما يتنافى وتعاليم الإسلام نصًا وسلوكًا، فلقد أوصى الإسلام بالمرأة، ومنحها حقوقًا رفعت من منزلتها وكرمتها.

نتائج الدراسة:

أيد خطاب الصحافة النسائية المصرية توجيهات السلطة الحاكمة. فيما أبرزت نتائج تحليل خطاب الصحف النسائية التونسية تفوق المرأة التونسية. وأقر خطاب الصحف النسائية اللبنانية بضعف حقوق المرأة في المجتمع اللبناني، وعمم الخطاب المشكلة ليس فقط على صعيد الوطن العربي، وإنما على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى الرضا بالأمر الواقع وأن ضعف حقوق المرأة لا يتم فقط في الدول العربية، وإنما هو ظاهرة عالمية. وجاء مستوى النقد في خطاب الصحف النسائية الإماراتية محل الدراسة إزاء حقوق المرأة في أدناه.

* المدرس المساعد بقسم الصحافة-كلية الإعلام-جامعة القاهرة

الإعلام الإيراني في صلب الدستور ومرتبط بمصالح وأهداف النظام

الإعلام الخليجي يحتاج صناعة وليس "فزعة" للتصويب على الهدف مباشرة

في ظل ما شهده العالم من ثورة تكنولوجية ورقمية واسعة الآفاق، سرعان ما امتدت على نحو أخطبوطي لكافة مناحي الحياة العملية والاجتماعية والشخصية، وبفضل "الأجهزة المحمولة الذكية" فضلاً عن وسائل الإعلام التقليدية، أصبحت المجتمعات قابعة على بنك من المعلومات والأدوات التي تمكنها من التحكم بالمعلومة، ولم يعد يقتصر ذلك على المستوى الحكومي الرسمي، ولا المؤسسي الخاص وحسب، وإنما أصبح للمواطن العادي نصيب من كل هذا، حتى غدا شريكًا فاعلاً في صناعة الإعلام بعدما كان مجرد متلقي لأكثر من خمسة عقود على مشارف نهاية الألفية المنصرمة. والإعلام الذي اقتصر في وقت سابق على نقل الأخبار ونشرها، ارتقى منذ زمن بعيد بما يقدمه، وعنى عناية خاصة بالمحتوى الذي أخذ في التنوع والاتساع ليشمل الأعمال الفنية المختلفة، وليغطي الاحتياجات الثقافية ويسد فضول المعرفة البشرية في كافة مناحي الحياة.

فاطمة عبد الله خليل

ومع التقدم بالزمن أصبح الإعلام صناعة شأنه شأن كل الصناعات الأخرى، التي تتطلب الخبرات والإمكانيات والتشريعات، وأصبح أداة سياسية فاعلة في توجيه الرأي العام، وهو ما دعا بعض الدول لاستغلاله على نحو أمثل بما يخدم سياساتها الخارجية والداخلية على السواء، بغض النظر عن نوع تلك السياسات ومشروعية أهدافها، ما يبرر تصنيف الإعلام من أدوات "القوة الناعمة". وقد ظهر مؤخرًا مصطلح "الحرب الإعلامية" لما أصبح الإعلام يؤديه من أدوار ووظائف هي الأقرب لمظاهر الحرب الباردة، أو العداء السافر في بعض الأحيان والذي يقود بما يقدمه من توجيهات رأيًا عامًا خارج أراضيه بما يخدم مصالحه في الدول أو المناطق المنشودة.

وقد مارس الإعلام الإيراني على مدى سنوات لعبة "الحرب الإعلامية" وأتقنها، وكرس لها الأموال والجهود في سبيل خدمة النظام السياسي الإيراني وطموحه السياسي والأيديولوجي نحو العالم الإسلامي والعربي، وتحديدًا الخليج العربي، وقد اصطلت بعض دول الخليج العربي بنيران إعلام طهران على نحو كاشف الرأس وبدرجة مؤثرة، خصوصًا البحرين، والسعودية في وقت لاحق. فهل كان الخليج العربي على قدر من الإمكانية لمواجهة ذلك الطوفان الإعلامي الإيراني، أو على مستوى من الجاهزية لتنفيذ إعلام مضاد قادر على الرد على الإدعاءات والهجوم الإيرانيين، وهل كان هناك ثمة أدوات إعلامية أخرى استخدمتها دول الخليج العربي لدرء ولو الحد الأدنى الممكن من الضرر المترتب على الهجمات الإيرانية الشرسة عليها؟ هذا ما تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه، في قراءة عامة فاحصة للإعلام الإيراني من جهة والإعلام الخليجي من جهة أخرى.

الإعلام الإيراني واستهداف منطقة الخليج

تنص المادة الخامسة والسبعون بعد المائة من الفصل الثاني عشر من الدستور الإيراني على أنه "يتم تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية وإقالته من قبل القائد"، وهو ما يشير بأهمية الإعلام في إيران، ووظائفه المرتبطة بصفة مباشرة بمصالح وأهداف النظام السياسي للجمهورية، ولعل مما يؤكد الدور المركزي للإعلام في السياسة الإيرانية تصريح المرشد الحالي علي خامنئي الذي يقول فيه: "وسائل الإعلام في هذا العصر لها قدرة تدميرية تعادل القنبلة الذرية"، وقالوا في شرح هذا التصريح: "لا نكون في موقع المبالغة إذا حددنا

أن كل فضائية معادية تعادل سرب طائرات أو حاملة طائرات في قوتها الناعمة في سياق معادلات هذه الحرب الجديدة، وكل موقع أو شبكة إنترنت تعادل مدفعًا ثقيلاً في قوتها الناعمة، وكل مقالة أو تصريح يعادل قذيفة صاروخية في قوته الناعمة، كما أن كل تصريح أو خطاب لقائد من قادة الفتنة يوازي كمينًا بعبوة ناسفة متفجرة في قوته الناعمة. فهذه هي أسلحة الحرب الناعمة".

ونظرًا لتاريخية الأطماع الإيرانية تجاه الخليج العربي، ورسوخها ضمن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة وغاياتها، فقد انتهج الإعلام الإيراني في أعقاب الثورة الإيرانية أسلوب "التغليط الإعلامي" مركزًا على أن إيران هي وريثة الإمبراطوريات الفارسية، وأن انكفاء دور إيران في منطقة الشرق الأوسط يعود للفتوحات الإسلامية من قبل أقوام أقل حضارة من حضارة بلاد فارس، كما روجت لكونها النموذج الأمثل للبلاد الإسلامية، ولكنها في خطٍ موازٍ عملت إيران على استثمار إعلامها في خدمة مصالحها السياسية كجزء من مشروعها الفارسي، وذلك عن طريق التدخل في شؤون الدول العربية ومنها دول الخليج، فضلاً عما تمارسه من دعاية سلبية ضد مجلس التعاون، تنفيذًا لأجندتها عبر الإعلام مستخدمةً أذرع إعلامية متنوعة، تنفق في سبيلها ملايين الدولارات، ومن أمثلة أجهزتها الإعلامية تلك قناة المنار التابعة لحزب الله، قناة آفاق التابعة لحزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي، قناة الفرات التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي بالعراق، وقناة اللؤلؤة التابعة للمعارضة البحرينية المدعومة من قبل إيران.

لقد برز الإعلام الإيراني كلاعب ضد الخليج العربي على نحو سافر من خلال بعض المفاصل الحساسة والهامة التي شهدتها المنطقة لاسيما في أعقاب "الربيع العربي"، وقد ارتكز النشاط الإعلامي الإيراني على بعض الثوابت أو المحاور، أبرزها تعيين طهران نفسها مرجعية سياسية لشيعة العالم، ومنهم شيعة الخليج العربي، ما دعاها لأن تتخذ موقف المحامي عنهم كتهديدها ووعيدها بالنظام البحريني إثر تفتيش بعض المنازل ومنها منزل الشيخ عيسى قاسم، على خلفية تعرض عناصر الأمن البحريني لاعتداءات من جانب الإرهابيين، وإكساب القضية بعدًا دينيًا في سبيل إثارتها طائفيًا، وهو ما تكرر عند سحب جنسية "قاسم" في وقت لاحق. وكذلك لم تتوانَ طهران من توعّد السعودية بأنها ستدفع الثمن غاليًا، إثر إعدام المملكة العربية السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر، وهو من كبار محرضيّ الإرهاب في المملكة، بل ورافقه تنديد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بتنفيذ حكم الإعدام، فضلاً عن التغريدة التي نشرها المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي على تويتر ينعي فيها الشيخ النمر مع صورة له.

كما أن من المحاور الهامة لمرتكزات المضامين التي قدمها الإعلام الإيراني تجاه الخليج العربي، النموذج المستقى من إعلام (ألمانيا النازيّة)، والقائم على العبارة "الغوبلزية" (اكذب ثم اكذب حتى تصبح الكذبة حقيقة!)، فالكذب مطلبًا سياسيًا ودينيًا لدى طهران انطلاقًا من القول أن "الغاية تبرر الوسيلة"، ولذلك فالكذب والتزوير والفبركة والتضليل في الإعلام الإيراني كلها أساليب مبررة لديهم في غواية الرأي العام في سبيل الغاية، ولذلك نجد إيران تكرر إدعاءاتها في البحرين بشكل مستمر دونما هوادة وتعمد إلى التزييف في التاريخ والإدعاء به بالبطلان، كما لم تتردد في تشويه صورة دول الخليج العربي وتقزيمها والتسويق لها عبر دعاية سياسية سلبية من خلال تقديم صور منافية تمامًا للواقع ومجافية للحقائق حول الدول الخليجية في تاريخها وحاضرها، وهو ما برز جليًا في زعمها نقل مجريات أحداث "دوار اللؤلؤة" في البحرين مثلاً، ذلك النقل الذي اعتراه كثير من الفبركات لاسيما من خلال قناتي العالم والمنار. ورغم أن الأزمة السياسية البحرينية في ٢٠١١م، قامت على احتجاجات شعبية إلاَّ أن الإعلام الإيراني استثمر تزامنها مع موجة "الربيع العربي" التي اجتاحت المغرب العربي على وجه الخصوص، ليصورها كثورة شعب على قيادته، ومن ذلك الحشد الإعلامي الذي تبنته صحيفة "كيهان" في الثامن من يناير ٢٠١٣م، بزعمها أن ثورة البحرين تتصاعد يومًا بعد آخر، وهي تلقى تعاطفًا وتأييدًا وانتصارًا واسع النطاق من لدن الرأي العام الإسلامي والعالمي.!! وهو ما يدعو المتتبعين للثورات العالمية على مدى التاريخ الوقوف على جملة من الأسئلة في مبررات تسمية ما حدث في البحرين بـ"ثورة" فهو لا يمت في حقيقته لمفهوم الثورة ولا تطوراتها بصلة. هذا ناهيك عن دور قناة المنار تحديدًا في إدارة "المعارضة الشيعية البحرينية" من خلال ما كانت تقدمه من أكاذيب وفبركات لما تدعي أنه حدث، في رسالة مبطنة توجه من خلالها المعارضة لما يلزم فعله في قادم الخطط والخُطا.

وقد ارتبطت الصناعة الإعلامية الإيرانية ارتباطًا وثيقًا بالدور التحريضي على العنف والفوضى والإرهاب، لمعارضي دول الخليج العربي وخصوصًا في البحرين والسعودية والكويت، إذ كان الإعلام الإيراني يحظى بتجاوب من قبل مؤيديه، ما يتمخض عنه ردود فعل يشهدها الشارع على أعقاب كل قضية تؤججها إيران في الداخل والخارج، ما أسفر عن الهجوم على السفارة السعودية في طهران بعد إعدام "النمر"، والفوضى التي تعم البحرين بعد كل شحنة استقواء تقدمها إيران لعملائها.

كل هذه العوامل مجتمعة، أسهمت في تقديم ما يكفي من الأدلة والبراهين على أن العمل الإعلامي الإيراني لا يلتزم بمعايير المصداقية ولا الموضوعية في طرحه، وقد جافى الحقيقة

في أغلب ما قدمه، وقد استثمر الإعلام كأداة من أدوات تنفيذ أجندته السياسية ومشروعه الطموح في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وهو ما يعني أن دراسة الإعلام الإيراني يمكن أن تتأتى ضمن البحث عن الدعايات السياسية والاستغلال السياسي الأمثل للإعلام، أكثر بكثير منه في مجال فنون الإعلام نفسها من حيث الأسس والثوابت والأخلاقيات الإعلامية التي ضربت بها طهران عرض الحائط.

كيف يتعامل الإعلام الخليجي مع إيران

كشفت دراسة تناولت معالجة الصحافة الخليجية لقضايا السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج، نوع القضايا والأساليب التي اعتمدتها الصحافة الخليجية للمحتوى الإعلامي المتصل بالجانب الإيراني، وكان من أهم ما كشفته الدراسة أن دول الخليج العربي ورغم أنها محقة في نوع ما تناولته من قضايا من باب نفي ما يجيء من أكاذيب ينسجها ويسوقها الإعلام الإيراني حولها، ورغم أنها تناولت موضوعاتها بمزيد من التحليل والتفنيد، إلاَّ أنها من جانب آخر لم توفق بما يكفي في الأسلوب الذي اعتمدته في المعالجة والذي يأتي ضمن تصنيف "مسارات البرهنة والإقناع" في فئة "كيف قيل؟"، خلصت الدراسة إلى بروز الاحتقان الشعبي وربما النخبوي المتمثل في القائم بالاتصال الخليجي تجاه إيران وسياساتها الخارجية، ما دعا لتكرار استخدام النعوت المسيئة للخصم والتي تستهدف تقزيم الخصم وتشويهه، رافق ذلك استخدام لغة بلاغية بمستوى عالٍ لما لذلك من تأثير بالغ على المتلقي، وفسرت الدراسة أن أدوات البرهنة تلك لم تأتِ بغرض تشويه الخصم "إيران" بمعنى إكسابه من الصفات بما ليس فيه، وإنما إبراز السيء على الأرجح.

أما من ناحية المضمون، فقد عرضت الدراسة لمجموعة من الفئات الرئيسية والفرعية في فئة "ماذا قيل؟" وقد جاءت نتائج توزيع فئات مضامين الصحافة الخليجية فيما يتعلق بالشأن الإيراني "الفئة السياسية (٤٢,٠٣٪)، الفئة الأمنية (٢١,٠٧٪)، الفئة الإنسانية (١٠,١٠٪)، الفئة العسكرية (١٠,٠٨٪)، الفئة الدينية (٧,١٢٪)، الفئة الثقافية (٥,٥٠٪)، الفئة الاقتصادية (٤,١١٪)" على التوالي.

ويفسر هذا اهتمام القائم بالاتصال في الصحافة الخليجية بالموضوعات السياسية في المقام الأول فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية، والارتباط الوثيق بين المعالجة السياسية وبين البعد الأمني. ورغم أنه كان من المتوقع تقارب النسب بين الفئتين الأمنية والعسكرية في معالجة موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي، إلاَّ أن نتائج الدراسة أظهرت أن للعوامل السياسية والأمنية -التي ركزت عليها مضامين المقالات- انعكاسًا أكبر على البعد الإنساني لدى القائم بالاتصال من خلال التركيز على هذه الفئة في المرتبة الثالثة من ترتيب الأولويات، فصل ما بين ترتيب الأولويات المتوقع والمتلاحق ما بين الأمني والعسكري، وذلك لما يترتب على زعزعة الأمن وإشاعة الفوضى من انتهاك لحقوق الإنسان وحرمان الناس من حقوقهم الطبيعية في العيش الآمن المستقر والذي قد ينتج تحت الانتشار العسكري في البلدان وكذلك في ظروف أمنية أقل.

وتظهر نتائج الدراسة أن البعدين الثقافي والديني لم يحظيا باهتمام كافٍ من قبل كتاب مقالات الرأي، رغم أنهما البعدان الأهم اللذين تستخدمهما إيران في اختراق منطقة الخليج العربي. ولعل تفسير ذلك أن نتائج هذين المحورين لا تظهر إلاَّ مع مرور فترة زمنية طويلة على تنفيذها، ومن الصعب أن يتم تلمس نتائجها بصورة مؤكدة كما في الجانب السياسي والأمني لارتباطهما بالعوامل النفسية والإيمانية "العقائدية" للناس. كما أن السياسة والاقتصاد لطالما كانا وجهين لعملة واحدة في العقد الماضي عالميًا، خصوصًا خلال فترة ولاية "بوش الابن" للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية وفقًا لمعالجات القائم بالاتصال في الصحافة الخليجية وضعت الاقتصاد في آخر أولوياتها، وربما يعود ذلك للحصار الاقتصادي الطويل الذي عانت منه إيران خلال السنوات الفائتة، وأنه رغم رفع العقوبات عنها حتى انقضاء الفترة الزمنية للدراسة المحددة بين (٢٠١٥/١٢/١ ◻ ٢٠١٦/٢/٢٩)، والتي كانت إيران حتى وقتها لم تحقق انتعاشة اقتصادية تمكنها من استغلال الورقة الاقتصادية في قضاياها السياسية بما يكفي، وهو ما انتفى مؤخرًا باعتبار إيران خطر اقتصادي قادم على الخليج العربي ما لم يلتفت بجدية لاحتواء مراكز السيطرة الاقتصادية الإيرانية الجديدة في الشرق الأوسط والعالم أجمع.

وقد تناولت واحدة من المقارنات الهامة بين الإعلام الإيراني والإعلام الخليجي ما نصه "كل ما تنجزه إيران تهتم بإبرازه إعلاميًا وكل ما تريد التغطية عليه وستره تبعد الإعلام عنه، فهي تسخر كل أدواتها الإعلامية لتحقيق ذلك، بينما تنشغل وسائل الإعلام في دول الخليج العربي بملء المساحات الزمنية بالأغاني والبرامج الهزيلة التي لا تخدم توجهات هذه الدول وكأن الأمر لا يعنيها. من يتابع البرامج التي تبثها الفضائيات الإيرانية وتلك التابعة لها والمحسوبة عليها يلاحظ أنها جميعها تصب نحو هدف واحد هو إبراز إنجازات الدولة الإيرانية بكل طريقة ممكنة والتغطية على كل ما قد يسيء إلى تلك الدولة حتى بإنكار ما يقال عنها والدخول في مساحة الزور والبهتان"، ولكن الإعلام الخليجي لم يقدم ما يكفي لخدمة قضاياه في الداخل ولا في الخارج، وخصوصًا في الخارج تجاه إيران بما

يكفي، لاسيما عند الوقوف على القنوات الفضائية، فالمواجهة مع إيران لا تتطلب برامج حوارية جامدة بأساليب مستقاة من "غابر الزمان"، ولا أخباراً تنفي فيها ما تداولته وسائل إعلام إيرانية أو تؤكد ما نفته إيران حول إنجاز أو مكتسب خليجي هام، وإنما تحتاج لمسك الزمام في العمل على التأسيس لـ"صناعة إعلامية" حقيقية تواكب متطلبات المرحلة وعلى مستوى من الإمكانية لمنافسة إيران من حيث المحتوى وما يشتمل عليه من رسائل سياسية عميقة.

تأثير الإعلام على العلاقات والقضايا المشتركة

لقد نتج عن تلك التجاذبات السياسية من خلال وسائل الإعلام الإيرانية والخليجية، تردٍ للعلاقات البينية، ورغم أن المضامين الخليجية كانت تحض الجانب الإيراني على التزام الحيادية والموضوعية ولديها دعوات دائمة لحسن الجوار والالتزام بالقوانين والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية والإقليمية، إلاَّ أنه من جانب آخر كان مشحون بالغضب الذي أفقد بعض القائمين بالاتصال في الخليج العربي صوابهم، ما دعاهم للخروج عن أساليب الحوار البناء والمثمر، وتكمن تلك المسألة في أن الإعلام الخليجي لا يقوم إجمالاً على الصناعة الإعلامية من حيث القيام بالفعل، وإنما يرتكز أغلب ما يتناوله حول إيران على ردود الفعل جرّاء الصنيع الإيراني والاستفزاز الإعلامي الذي تقدمه طهران من خلال مؤسساتها الإعلامية.

من جهة أخرى فإن إيران بحاجة لتأصيل مقومات ضبط إعلامها تجاه الخليج العربي إذا ما أرادت صلحًا أو تقاربًا بناءً يقوم على أسس حسن الجوار والتفاعل المثمر بين الطرفين، والذي لربما قد لاحت بشائره من خلال زيارة الرئيس روحاني لكل من سلطنة عمان ودولة الكويت، والذي من المتوقع أن يتخذ الإعلام الإيراني على إثرها منحى آخر في الطرح نحو دول الخليج العربية.

الخلاصة والتوصيات

رغم أن الدعوات للإعلام المضاد أصبحت كالوصفة السحرية المستحيلة لمواجهة الإعلام الإيراني خليجيًا، فإنه من الممكن فقط التركيز على "الصناعة الإعلامية" بمقوماتها الحقيقية بالنأي عن إعلام العلاقات العامة الذي تمارسه أغلب مؤسسات الخليج العربي الإعلامية في التركيز على أخبار "استقبل وودع وهنأ"، والخوض في عمق القضايا ومعالجتها، كدعم الأقليات في إيران، وتسليط الضوء على الانتهاكات الإيرانية القانونية وفي مجال حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على الفساد في الداخل الإيراني ومعاناة الشعب، والتحشيد الإعلامي لدعم السنة والعرب المستضعفين في الداخل الإيراني، ففتح مثل هذه الملفات بمثابة فتح فوهة البركان في وجه إيران.

إن الإعلام الخليجي بحاجة فقط لمن يثبت أقدامه على الطريق الصحيح لكي لا يكون إعلام "فزعة" لا طائل له ولا هدف، إعلام الخليج العربي ينفق الكثير من الأموال ويبذل الجهود في سبيل إطلاق النار في الهواء وقد أصبح من الأهم التركيز على تصويب السهم أو الطلقة إلى الهدف مباشرة، وهو ما يحتاج لتدريب وكفاءات عالية، وليس في ذلك دعوة لاستقطاب كفاءات خارجية بقدر تأهيل الكفاءات الوطنية التي تحمل القضية كمصير قبل أن تعمل على الصناعة الإعلامية في هكذا موضوعات من باب تأدية الواجب أو الالتزام الوظيفي وحسب.

* كاتبة- صحيفة الوطن البحرينية وباحثة في شؤون الخليج العربي

نجاح الرسالة الإعلامية يعتمد على تخطيط الدولة بمشاركة القطاع الخاص

الأبعاد الاقتصادية في صناعة الإعلام: التنمية وتقنيات الاتصال والكيانات الكبيرة

يشكل قطاع الإعلام نشاطًا اقتصاديًا، يطلق عليه قطاع أو صناعة، يتكامل من خلاله قدر من عناصر الإنتاج، لتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الإعلامية الخبرية، والترفيهية، والترويجية وغيرها. وقد اعتبرت الخدمات الإعلامية في بداية عهدها نوعًا من السلع والخدمات العامة التي يجب على الحكومات تقديمها، نظرًا لمنافعها العامة، والمكاسب الاجتماعية والأهداف الوطنية من ورائها، فضلاً عما كانت تتسم به من خصائص أدت إلى عزوف القطاع الخاص عن تقديمها، مثل صعوبة استبعاد أحد من الحصول عليها، وسهولة انتشارها والحصول عليها من قبل الجماهير دون تكاليف إضافية، كما يتزايد العائد الاقتصادي من الإنتاج الإضافي باعتبارها أصول غير ملموسة لا تفنى باستهلاكها، وقابلة للاستنساخ بتكلفة متدنية.

د. محمد البنا

ذلك أنه بمجرد تقديم النشرة الإخبارية، مثلا عبر الإذاعة، يستطيع كل من بحوزته جاهز الراديو أو الترانستور أن يستمع إليها، دون تكاليف إضافية، مهما زاد عدد المتلقين للرسالة الإذاعية، وهذه إحدى السمات الأساسية لما يعرف بالسلع العامة، Public Goods.

لكن مع التطورات التقنية الحديثة في تقنية البث والاستقبال، صار من الممكن للمرسل، تمكين فئات معينة من تلقي الرسالة الإعلامية، واستبعاد فئات أخرى، الأمر الذي سمح للقطاع الخاص، سواء في صورة شركات فردية، أو شركات مساهمة، أن تدخل مجال الإنتاج الإعلامي، وأن يطغى عليها الجانب التجاري وإذا كانت الحكومات لا تزال تنظر إلى الخدمة الإعلامية كسلعة عامة وخدمة جماعية أو مجتمعية، تزيد منافعها العامة عن المنافع الخاصة، فإن تنوع الرسالة الإعلامية، وشمولها لأنشطة أخرى ترفيهية، ومعرفية، ورياضية، وفنية، وغيرها من مجالات الخدمات الإعلامية والاهتمامات الإنسانية الأخرى، جعل القطاع الخاص يمارس الأنشطة الإعلامية بقصد تحقيق الأرباح، مثله في ذلك مثل ما يحدث في باقي الأنشطة الاقتصادية.

الاقتصاد الرقمي والإعلام

يقف العالم اليوم في منتصف أعظم ثورة معلومات واتصالات في تاريخ البشرية، فأكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم لديهم إمكانية الاتصال بالإنترنت، مع دخول مستخدمين جدد إلى الشبكة العالمية كل يوم.

ومن بين العشرين في المائة الأفقر من الأسر، هناك حوالي ٧ أسر من بين كل ١٠ لديها هاتف محمول، وأصبح احتمال أن تمتلك أشد الأسر فقرًا هاتفًا محمولاً أكبر من احتمال وجود مراحيض أو مياه شرب لديها.

ويجب أن نستفيد من هذا التطور التكنولوجي السريع لجعل عالمنا العربي أكثر رخاء، ولا شك أن الإعلام الجيد يمكن أن يسهم في مواجهة التحديات التقليدية التي تواجه التنمية، وتحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانيات هذا التحول الرقمي، وبالنسبة للكثير من الناس، فإن الزيادة الحالية في القدرة على الحصول على التقنيات الرقمية تعني مزيدًا من الاختيارات وزيادة في وسائل الراحة، والاحتواء الاجتماعي والكفاءة والابتكار، مما يتيح إمكانية الحصول على التقنيات الرقمية ويفتح فرصًا لم تكن في الماضي في متناول الفقراء والمحرومين.

وهناك جانب كبير من السكان لديهم أكبر الفرص للاستفادة من تحسين وسائل الاتصال والحصول على المعلومات، ومع ذلك فمازال حوالي ٦ مليارات شخص محرومين من الإنترنت ذات النطاق العريض مما يحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة في الاقتصاد الرقمي.

ويستلزم تعميم إمكانية الحصول على التقنيات الرقمية، الاستثمار في البنية التحتية ومواصلة الإصلاحات التي تزيد من المنافسة في أسواق الاتصالات وتشجع الشراكات بين القطاع العام والخاص وتهيئ لوائح تنظيمية فاعلة.

والحقيقة أنه لن يتسنى الحصول على المزايا الكاملة للتحول في مجال المعلومات والاتصال ما لم تستمر البلدان العربية في تطوير صناعة الإعلام، وتستثمر في تعليم مواطنيها وتوفير المعلومات لهم، إضافة إلى التوسع في الاستثمارات التقنية والقيام بإصلاحات مؤسسية أوسع نطاقًا حتى يمكن أن تجني العوائد الرقمية في شكل نمو أسرع ووظائف أكثر وخدمات أفضل.

التكامل بين الإعلام الرقمي ووسائل الإعلام الأخرى

يعمل الاقتصاد الرقمي الجديد على نشر أنواع جديدة من نظم العمل والاتصال، لذا فإن الاقتصاد الرقمي الذي يتم تشكيله حاليًا نتيجة للتقدم التقني سيفجر أنواعًا جديدة من المنافسة، بحيث تجبر الدول النامية على إصلاح نفسها، للوصول إلى المعارف والابتكارات والتقنية، التي تتحدث عنها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، حيث يزيد التقدم الأحادي وهذه الاحتكارات التقنية للدول المتقدمة من عمق الفجوة والهيمنة شبه المطلقة للدول الغربية والشركات العالمية، مالم يحدث تطور سريع في تقنية الإعلام والاتصال.

وقد أتاحت التطورات التقنية والرقمية الكثير من الفرص الممكنة، كما فرضت عددًا من التحديات سواء على أجهزة الإعلام الحكومية، أو القطاع الخاص ممثلا في الشركات وغيرها من الكيانات الاقتصادية في بيئة الإعلام.

كما أحدثت التطورات التقنية المتلاحقة في مجال شبكة الإنترنت وثورة المعلومات والتقنيات الرقمية، تحولات اقتصادية هامة في صناعة الإعلام وبصفة خاصة في عمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع الإعلامي، وسبل التواصل بين المرسل والمستقبل. إلا أنه من ناحية أخرى شكل الإعلام الرقمي المتمثل في استخدام تقنية الإنترنت في نشر وتبادل الأخبار والمعلومات والاتصال من خلال الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالإنترنت بهدف التواصل الاجتماعي والثقافي والسياسي والإعلامي، أهم التحديات المعاصرة لصناعة الإعلام.

ويحتوي الإعلام الرقمي نوعًا جديدًا من سبل الاتصال، يحتوي على رسالة بمحتوى رقمي قد تكون نصية أو قد تكون صورة أو شريط فيديو، من خلال المرسل (المستخدم) إلى متلقٍ لها (مستخدم آخر) من خلال شبكة الإنترنت مما جعل بإمكان أي شخص أن يكون مرسلاً، ومنتجًا في نفس الوقت، ومحررًا لمحتوى أو معلقًا ومبدعًا.

ومن هنا يمكن القول أن هناك مساحات يمكن أن يتكامل فيها الإعلام الرقمي مع صور الإعلام الأخرى، وهو ما تتجلى في دور تقنية الإعلام الرقمي في تطوير وسائل الاتصال القديمة، وفي طرق تقديم المحتوى الإعلامي بالشكل الذي يجذب جمهورًا أوسع، فجعلتها أكثر انتشارًا، وقد تغيرت الجرائد والمجلات بظهور مستحدثات جديدة في نظم الطباعة، وفي أساليب التحرير والإخراج.

العالم في منتصف أعظم ثورة معلومات واتصالات في تاريخ البشرية و٤٠٪ من سكان العالم يتصلون بالإنترنت

الدور التنموي للإعلام

يمثل الإعلام أهم أشكال التفاعل الإنساني إذ يقوم على نقل الأخبار، والآراء، ونشر المعلومات وتوسيع نطاق المعرفة، مستهدفًا إحداث تحول لدى المتلقي، من أفراد وجماعات، مما يجعله أداة في بعض الأحيان في يد القوى السياسية، اعتمادًا على قدرته على الترويج لفكرة ما باتجاه تعميمها وتحقيقها.

وتقوم صناعة الإعلام بعدد من الوظائف الأساسية للاتصال تتمثل في نشر المعلومات والمعارف، في وقت كثرت فيه مصادر المعرفة، ومما لا شك فيه أن عملية التنوير لجانب كبير من أفراد المجتمع تعتمد على الوسائل المسموعة والمرئية أكثر منها على الوسائل المقروءة.

من ناحية أخرى يسهم الإعلام المستنير في زيادة إنجازات التنمية من خلال دوره في تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية. كما يقوم الإعلام التنموي بأدوار اجتماعية وسياسية وثقافية، فمن الناحية الاجتماعية يقوم بتوسيع الآفاق الفكرية، ولفت انتباه أفراد المجتمع إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيمًا ومعايير ومعتقدات اجتماعية متجددة، ومن الناحية الثقافية يسعى في خلق الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية، وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربية جنبًا إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن التنمية البشرية، أو الإنسانية Human Development تركز على توسيع الخيارات من خلال زيادة المعارف وتوسيع المدارك، وزيادة فرص تحسين المعيشة. وهكذا فالإعلام التنموي يهدف إلى خدمة قضايا المجتمع وتحقيق أهداف وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع

الأساسية ومصالحه الحيوية. ويسهم أيضًا في ترسيخ الوعي الحقيقي بالتنمية القائم على المصارحة وتقديم الحقائق ومن ثم تبني الخطط التنموية.

انعدام أو ضعف البنية الأساسية للاتصال، وثالثًا تعدد الموانع القانونية وهذا مرتبط أساسًا بطبيعة الأنظمة السياسية التي لا تعتمد في أغلبية الدول العربية على قاعدة المشاركة والتتابع الديمقراطي، ورابعًا قلة الموارد البشرية ممثلة بقلة الأطر البشرية المهيأة، علميًا من صحافيين ومخططين وإداريين وإعلاميين...إلخ. كما يضاف إلى هذه السمات بعض القضايا المنتشرة في الوطن العربي كالأمية، واختلال التوازن بين المدن والأرياف، وندرة القراءة والكتابة، وانعدام صناعة وطنية لوسائل الإعلام - دخول الإعلام العربي بشكل أولي مرحلة الإعلام المتخصص. بوصفه تطورًا طبيعيًا للسياق المعرفي والتاريخي والاجتماعي. وذلك مع تزايد الحاجات الإعلامية لمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية، واتساع حلبة المنافسة في المجتمع، وتشابك الأحداث السياسية والاقتصادية في عصرنا الحالي.

٧ أسر من بين كل ١٠ من الـ ٢٠ الأكثر فقرًا لديها محمول وأولوية الهاتف تسبق مياه الشرب و المرحاض

تحديات الإعلام العربي: تعترض مسيرة الإعلام العربي تحديات مهنية، وتكنولوجية، وثقافية. وتحتل التحديات المهنية جانبًا مهمًا في تفكير الإعلاميين لارتباطها بواقع المهنة والتشريعات الناظمة لها، بالإضافة إلى مجمل الخطط الإعلامية. فهي تتمثل بالضغوط المهنية والإدارية التي تؤثر في بيئة العمل الإعلامي سواء من ناحية مشاركة الإعلاميين في وضع السياسات الإعلامية وصنع القرار، أو مستوى الأداء وعلاقات العمل وغياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهني، وعدم توافر ضمانات لممارسة المهنة من خلال التشريعات التي تحقق الحماية المهنية للإعلاميين، وعدم مواكبة عصر المعلومات، علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التي تميل إلى المعالجة السطحية، والمبالغة، والإثارة.

فالمهمة الأساسية للتخطيط الإعلامي في مجال التنمية هي تزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها. وبقدر ما يقدم الإعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها، وهذا ما يسمى باسم (الهندسة الاجتماعية للإعلام الجماهيري). خاصة وأن الدور ينصب على كيفية توجيه الجماهير لخدمة الرخاء ويكمن المنطلق الأساسي للتخطيط الإعلامي في إدراك الاتجاهات المتعارضة لأفراد المجتمع وجماعاته الصغيرة. وعندما ينجح الإعلام في توحيد الاتجاه بين الأفراد والجماعات فإن المحصلة ستكون توحيد أفراد وجماعات المجتمع نحو هدف واحد عام للمجتمع أو عدة أهداف إننا نفتقد إلى إعلام تنموي عربي حقيقي، ومنظومة إعلامية عاملة في هذا المجال تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية وفاعلة ولها حضور قوي في المجتمع وتمتلك سياسات تنموية واضحة ومحددة.

الشراكة بين الحكومة والإعلام الخاص

لم يعد الإعلام مجرد خدمة لتوجيه أفراد المجتمع وتعبئتهم وتوجيههم باتجاهات محددة، وذلك في ظل العولمة وعالم القرية الواحدة ووسائل الاتصال الخلوية، وسبل التواصل الاجتماعي المعاصرة.

لذلك ندعو لنوع من الشراكة بديلا لمحاولة الهيمنة، بحيث تتسع النظرة الرسمية تجاه منظومة الإعلام، وتحولها من التركيز على وجهة النظر الرسمية فحسب، إلى منبر يتسع لتباين الأفكار وتعدد الرؤى، وتكوين منظومة حديثة للرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة بما يعكس التعدد في وجهات النظر.

كما تقوم الشراكة بين الحكومة والإعلام الخاص على إيجاد نوع من التوافق بين مضمون المواد الإعلامية والواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الوطن العربي، بما يساعد على حل المشكلات التي تواجه هذه المجتمعات العربية وخصوصًا تلك التي تعوق عملية التنمية.

ففي مجال السياسات الإعلامية ينبغي الانطلاق من فلسفة تحدد أهداف العملية الإعلامية من خلال نظام ديموقراطي يكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار، وترتكز هذه السياسات على هدف محدد وهو التنمية البشرية التي تتيح النمو الاقتصادي بجانب التنوير وزيادة المعارف جنبًا إلى جنب.

وفي إطار السياسات التنفيذية: يجب التركيز على تحديد الأولويات وإبراز المضمون، وتدعيم القيم الإيجابية، وعدم التقليد الأعمى، والاهتمام بالاحتياجات التنموية والفعلية وإبراز طابعها المحلي وإقامة علاقات تعاون بين أجهزة الدولة المسؤولة عن خطط التنمية والأجهزة الإعلامية، وإزالة القيود المفروضة على المواد الإعلامية، وتسهيل تدفق المعلومات، وتهيئة العاملين للتدريب، ومحاولة التعرف على تجاوب الجمهور مع وسائل الاتصال.

كما يبرز دور الدولة في دعم منظومة الإعلام والاتصال من خلال إعداد الكوادر الإعلامية وصقل خبراتها، إذ أن نجاح المؤسسة الإعلامية مرهون بتوفر قيادات واعية لدور الإعلام

التنمية تتطلب قيمًا ومعايير متجددة والظروف المواتية لدعم التحولات الاجتماعية وتطور التعليم .. وهنا دور الإعلام

كصناعة خدمية ذات رسالة مجتمعية، ويتم ذلك من خلال إنشاء مراكز للتدريب، وتسهيل الحصول على المعلومات والتعامل معها بالمتابعة والتحليل والاستنتاج، وتحرير منابر الإعلام من القيود ومن أساليب العمل التقليدية.

إدارة المؤسسات الإعلامية

ولضمان نجاح المؤسسات الإعلامية يشترط على المنشآت الخاصة العاملة في مجال الإعلام، أن تقدم دراسات جدوى اقتصادية، تتضمن الربحية التجارية، بجانب العائد الاجتماعي، مثلها في ذلك مثل باقي المنشآت العاملة في المجالات الإنتاجية المختلفة، الصناعية، والزراعية والاتصالات وغيرها، حيث يشترط على المؤسسات الإعلامية الخاصة والحكومية والمشتركة، أن تقدم دراسة جدوى اقتصادية شاملة على الربحية التجارية والعائد الاجتماعي قبل الحصول على التراخيص اللازمة للعمل.

على أن يشمل التحليل الاجتماعي للتكاليف والعائد، Social Cost Benefit analysis التأثير على منظومة القيم والتقاليد، والتأثير المعرفي والوجداني، وهي ما يمكن قياسها من خلال المحتوى الإعلامي، ونوعية البرامج المقدمة، والرسائل والفئات المستهدفة، وما تحدثه تلك البرامج من تأثير على تلك المنظومة.

وضع أطر تنظيمية للعمل الإعلامي

يتطلب نجاح الرسالة الإعلامية تطبيق نوع من التخطيط التأثيري الذي تقوده الدولة ويشارك فيه القطاع الخاص، حيث يتم من خلاله وضع خطة وطنية وبرامج إعلامية استرشادية، تنطلق من الأهداف الوطنية، بجانب أهداف الربحية التجارية، بحيث لا يكون استهداف تعظيم الأرباح على حساب أهداف التنوير، ونشر المعرفة، وغرس القيم والتأثير الإيجابي على الوجدان العربي.

ونظرًا لأهمية رسالة الإعلام ودوره التنموي، فإن تنظيمه ووضع الأطر العامة للنشاط الإعلامي مسألة حيوية، ويجب أن يخضع القطاع الإعلامي مثل بعض قطاعات النشاط الاقتصادي ذات التأثير على الاستقرار المالي مثل البنوك لما يعرف بالتنظيم المحكم Over regulated، حيث أن الاستقرار المجتمعي لا يقل أهمية عن الاستقرار المالي، والمحافظة على منظومة قيم المجتمع لا تقل أهمية عن المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي.

ولا يفهم من وضع أطر تنظيمية للحفاظ على هوية المجتمع وقيمة، مصادرة حرية الرأي وتنوع الفكر، والانفتاح على العالم الخارجي، وتطوير العمل وزيادة القدرات التنافسية للمؤسسات الإعلامية، وملاحقة ما يحدث في العالم من تطورات.

تعقد تقنيات الاتصال والحاجة إلى الكيانات الكبيرة

أصبحت هناك حاجة ماسة للاعتماد على الكيانات الكبيرة، تأخذ شكل شركات مساهمة، سواء كانت خاصة أو مشتركة تسهم فيها الدولة، من خلال حصة معينة في رأس المال، حتى يمكن مقابلة الاحتياجات التمويلية الكبيرة لتلك الكيانات.

ويرتبط ذلك بما أدى إليه التطور التقني للاتصالات والمعلوماتية من ظهور وسائل وتطبيقات وسبل اتصال حديثة ومكلفة، من خلال ما يعرف بالتقنية الجديدة للإعلام والاتصال المتصلة بأجهزة الحاسوب، والتي تؤثر على العديد من المجالات وذات تطبيقات متنوعة وتجمع بين الكلمة المكتوبة والمنطوقة، والصورة الساكنة والمتحركة وبين الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأرضية أو الفضائية.

كما أصبحت جميع أنواع التقنية المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات تتم في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم في الاتصالات.

وتشمل التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال عمليات تشغيل المعلومات والتي تتناول المعالجة والتوزيع الآلي للمعلومات، إضافة إلى نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد.

لقد أصبحت تقنية الإعلام والاتصال تشكل قطاعًا اقتصاديًا هامًا في مجمل النشاط الاقتصادي، ورغم ما يتسم به القطاع من تقنيات عالية في التشغيل إلا انه يتيح آفاقًا كبيرة للتشغيل، وزيادة الإنتاجية، حيث يعمل به قطاع كبير من القوة العاملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي مختلف مجالات إنتاج المعلومات ومعالجتها وتوزيعها.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية - مصر

الإعلام العربي المنكفئ غير الموحد في مواجهة سيطرة اللوبي الإسرائيلي

جامعة الدول العربية: إعلام محدود التأثير وإخفاق في وضع منهج للإعلام العربي

تعد جامعة الدول العربية أقدم منظمة دولية قامت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تأسست قبل منظمة الأمم المتحدة بشهور. وتأسست هذه الجامعة في القاهرة عاصمة مصر في ٢٢ من مارس عام ١٩٤٥م بعدما مست الحاجة لمظلة توحد البلاد العربية على القضايا العربية والإسلامية، وتسهل التنسيق والتعاون بين الدول العربية. وتضم هذه الجامعة دولاً في آسيا وإفريقيا ويعتبر أعضاؤها دولاً عربية. وتعتبر جامعة الدول العربية المنظمة التي تتحمل نيابة عن الدول العربية مسؤولية الإعلام العربي في العالم، وتعتبر بحكم وضعها المعترف به دوليًا منظمة دولية حكومية وهي أيضًا منظمة قومية بحكم الظروف التي أحاطت بها من ظروف سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية.

حسين عبد المطلب الأسرج

وقد كانت الجامعة العربية بمثابة منتدىً لتنسيق المواقف السياسية للدول الأعضاء، وللتداول ومناقشة المسائل التي تثير الهم المشترك، ولتسوية بعض المنازعات العربية والحد من صراعاتها، كما مثلت الجامعة منصةً لصياغة وإبرام العديد من الوثائق التاريخية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين بلدان الجامعة. وقد لعبت الجامعةُ العربيةُ دورًا هامًا في صياغة المناهج الدراسية، والنهوض بدور المرأة في المجتمعات العربية، وتعزيز رعاية الطفولة، وتشجيع برامج الشباب والرياضة، والحفاظ على التراث الثقافي العربي، وتعزيز التبادلات الثقافية بين الدول الأعضاء. كما تشجع الجامعة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة وتعاطي المخدرات، وللتعامل مع القضايا العمالية، ولا سيما بين القوى العربية العاملة في المهجر.

وعلى الرغم من ذلك فإن إعلام الجامعة العربية محدود التأثير ، وقد أخفقت في وضع سياسة ثابتة يعتمد عليها البرنامج الإعلامي العربي ،وأكثر من ذلك فإن جامعة الدول العربية ليس فقط تواجه الانتقادات من الدول الأخرى، بل ليس لها شعبية لدى معظم الشعوب العربية بسبب أنها فشلت في حل الكثير من القضايا العربية ولعل أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال الكيان الصهيوني للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨م، وعام ١٩٦٧م، والتدخل الأمريكي بالعراق والصراعات في ليبيا واليمن ومشكلة الشعب السوري الذي أصبح يعاني اللجوء والتشريد في دول العالم.

ومنذ أن اجتاحت موجة الاحتجاجات عددًا من الدول العربية في عام ٢٠١١م، كان لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة منها الفضل في توحيد الناس وتنشيط المناخ العام الذي كان عديم الجدوى، فضلاً عن المساهمة في إسقاط الحكومات. والغريب أن الجامعة لم تلعب أي دور يذكر في هذه الثورات أو ما سمي بالربيع العربي. ولم تستطع الجماهير خارج العالم العربي تمييز الأخبار النزيهة عن المنحازة. وعجز نظام الإعلام العربي في المجال الدولي عن القيام بأي دور متميز لشرح القضايا العربية أو استقطاب الآخرين للوقوف مع العرب في أي شأن من شؤونهم بل أن هذا الإعلام عجز عن التعامل مع الأزمات التي مرت بيننا وبين الغرب، وأبرز مثال لها الحملة المعادية للعرب والمسلمين التي تشنها بعض وسائل الإعلام الخارجية، والسعي الحثيث لنشر صورة مغلوطة عن العرب والمسلمين وإلصاق ظاهرة الإرهاب بالإسلام.

ولا شك في أن من أهم التحديات التي تواجه الإعلام العربي حالة الانقسام في الوطن العربي، وغياب لغة التضامن والتوحد والاتفاق على سياسة توافقية عامة في مواجهة التحديات الخارجية إزاء القضايا العربية والإسلامية، وهو ما انعكس سلبًا

"الجامعة" لم تلعب أي دور في ثورات الربيع العربي وغاب الإعلام الرسمي العربي من الساحة وعجز عن شرح قضايانا

على الإعلام العربي بوجه عام، والإعلانات الوطنية والمحلية التي زادت من حدة الانقسام التي تزيد من حجم الدعاية الدولية والإسرائيلية التي تستطيع الوصول إلى جبهتنا القومية والإسلامية عدا عن القطرية بسهولة ويسر وانسياب.

ومن عيوب الإعلام العربي في مجمله أنه يشكو من ضعف مؤسساته ومن قلة العناصر البشرية المتخصصة والمدربة القادرة على العمل في المجال العالمي ويشكو أيضًا من تسلط الرقابة عليه ، ومن التضييق على العاملين فيه ، وإذا كان بعض الحل يكمن في تدريب الإعلاميين ورفع مستوى تأهيلهم المهني والالتزام بالأساليب العلمية في كل ذلك ، فإن البعض الآخر من الحل يكمن – دون شك – في إتاحة الحرية بالمؤسسة الإعلامية وللعاملين فيها على السواء وهي الحرية المسؤولة التي تنبذ الفوضى وتفسح المجال أمام الحوار الديمقراطي لتنضج الأفكار والرؤى وتضع مصالح الأمة العربية والحفاظ على قيمها وأصالتها في المقام الأول فالإعلام بوسائله المتعددة يؤثر تأثيرًا كبيرًا في توجيه الرأي العام ، وهو وسيط التغيير الذي يخلق وعيًا لدى المجتمع بمقومات التقدم فيه .

إن تفوق وسائل الإعلام الدولية الغربية علينا كعرب يرجع إلى سيطرة اللوبي الإسرائيلي على كثير من هذه الوسائل العالمية إضافة إلى عجز وضعف الإعلام العربي في المجال الدولي عن القيام بدور مؤثر أو مقنع أو عقلاني يمكن أن يواجه به المزاعم والأكاذيب التي عادة ما نثور لأجلها ثم نهدأ دون تحقيق أهداف أو تحصيل نتائج محددة وعادة ما تكون لغة التخاطب من جانب واحد كمن يتحدث إلى نفسه وبلغته دون الوصول إلى الآخر وإقناعه.

فالخطاب الإعلامي العربي الذي يمكن تسميته تجاوزًا كذلك ليس واحدًا بل متباينًا بتباين الأنظمة العربية مع هذه السياسية أو تلك، وحتى الخطاب الواحد الذي تنتجه الوسيلة العربية الواحدة يشكون من ضعف تجانسه وتكامله أو تناقصه لعدم استناده إلى هدف أو غاية واحدة واضحة ومحددة.

وفي ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية فإن جامعة

الدول العربية منوطة بوضع خارطة طريق عربية للإعلام لتعزيز دوره وتبني برامج للتوعية الإعلامية وفق سياسة إعلامية عربية متواصلة وحشد الرأي العام العالمي ومناهضة إجراءات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية ضد الفلسطينيين .والتصدي لظاهرة الإرهاب بهدف تضافر الجهود الإعلامية للدول الأعضاء لمواجهة الإرهاب والذي بات خطرًا يهدد استقرار وأمن المنطقة والعالم ، والإسهام بقوة في تجديد المضامين الإعلامية فيما يخص مواجهة الإرهاب حيث أن الإعلام أصبح سلطة مؤثرة للغاية وهو الفضاء الذي يتم من خلاله تشكيل العقول.

وقد كانت خطوة موفقة من الجامعة إعادة عمل اللجنة الدائمة للإعلام العربي بعد أن تم الغاؤها عام ٢٠١١م -وهي لجنة فنية أنشئت في عام ١٩٥٩م، من قبل مجلس جامعة الدول العربية على غرار اللجان الدائمة المنصوص عليها في النظام الداخلي، وتتشكل من رؤساء أجهزة الإعلام من كبار رجال الاختصاص في هذا الشأن في حكومات الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم. وتختص اللجنة الدائمة للإعلام العربي بوضع الخطط والاستراتيجيات العامة لسياسة الإعلام العربي، ودراسة الخطط والبرامج والدراسات ومشاريع العمل العربي المشترك في مجال الإعلام والمحالة إليها من قبل المجلس، ومناقشة المشاريع والبرامج المقدمة من قبل الأمانة الفنية للمجلس ورفع التوصيات بها إلى المكتب التنفيذي- وينتظر من اللجنة أن تكون آلية فعالة لمتابعة ووضع خطط جديدة للتحرك الإعلامي العربي في الخارج بهدف التصدي للحملة المعادية للعرب والمسلمين التي تشنها بعض وسائل الإعلام الخارجية، والسعي لتصحيح الصورة المغلوطة وإبعاد ظاهرة الإرهاب عن الإسلام. كما ينتظر من اللجنة أن تسهم في صياغة استراتيجية إعلامية عربية بهدف إعادة بلورة رؤية شاملة تتماشى ومتطلبات تطوير أداء الإعلام العربي لتمكينه من خدمة قضايا أمته الجوهرية ومواجهة التحديات التي تهدد المنطقة العربية في الوقت الراهن.

إن الإعلام أمانة ومسؤولية، والمؤسسة الإعلامية كالمؤسسة التربوية من حيث أثرها في تشكيل بنية المجتمعات ورسم ملامحها، وقد يتفوق أثر المؤسسة الإعلامية على التربوية نتيجة عوامل مختلفة، منها طبيعة المادة التي تقدمها كل منهما ومدى مناسبتها لأهواء المتلقين.

وإذا كانت الجامعة قد عجزت خلال السنوات الماضية في مواجهة عدد من القضايا والمشكلات التي واجهت الأمة العربية سواء داخليًا أو خارجيًا فهي لأنها تمثل حكومات عربية لها توجهات مختلفة ولا يحكمها مبدأ وحدة الصف كما أن هناك قوى خارجية تحاول إضعاف دور الجامعة العربية حتى تظل ضعيفة لا يمكن أن تتخذ قرارًا يجمع عليه العرب، وإن هذه القوى لها مصلحة في استمرار وضع الجامعة العربية ضعيفًا لا حول له ولا قوة. ليس عيبًا الاعتراف بأن الجامعة العربية بوضعها الراهن لا تستطيع القيام بدور فاعل لأنها مقيدة بتوجهات وإرادتها متفرقة بين مجموعة إرادات كل منها يجذبها إلى ناحية أخرى بسبب غياب استراتيجية عربية موحدة وعدم وجود رؤية مشتركة للقضايا والموضوعات التي تهم الأمة العربية والتي تمس مصالحها القومية العليا . وبالتالي فإن الأمة في حاجة اليوم إلى إعادة صياغة استراتيجية قومية مشتركة يتفق عليها الجميع هدفها الحفاظ على المصالح العربية العليا ودعم وحدة الصف وقبل ذلك تحقيق مصالحة عربية . عربية تقوي الجامعة العربية وتقوي مؤسساتها في مواجهة الأخطار والدفاع عن المصالح العربية العليا. وتحويل الإعلام العربي من إعلام متخصص إلى إعلام مشارك تنموي يهدف إلى التسويق الاجتماعي لقضايا التنمية العربية. ويحافظ على الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية في عصر العولمة وإنماء شخصية المواطن العربي في إطار متوازن من الأصالة والمعاصرة. ويسعى إلى الاهتمام باللغة العربية الفصحى باعتبارها من أبرز مقومات الأمة العربية لتحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، ووسيلة التعبير الأساسية للإبداع العربي في كل الميادين.

الإعلام العربي يشكو من ضعف مؤسساته وقلة عناصره المتخصصة والمدربة القادرة على المنافسة وشدة الرقابة

وأخيرًا، فإن من أهم مسارات إعادة بناء النظام الإعلامي العربي في ضوء التحديات التي تشهدها أمتنا العربية، هو أولاً: المسار التشريعي، وهو يتعلق بتغيير جذري ديمقراطي وجوهري لمجمل القوانين المرتبطة بحرية الصحافة والتعبير عمومًا، والمرتبطة بالإعلام المرئي والمسموع على وجه الخصوص. ثم ثانيًا: إعادة بناء النظام الإعلامي القومي والحكومي على أساس تحويله من نظام الإعلام الموجه التابع تبعية مطلقة للدولة إلى نظام إعلامي محصن من التدخل السياسي الحكومي في سياساته التحريرية والبرامجية، أيًا كان نوع الحزب الحاكم أو الحكومة القائمة، وتوفير منبر حرّ لكل وجهات النظر السياسية والثقافية ولأطراف الحياة العامة، وهم الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني.

* كاتب وباحث اقتصادي

مواجهة التضليل الإعلامي .. مسؤولية جماعية تتطلب حلولاً متكاملة

الإعلام الأمني والشائعات عبر الشبكات الاجتماعية: رؤية للمواجهة

أدت التطورات الراهنة في مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية والإقليمية والقُطرية (المحلية) خلال السنوات الأخيرة إلى تغيرات واسعة في مفهوم الأمن ووسائل تحقيقه، فقد اتسع المفهوم بحكم تعقد الأنشطة الإنسانية وتعدد مصادر تهديد الاستقرار والأمن في المجتمع الواحد، بل وارتباط أمن المجتمع بغيره من المجتمعات المجاورة والأوضاع المتصاعدة في المجتمع الدولى والتطورات التكنولوجية المتلاحقة.

أحمد طاهر

ونظرًا لهذا الاتساع في المفهوم، فلم تعد مهمة تحقيقه مسؤولية جهة أو مؤسسة ما في المجتمع، بل أضحت مسؤولية مؤسسات عدة بشكل مباشر ومتواصل، مع الأخذ في الحسبان أن هذا التداخل لا يعني أن تقف المؤسسات الأمنية على قدم المساواة مع غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى في تعاملها أو نظرتها للأمن بمفهومه الشامل، بل تظل المؤسسة الأمنية هى الأكثر تأثرًا بأى اختلال وظيفى تكون له آثاره على استقرار الأوضاع في المجتمع أو المساس بالأمن بأى مفهوم، كما تظل أيضًا حجر الزاوية في الربط والتنسيق بين مختلف المؤسسات التى تؤثر وظائفها في أمن المجتمع وفق المفهوم الشامل له، دون أن يعني ذلك احتكار المؤسسات الأمنية وحدها مهمة تحقيق الأمن وفق هذا المنظور.

على الجانب الآخر، يُعد الإعلام دعامة من دعامات الحياة وقوة أساسية في أي مجتمع، تحافظ على تماسكه واستقراره، فقد كان للإعلام دورًا مهمًا عبر مراحل تطور وسائله المختلفة بدءًا من الندوات والمناظرات والمجالس والمنتديات والكتب والدراسات حتى المسرح كان وسيلة إعلام فاعلة، مرورًا بما شهده من تطور تمثل في ظهور الإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء والفضائيات وصولاً إلى وسائط الإعلام الإلكترونى التى جاءت نتيجة ظهور مستجدين تكنولوجيين هما "الإنترنت والتليفون المحمول".

ولا شك أن هذين المستحدثين أثرا في مجال الاتصال الشخصي بين الأفراد، تمثل في اضافتهما لشكل جديد من الاتصال وهو الاتصال المرتبط بوجود أداة تكنولوجية تتوسط العلاقة بين طرفي العملية الاتصالية فلا تجعلها تقوم على قاعدة الاتصال الشخصي المباشر، ولا تأخذ سمة الاتصال الجماهيري، وقد أطلق على هذا النوع اسم "الاتصال الوسيط" (C.M.C) Computer mediated communication ومن أبرز سمات الإنترنت كوسيط اتصالي هي سمة التفاعلية، حيث أنها ساعدت على تحقيق التزامن والحالية في رجع الصدى من خلال بعض أدواتها الاتصالية لغرف الدردشة (Chatting)، أو من خلال المحادثات الجماعية Multi User Dungeons (MUDS).

إلى جانب ذلك، تم تغيير مفهومي الزمان والمكان اللذين يعتبران أساسًا للعلاقات الاجتماعية، إذ أُتيح التواصل مع أي شخص في أي مكان من دون التواجد المادي له بأقل تكلفة مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى.

ولا شك أن هذا التطور الذي حدث في المجالين معًا الأمن والإعلام، تطلب البحث عن آلية جديدة تحقق التوازن المطلوب بين الطبيعة المتناقضة لكليهما، ففى الوقت الذي يتسم فيه عمل الأجهزة الأمنية بالتكتم والسرية إزاء مواقف تتطلب الصراحة والوضوح، نجد أن عمل الأجهزة الإعلامية يتسم بالانتشار والذيوع وكشف الحقائق والمعلومات كافة وتناقلها على نطاق واسع، وهو ما أدى إلى ظهور موقف متزن يعمل على النقل الصادق للحقائق والمعلومات مع مراعاة الأوضاع الحساسة التى تتطلب الحيطة والحذر.

تطور مجالي الأمن والإعلام يتطلب البحث عن آلية جديدة تحقق التوازن المطلوب بين الطبيعة المتناقضة لكليهما

ولذا، جاء الإعلام الأمنى ليلعب دورًا مهمًا في مجال الأمن وتقريب المسافات وردم الهوة ما بين الإعلام والأمن، ولإيصال المعلومة الأمنية ولتزويد المتلقي بالمعارف الأمنية والمعلومات التي ظلت حكرًا على الأجهزة الأمنية والأنظمة الحاكمة فترات طويلة من حياة المجتمعات، فكان الناس عرضه للشائعات والأحاديث المتناقلة التي يعتريها الزيادة والنقصان دائمًا. ومن هنا لعب الإعلام الأمني دورًا مهمًا في خلق الوعي المجتمعي بحجم المخاطر والتحديات التي تواجه المواطنين، بما يضمن حمايتهم من الوقوع في الجريمة من ناحية، ووقوفهم على الوقائع الحقيقية لما يجري حولهم دون تهوين أو تهويل من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق، يستعرض هذا التقرير لدور الإعلام الأمنى في التصدي للشائعات والاكاذيب التي تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعى، في محاولة للخروج برؤية عملية تتعاظم من خلالها كيفية مواجهة التداعيات السلبية لانتشار الشائعات والأكاذيب على أمن المجتمع واستقراره، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً-الإعلام الأمني... الدور والأهمية:

أضحى الإعلام الأمني مفهومًا إعلاميًا متخصصًا في المجتمعات الحديثة، يمتلك غايات وقائية واجتماعية ويقوم بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها، فهو يلبي حاجات اجتماعية تسهم في التوعية والتثقيف والتوجيه والإرشاد للوقوف بوجه الظواهر والمتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الفكر والسلوك والقيم. إلا أنه لا يمكنه تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود باقي المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها.

ولا شك أن للإعلام الأمني دورًا مهمًا في بناء الأمن الوطني للدولة ووضع استراتيجيتها، من خلال دوره المؤثر في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع والإسهام في مناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل وله رسالة مهمة في مواجهة الغزو الفكري والثقافي المعادي. ويبرز دور الإعلام الأمني بشكل واضح، وقت الحرب، من أجل مواجهة الدعاية المضادة والحرب النفسية. فضلاً عن ذلك، يقوم الإعلام ببعض الأدوار المميزة مثل بث التوجيهات ونشر التعليمات للجماهير بهدف التعامل مع نتائج

الأزمات، والحرص على مراقبة الجماهير المستهدفة وملاحظة التغيرات التي قد تحدث في أوساطها لمواجهة ما قد تثيره الأزمة، كما يعمل على ربط المعلومة بسياق الأحداث المعاصرة، وتزويد الجماهير بالمعلومات الكاملة التي تحد من انتشار الشائعات والأخبار حول الأزمات المختلفة.

فضلاً عن ذلك، يقوم الإعلام الأمني بدور كبير في الحفاظ على مقومات الأمن الوطني، من خلال تعامله الإيجابي مع مهدداته بدءًا من تنمية الشعور بالثقة بالنفس في تحمل مسؤولية أمن الوطن والحفاظ على أمنه المجتمعي مرورًا بما يذاع من قضايا عبر وسائل الإعلام المختلفة، وصولاً إلى كل ما يُنشر من قضايا وأحداث في مجال الأمن القومي.

ولضمان أن يؤدي الإعلام الأمني دوره الايجابي، يتطلب ذلك وضع خطط مدروسة مرتكزة على جملة من المبادئ والقيم والثوابت التي تحقق المزيد من الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما، ومن ثم تشكل رؤية واحدة ولغة موحدة، تستطيع أن تتفاعل لتؤدي توعية حسنة وتوجيهًا وإرشادًا سليمًا، ما يضمن تهيئة رأي عام مستنير وواع إزاء نشاط رجل الأمن ودوره في المجتمع من ناحية، وتعزيز جهود الوقاية وإقرار الأمن من ناحية ثانية.

المشكلة الحقيقية تتمثل في فكر مستخدمي الرسائل والأخطر هو التوظيف الممنهج في استهداف أمن الدول

ثانيًا-الشبكات الاجتماعية بين "مواطن النت" ومقتضيات الأمن القومي:

في ضوء التزايد الكبير في أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت بصفة عامة والشبكات الاجتماعية على وجه الخصوص، فقد ظهر ما أطلق عليه "مواطن النت" Netizen والتي تشير هنا للفرد النشط في مجال استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي للمشاركة والتأثير في قضايا الشأن العام.

لذلك أضحى من الأهمية بمكان رصد المؤثرات على الأمن الوطني، أخذًا في الاعتبار أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تشكل في حد ذاتها تهديدًا لهذا الأمن وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في فكر مستخدميها والقائمين عليها، والأخطر في ذلك هو التوظيف الممنهج لها في استهداف أمن واستقرار الدولة، مثلما لا تشكل المنابر الدينية خطورة على الأمن الوطني وإنما ينصرف الأمر إلى فكر من يقف عليها، وهكذا الأمر بالنسبة للصحيفة وأقلام كتابها.

وإذا كان صحيحًا أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت أداة لا غني عنها للتواصل وتبادل المعلومات بين أفراد المجتمع في عصرنا الحالي وكأي وسيلة اتصال يكون هناك مرسل للمعلومة ومتلق، إلا أن ما ميز هذه المواقع أن المتلقي هو جميع المستخدمين لتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي سواء من خلال أجهزة الكمبيوتر أو التليفون المحمول وهو ما يعني أن كتابات المستخدم أو صاحب الحساب يصبح بمثابة إذاعة لها على الهواء مباشرة لكل مستخدمي هذه التطبيقات وهو الأمر الذي قد يمثل تهديدًا لبعض أصحاب المهن والوظائف الحساسة دون قصد، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن مواقع التواصل الاجتماعي وغرف المحادثات التي غزت المجتمعات لها بعد سلبي وخطير للغاية على المجتمع ككل وعلى العاملين في الأجهزة الحساسة كالشرطة والجيش المستخدمين لهذه التطبيقات والمواقع بشكل خاص من خلال استخدام الأطراف الأجنبية لهذه المواقع في التعرف على آرائهم حول مختلف القضايا عبر مشاركتهم وحتى ما يكتبونه من تعليقات، ناهيك عن إمكانية استخدام هذه المواقع في التعرف على دوائر معارفهم وأصدقائهم للوصول بشكل أو بآخر إليهم، حيث تمثل هذه المواقع منجمًا معلوماتيًا للأجهزة المخابراتية الأجنبية يمكنهم من خلال متابعة أنشطة المستخدمين من العاملين في أجهزة الدول التعرف على الاتجاه العام للفكر التكتيكي أو الاستراتيجي لهذه الجهات والعاملين بها، بل والدولة بشكل عام.

نخلص من ذلك إلى القول أنه إذا كانت هذه القنوات قد وجدت في الأساس لخدمة المجتمعات وزيادة التواصل، لها أيضًا مميزات عديدة في المعاملات التجارية، إلا أن لها عددًا من السلبيات التي تنجم عن سوء استخدامها من قبل الأفراد، ومن ذلك استخدامها في التحريض على إشاعة الفوضى وارتكاب جرائم متنوعة، ومن بينها الجرائم الماسة بأمن الدولة عن طريق إيصال الأخبار والصور التي من شأنها الإضرار بالمصالح الوطنية، والتحريض على كراهية نظام الحكم، ونشر الأخبار والصور المزورة المنسوبة كذبًا إلى الغير والتي من شأنها اضطراب السلم الأهلي، والتحريض على ارتكاب الجرائم الجنائية، أو على ازدراء طائفة من الناس. كما أن هناك جرائم أخرى ترتكب تحت مظلة وسائل التواصل الاجتماعي ومنها إهانة رئيس الدولة أو علمها أو شعارها الوطني، وإهانة دولة أجنبية أو منظمة دولية أو رئيسها أو ممثلها أو علمها أو شعارها الرسمي، والمساس بإحدى الملل أو التحقير من شعائرها، وغير ذلك.

وفي ضوء تلك التطورات وما تولدت عنها من مخاطر، أضحى مطلوب من الأجهزة الأمنية، قدرًا أكبر من الشفافية عبر تمكين المواطن من الوصول للمعلومات الصحيحة، لمعرفة ما يحدث داخل مطابخ السياسات العامة. كما ينبغي أن تتسم عملية صناعة

السياسة العامة بالروح التعاونية بحيث يصبح مواطن النت جزءًا أصيلاً من عملية صنع السياسات،عبر توسيع دائرة المشاركة في عملية صنع تلك السياسات عن طريق المساهمة في الحوار واقتراح البدائل، مما يؤدي إلى توسيع دائرة المشاركين في صنعها، إذ أن نجاح أية حكومة يتوقف على قدرتها على التواصل مع مواطنيها وإشراكهم معها فيما تضع من استراتيجيات، وإلا فتح الباب واسعًا أمام الشائعات والأكاذيب ومروجي الفتن والمزيد من الذين يسعون للمعرفة والمعلومة فلا يجدوها لدى مصادرها الموثوقة وهو ما يعزز أهمية ودور أجهزة الإعلام الأمني فيما تقوم به من دور.

ثالثا-الشائعات وتعددية المخاطر:

الشائعة ظاهرة عرفتها المجتمعات في مراحل تطورها المختلفة، إذ مرت عملية انتشار الشائعات بعدة مراحل، ففي السابق كانت الشائعة تنتشر على المستوى الأرضي من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى ومن فرد لآخر، إلا أنها اليوم أصبحت تنتشر فضائيًا، بما يمكن القول ولادة نوع جديد من الشائعات نطلق عليه "الشائعة الفضائية/ الالكترونية cyber rumor، حيث يتم استغلال الفضاء الإلكتروني في وضع الشائعات وفي نشرها وبأشكال متعددة (بالصورة/ الصوت/ الحركة/ النص) ولفترة معينة أو إرسالها على شكل بريد (spam).

وأيا ما كان آلية نقل هذه الشائعة، تظل مصدرًا للعديد من المخاطر في النواحي الحياتية سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وقيميًا، ومن أبرزها ما يلي:

١- **تدمير القيم والسلم الاجتماعي**، تعيش العديد من المجتمعات وبينها العربية والإسلامية نوعًا معقولاً من التجانس والاستقرار النسبي في ضوء نظمها القيمية وضوابطها الاجتماعية والتي يؤدي خرقها إلى اضطراب المجتمع، وهو هدف لا يغيب عن بال مخططي الحرب النفسية ومروجي الشائعات من خلال البرامج الموجهة في هذا المجال.

٢- **تعميم مشاعر الإحباط في المجتمع**، إذ يؤدي انتشار الشائعات إلى انهيار الحالة المعنوية للمواطن من خلال حدوث نوعًا من البلبلة في التعرف على الحقائق وربما يصعب تصديقها، كل هذا يولد مناخًا مربكًا ويؤثر على مصداقية المسئول، بما يفسح المجال لانتشار الأكاذيب والأخبار المبنية على مقاصد سيئة مما يبث طاقات سلبية في المجتمع

٣- **التأثير سلبًا على الانتاج**، فقد يستغل مروجي الشائعات بعض الظروف مثل انتشار البطالة وارتفاع أسعار السلع أو نقصها، ويركز مروجوالشائعات على المنشآت الاقتصادية والتجمعات العمالية وأسواق البورصة وغيرها، بقصد خلق كل ما من شأنه إعاقة سير الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

وتمثل الشائعة الإلكترونية مصدرًا لمخاطر إضافية أكثر تهديدًا للأمن القومي، وهو ما يمكن إجماله في ثلاثة مؤشرات، هي:

١- **دورها في نشر ثقافة العنف والإرهاب:**

نظرًا لما يوفره الإنترنت كأداة إعلامية متنوعة الوسائل، سهلة الاستخدام، رخيصة التكلفة، وتساعد على التخفي، كما تصل في الوقت ذاته إلى المستهدفين في كل مكان، جعلها أداة سهلة للتنظيمات الإرهابية في نقل عملياتهم إلى العوالم الافتراضية عن طريق تصميم مواقع خاصة بهم. ويذكر أن اول حضور لتنظيم القاعدة على شبكة الإنترنت كان بتدشين أول موقع لها تحت مسمى "غرف الرصاص" عام ١٩٩٩م، وكان ضمن عدة مواقع أخرى لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، وظل يعمل حتى تدميره عام ٢٠٠٤م. إلا أن هذا لم يمنع من تأسيس مواقع أخرى منها "شبكة أبو البخاري الإسلامية"، "منتديات المأسدة الجهادية"، "شبكة المهاجرون الإسلامية"، "شبكة الفلوجة الإسلامية"، "شبكة مداد السيوف". ورغم تدمير العديد من هذه المواقع إلا أن ثمة عدد منها ما زال موجودًا. بل وفي محاولة من جانب هذه التنظيمات لتفادي تدمير مواقعها، لجأوا إلى الشبكات الاجتماعية وغيرها من الوسائل كغرف الدردشة والمجموعات البريدية. والمتابع لعشرات الصفحات على تلك الشبكات الاجتماعية يجد مواد عديدة منشورة تحض على العنف وتروج للفكر الإرهابي، وهو الأسلوب ذاته الذي توسع في استخدامه تنظيم داعش في تجنيد آلاف الشبات من مختلف بلدان العالم.

٢- **إشاعة الفوضى المجتمعية:**

الشائعة كمعلومة غير معروفة المصدر وتهم قطاعًا كبيرًا وذات تأثير في حياتهم، أصبحت أكثر رواجًا باستخدام تقنيات الاتصال المعاصرة وعلى جميع المستويات، ويسرت التقنيات الإلكترونية انتشار الشائعات بسهولة خاصة مع تحصين هوية المرسل وإخفائها، وسرعة انتشارها مع سهولة الوصول إليها من أي مكان وبوسائل متعددة.

وتستخدم الوسائط الإلكترونية في إشاعة الفوضى ونشرها على نطاق واسع بما يهدد كيان الدولة واستقرار المجتمع. ولعل ما جرى في البلدان العربية مع ما أطلق عليه "الربيع العربي" في حين أن الواقع أثبت أنه ليس ربيعًا بقدر ما كان شتاءً قارصًا، حاول أن يهدم الدولة ومؤسساتها لصالح أطراف في الداخل والخارج. وكانت شبكات التواصل الاجتماعي في القلب من تلك الأحداث، فمن الصعوبة بمكان إغفال الدور الذي لعبته الوسائط الإلكترونية وخاصة الفيس بوك وتويتر في إثارة القلاقل والاضطرابات في هذه البلدان. صحيح أن أحد لا يمكنه أن يجزم بأن ما حدث كان بتدبير ودعم مباشر من قوى خارجية، وصحيح كذلك أن أحد لا يمكنه أن ينكر أن بعض البلدان شهدت انتكاسات كبرى بسبب سياسات حكامها كما هو الحال في ليبيا وسوريا، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن

الشبكات الاجتماعية لعبت دورًا مهمًا فيما جرى خاصة شبكة الفيس بوك والتي من المؤكد أنها تتلقى دعمًا ماليًا من أجهزة استخباراتية تسعى للاستفادة من قاعدة البيانات الموجودة لديها، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين الأمريكيين الذين أثاروا فرضية احتمال تلقي الموقع دعمًا ماليًا من أجهزة الاستخبارات الأمريكية تحديدًا، وذلك من أجل بناء قاعدة بيانات ضخمة للمشتركين الشباب من مختلف دول العالم والاستفادة منها لأغراض استخباراتية.

٣- إثارة الفتنة الطائفية:

تمتلئ شبكة الإنترنت بالعديد من المواقع الهادفة إلى نشر الفتنة وإثارتها من خلال ما تبثه من معلومات تسئ إلى الطوائف الأخرى، حيث المجال متاح للنقاش غير المنضبط المشتمل على السب والقذف. وغني عن الإشارة أن مسألة الفتنة الطائفية وإثارتها من خلال الشائعات والأكاذيب ليست مقتصرة على بلد بعينه، بما يجعل هذه القضية أخطر الثغرات الأمنية التي يمكن أن تستغل لزعزعة الأمن الوطني، حيث نجد كثير من الحوادث البسيطة جدًا يتم تضخيمها وتصويرها على أنها صراع طائفي مذهبي ويحاول هؤلاء استغلالها لأغراض ومآرب تصب في صالحهم على حساب مصالح المجتمع وأفراده.

رابعًا-الإعلام الأمني ومحاربة الشائعات... رؤية مقترحة:

إذا كان الأمن يعد من أهم مقومات تقدم وازدهار الدول والمجتمعات، إذ أنه لا يمكن أن توجد تنمية في أي مجال من المجالات في ظل غياب أو عدم توافر الأمن، حيث يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية، فإن الشعور بالأمن كواقع لا يمكن تحقيقه وترسيخه في المجتمع إلا من خلال إعلام فاعل وقادر على الوصول لجميع أفراده لتنبيههم بالظواهر السلبية وأساليب مواجهتها، حيث يلعب الإعلام دورًا مهمًا في إيصال الحقائق لجميع أفراد المجتمع وتحصينهم ضد الشائعات والأكاذيب. وإذا كان كذلك عصر المعلوماتية هو عصر يمكن فيه صناعة الشائعات بصورة محكمة وبمهارة عالية، إلا أنه أيضًا عصر يمكن فيه محاربة الشائعة بصورة قاطعة، فبقدر ما يتيحه هذا العصر من امتلاك للمعلومات ووسائل نقلها ومصادرها وطرق معالجته بما يوسع المجال لنشر الشائعة بسرعة البرق، فإنه أيضًا يتيح الفرصة واسعة للتحكم فيها والقضاء عليها بسرعة البرق كذلك.

ومن هنا تبرز أهمية الإعلام الأمني لما يقوم به من دور في تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وتغيير الاتجاهات السلبية لدى أفراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الآثار السلبية الناجمة عن انتشار الشائعات والأكاذيب التي تمس أمنهم وسلامتهم ودعوتهم للمساهمة في مواجهتها.

وفي ضوء ذلك، يمكن طرح استراتيجية متعددة الأبعاد والآليات تستهدف تعظيم دور الإعلام الأمني في مكافحة الشائعات والحد من آثارها السلبية على المجتمعات، من خلال العمل على أكثر من مستوى، وذلك على النحو التالي:

١- توضيح مدى مخاطر هذه الظاهرة وكيفية معالجتها دينيا، من خلال إبراز مواقف الأديان السماوية من الترويج للشائعات والأكاذيب، والاستفادة من طروحاتها بشأن كيفية مواجهتها.

٢- انتهاج الأسلوب الأكثر ملائمة للتعامل مع كل شائعة، فمن غير المنطقي أن يكون هناك إسلوبًا واحدًا تنتهجه المؤسسة الأمنية في التعامل مع هذه الشائعات، حيث يختلف الأسلوب طبقا لكل حالة، فقد يتراوح ما بين الإسراع بتكذيبها أو تجاهلها أو التشكيك في مصدرها أو تحويل الأنظار عنها أو إطلاق شائعة مضادة.

٣- التوسع في استخدام الشبكات الاجتماعية، من خلال السماح للأجهزة والمراكز العاملة في مجال الإعلام الأمني باستخدام هذه الشبكات لنشر الحقائق ودحض المغالطات، شريطة الإلتزام بحزمة من الضوابط والإجراءات تضمن الأداء المتميز والكفء للعاملين في هذا المجال.

٤- تعزيز العلاقة بين جهاز الإعلام الأمني ووسائل الإعلام العامة والخاصة الأخرى، وذلك من خلال:

- تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة والسريعة إلى أجهزة ووسائل الإعلام الأخرى.
- تنظيم دورات أو لقاءات للإعلاميين والصحافيين العاملين لدى وسائل الإعلام المختلفة والمعنيين بتغطية الأخبار والقضايا والمسائل الأمنية لتوضيح المخاطر والمحاذير المتعلقة أو المتصلة بنشر أخبار الجرائم والتي قد تغيب عن أذهان هؤلاء الإعلاميين والصحفيين.
- تشكيل مجلس للإعلام الأمني أو لجنة وطنية للتوعية الإعلامية في كل دولة وتضم مندوبين عن مختلف المؤسسات الإعلامية المعنية، وفي حالة وجود مجلس للإعلام يجب أن يضم ممثلين عن الإعلام الأمني للمشاركة بفعالية في هذا المجلس.
- تقوية العلاقة مع مراسلي الصحف الخارجية ووكالات الأنباء العالمية لتزويدهم بالمعلومات والأخبار الصحيحة حتى لا يترك مجالا لنشر الشائعات التي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى المساس بالأمن القومي للبلد.

٥- تنمية الحس الأمني لدى المواطن لتحصينه وتقوية مناعته ضد خطر الشائعات، وذلك من خلال إدماجه وإشراكه في المنظومة الأمنية، كي يعي أهمية دوره في المشاركة في الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وبأنه يقف على ثغرة من ثغوره، ولا يجوز أن يسمح أو يقبل الشائعة أن تأتي من جانبه.

٦- التكامل مع المؤسسات الرسمية والمجتمعية الأخرى ذات الصلة بعمل جهاز الإعلام الأمني، فلا يمكن أن ينجح الإعلام الأمني في تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود باقي المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية وغيرها.

٧- إنشاء مراكز لرصد الشائعات، تتولى رصد الشائعات وتجميعها ودراستها وتحليلها وتعقب مصادرها وإعداد الخطط والاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها ومحاربتها.

٨- تطعيم جهاز الإعلام الأمني بالخبراء المتخصصين في مجالات عدة منها: علم الاجتماع والنفس والشريعة والاقتصاد والسياسة، وذلك لوضع الاستراتيجيات والخطط العلمية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

٩- استخدام نظام كشف الكذب الإلكتروني الذي ظهر حديثًا، ويهدف إلى التأكد من الشائعات التي تظهر على مواقع الإنترنت، حيث تقوم آلية عمله على تحليل البيانات لمعرفة مدى صدق الرسائل المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتشمل البيانات التي سيجري تحليلها رسائل من موقع تويتر، وتعليقات لمستخدمي المنتديات المهتمة بمناقشة موضوعات الرعاية الصحية، والتعليقات العامة على موقع فيسبوك، كما يعمل النظام على معرفة ما إذا كانت حسابات مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة في نشر معلومات خاطئة أنشئت خصيصًا من أجل ذلك الغرض.

تشكيل مجلس للإعلام الأمني في كل دولة يضم مندوبين من مختلف المؤسسات الإعلامية المعنية

١٠- تعزيز العمل المشترك مع مختلف البلدان في مجال الإعلام الأمني لمكافحة الشائعات والأكاذيب.

نهاية القول إن الشائعات لها خطورتها في نشر البلبلة في المجتمعات بما يهدد أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، بما يستوجب عمل منظم من أجل رصدها والتصدى لها والعمل على إبطال مفعولها. وإذا كان صحيحًا أن الأجهزة الأمنية بمؤسساتها المختلفة هي المعنية في المقام الأول بإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط للتصدي للشائعات ولكل آثارها وتداعياتها، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن أنجح أساليب التعامل مع الشائعات أن يتصدى لها المجتمع بقواه البشرية والفكرية والمادية من خلال الأسرة والمسجد والكنيسة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الإعلامية للقضاء على الجهل والأمية والتخلف، فضلاً عن الاهتمام بالإعلام الأمني الذي أصبح مطلبًا ملحًا وأوثق ارتباطًا بصميم العمل الأمني وأولوياته لتلافي الآثار السلبية الناتجة عن الأعمال الإجرامية وخاصة تلك المتعلقة بالشائعات وما يترتب عليها من خسائر فادحة.

* مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية

قفز فوق الحدود والقوميات واللغات .. وأسقط هيبة الإعلام التقليدي

الإعلام الجديد صنع ثورات الربيع العربي..؟؟

لقد لعب الإعلام الجديد دورًا محوريًا في أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي، بل قاد الجماهير وحشدها للتظاهر في هذه البلاد تحت شعارات براقة، وأمنيات كبيرة، ولذلك تدافع أبناء الشعوب خلف ما طرحه الإعلام الجديد من سلبيات الأنظمة القائمة آنذاك وحث على الاحتشاد من أجل تحقيق حياة أفضل، وعليه سوف تحلل هذه الدراسة دور الإعلام الجديد في هذه الأحداث، واجترار مواقف هذا الإعلام وتأثيره حتى وإن تباعدت الفترة الزمنية عن هذه الأحداث، لكي تكون وسيلة للتحليل والرصد والاستفادة وعدم تكرر الأخطاء حفاظًا على استقرار الشعوب وأمنها ومكتسباتها.

جمال أمين همام

ودور الإعلام بصفة عامة له أهمية كأداة سياسية وأيدلوجية للتغيير والترويج لسياسات الدول عامة والثورات خاصة ليست جديدة، بل بدأت منذ القدم عندما فطن الزعيم النازي أودلف هتلر إلى أهمية الإعلام في الترويج لأفكاره ونشر النازية في ألمانيا بل وتصديرها خارج بلاده، كما هدف - من خلال الإعلام - إلى إخافة الأوروبيين من ألمانيا النازية من جهة، وإحياء روح الكبرياء والشعور بتميز وعلو العنصر الجرماني واستثارة هذه النزعة لتحقيق الولاء في الداخل الألماني.

كما أنتبه الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى أهمية الإعلام في نشر أفكار وأيدلوجية الثورة المصرية التي تفجرت في ٢٣/ ٧/ ١٩٥٢م، وسعى إلى تصدير هذه الثورة إلى الدول العربية الأخرى تحت شعار (القومية العربية)، وفي إفريقيا ودول العالم الثالث تحت شعار (حركات التحرر الوطني وإنهاء الاستعمار)، وحشد عبد الناصر كفاءات الإعلامية لتبني هذه الأفكار، كما أنشأ صحيفة الجمهورية ورأس تحريرها عند بداية صدورها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة وهو الرئيس محمد أنور السادات، وأسس إذاعة صوت العرب التي غطى إرسالها المنطقة العربية وكانت أهم أداة إعلامية للثورة.

مرحلة الصحافة الورقية

عرفت الدول العربية الصحف والمجلات في القرن التاسع عشر وانطلقت من سوريا ثم لبنان، واتجهت إلى مصر وبقية الدول العربية، وكانت هذه الصحف والمجلات ذات طابع أدبي وثقافي، ثم اهتمت بالسياسة وكان لها الدور الهام في مقاومة الاستعمار الأوروبي، ونجحت في تأجيج المشاعر الوطنية وحشدت الجماهير خلف المطالب الوطنية واستطاعت أن تنهي الوجود الأجنبي في المنطقة العربية في عام ١٩٧١م، وإن كان تأثير هذه الصحف قاصرًا في بداية الأمر على أبناء الطبقة المثقفة والأثرياء والوجهاء حيث كانت نسبة الأمية مرتفعة.

ومع انتشار التعليم منذ منتصف القرن العشرين ازدادت أهمية الصحف والمجلات واتسع تأثيرها وأصبحت ساحة للمعارك الأدبية وميادين للمقالات السياسية وإن كانت أقرب لصحافة الرأي، ثم تحولت إلى صحافة إخبارية بعد الحروب التي شنتها إسرائيل على الدول العربية اعتبارًا من حرب ١٩٥٦م، مرورًا بحرب ١٩٦٧م، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وما تلا ذلك من أحداث في منطقة الخليج خاصة حرب الخليج الأولى التي بدأت في العام ١٩٨٠م، واستمرت حتى عام ١٩٨٨م، وكانت الصحف إلى جانب قنوات التليفزيون الأرضية والإذاعات هي أدوات الحكومات في نشر الوعي الإعلامي والتوجيه السياسي، أي الإعلام الذي يعبر عن وجهة الدولة، وحتى نهاية عقد الثمانينات الميلادية كان المواطن العربي لا يكاد يسمع إلا إعلام بلده باستثناء الإذاعات العربية وكانت في معظمها موجهة.

عصر الفضائيات

مع نشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م،، ظهرت مرحلة عصر (الفضائيات العربية) وكانت تعد على أصبع اليد الواحدة وبدأت الفضائية المصرية، وقناة إم بي سي السعودية، وانتشرت بعد إطلاق القمر الصناعي العربي (عرب سات) ثم مجموعة الأقمار المصرية (نايل سات)، ونجحت الفضائيات الجديدة في سحب البساط من الإعلام التقليدي واستقبلها المواطن العربي بانبهار شديد، وكانت قناة الجزيرة القطرية نموذجًا لهذه الفضائيات التي كانت حديث المواطن العربي، وأثرت على السياسة الرسمية في المنطقة، ثم ظهرت العديد من القنوات الإخبارية، وأخذت تستهدف المواطن العربي المتلهف للمشاركة في التحليل السياسي وهذا ما وفرته له هذه الفضائيات التي استغلت حالة التعطش لدى المواطن العربي لإبداء رأيه فيما يخص سياسة بلاده والمنطقة، وأخذت تبث سيلاً من الأخبار والتحليلات على مدار ٢٤ ساعة يوميًا وتبنت وجهات نظر مختلفة، وفتحت الباب واسعًا لمنتقدي الحكومات العربية، وإن كان لبعض هذه الفضائيات الخاصة أجندات داخلية أو خارجية تعمل على تمريرها بذكاء.

فيما يرى البعض الآخر خاصة من البسطاء أن هذه القنوات أداة للتطوير والتغيير ونشر الديمقراطية ومكافحة الفساد، ولقد زاد تعلق المواطن العربي بهذه القنوات و زاد التفاعل المجتمعي من خلال النخبة المثقفة والإعلاميين مع هذه الفضائيات عبر التفاعل، بل انتقل العديد من الصحفيين من الصحف إلى الفضائيات كمحللين أو مقدمي برامج، نظرًا لزيادة تأثير الفضائيات، وإغراءاتها المالية، في الوقت الذي تراجع فيه دور وتأثير وعائد الصحف والمجلات والإعلام المقروء بصفة عامة في المجتمعات العربية خلال العقد الأخير من القرن الحالي، ووصل الأمر إلى ظهور من يقول إن الإعلام المقروء سوف يتوقف وينتهي دوره قريبًا، وهذا ما دعا الصحف إلى التقاط طرف الخيط وأنشأت مواقع على الإنترنت حتى لا تفقد كل ما لديها أمام زحف الإعلام الجديد.

الإعلام الجديد لغة الشباب

شهدت السنوات الأخيرة حالة من التسارع غير المسبوق على الإعلام الذي جعل من شاشة جهاز الكمبيوتر وسيلة إعلامية متاحة للجميع وخارج الرقابة والتحكم من جانب الحكومات، وأصبحت أداة للتواصل عبر الحدود من مختلف القارات مع أناس يتحدثون لغات متنوعة ويعتنقون أديانًا ومذاهب وثقافات مختلفة، وتناول أي موضوعات لا تحدها قيم أو أخلاقيات أو أعراف عبر الفيس بوك والتويتر سواء بالكتابة أو بالصوت والصورة، وعلى

ضوء ذلك تشكلت أحزاب شبابية، وجماعات مختلفة الأهداف والمقاصد وأحيانًا تختلط لديهم الأفكار وأحيانًا أخرى تتفق على أهداف معينة تحت تأثير العقل الجمعي أو بتأثير من جماعات أو هيآت ذات أهداف سياسية، من الجهات التي لديها أهدافًا معلنة أو غير معلنة، ولكن القواسم المشتركة بين المتواصلين إلكترونيًا هي أنهم من الشباب في أغلب الأحيان.

وأصبحت طرق التواصل عبر الإعلام الجديد أكثر أهمية وتأثيرًا وخطورة لاعتبارات عدة أهمها:

ـ الشريحة الأكبر من المتواصلين عبر هذا النوع من الإعلام من الشباب المتحمس.

ـ في أكثر الأحيان لا يعرف المتواصلون بعضهم بعضًا، بل تجمعهم الأفكار والمطالب والأهداف دون التحقق من شخصية من يروج لهذه الأهداف والمطالب.

ـ سرعة انتقال الفكرة وترجمتها والترويج لها في الأوساط الشبابية، وقد أدى ذلك إلى تجنيد خلايا إرهابية كما هو الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة وداعش ، أو خروج المظاهرات والحشود السياسية كالذي شهدته الشوارع العربية بصورة غير مسبوقة منذ مطلع العام ٢٠١١م.

ـ الإعلام الجديد أصبح وسيلة مهمة جدًا لانتقال الشائعات وترديدها بسرعة فائقة دون التأكد من صحة الشائعة أو عدمه، ودون الفصل بين ما هو صحيح وكاذب.

ـ سيطرة العقل الجمعي وغياب التفكير الفردي في قبول المعلومات والشائعات التي يرددها الإعلام الجديد خاصة في حالات الإحباط، وتفجر المظاهرات والاحتجاجات، وهذا ما حدث في مصر، تونس، اليمن، ليبيا، البحرين، موريتانيا، وإيران وغيرها من العواصم العربية والعالمية.

ـ ألغى سيطرة الحكومات على تدفق المعلومات وصعوبة تحديد هوية أو مكان مطلقي الشائعات، أو زعماء الجماعات الشبابية التي تؤثر أو تدير غرف الحوار أو حتى معرفة من يقود الجموع المحتشدة أو المحتقنة.

ـ عدوى استخدام تكنولوجيا الإعلام الجديد انتقلت بسرعة بين الكثير من الدول العربية، فبعد اشتعال المظاهرات في تونس، انتقلت إلى مصر في فترة لم تتجاوز أربعة أسابيع، وقبل أن تهدأ الثورة في مصر، وبعد أربعة أيام فقط من تنحي الرئيس السابق حسني مبارك اشتعلت الثورة الليبية ضد القذافي، في الخامس عشر من فبراير ٢٠١١م، ثم سرعان ما انتقلت المظاهرات إلى موريتانيا مروراً بالجزائر ومن قبل في اليمن ،البحرين ،وإيران، حيث وصلت تكنولوجيا الفيس بوك إلى نواكشوط أكثر الدول العربية تواضعًا في مجال تقنية المعلومات، وأعلن رئيس الوزراء الموريتاني مولاي ولد محمد لقظف يوم الجمعة ٢٠١١/٢/٢٥م، أن التظاهر السلمي حق لكل مواطن موريتاني وذلك عشية المظاهرات التي دعا إليها الشباب الموريتاني للثورة عبر الفيس بوك اندلعت في صبيحة اليوم التالي، ونقلت صحيفة الأهرام المصرية عن رئيس الوزراء الموريتاني في عددها رقم ٤٥٣٧٢ الصادر يوم السبت ٢٠١١/٢/٢٦م، قوله: إن الحريات والنقد وحق التظاهر متاح للجميع وأن الحكومة سوف تستقبل كل الشكاوى التي سيتقدم بها المتضررون في البلاد، وإن حكومته سوف توفر آلاف فرص العمل والمساكن وغير ذلك بما من شأنه امتصاص غضب الشباب المحتشد في ميادين نواكشوط.

خضعت الحكومات لمطالبه واستخدمته للتواصل مع المجتمع بعد فشل الإعلام القديم

ـ الإعلام الجديد أسقط هيبة ومصداقية الإعلام الحكومي الرسمي وشبه الرسمي، تلك الهيبة التي بدأت منذ ظهور الإعلام الحكومي في النصف الأول من القرن العشرين وكانت وزارات الإعلام تعرف بالوزارات السيادية قبل أن تلغيها معظم الدول العربية مؤخرًا، بعد أن لجأ المواطن العربي إلى الفضائيات غير الحكومية، ووجد ضالته في الفضائيات المملوكة لمؤسسات عربية أو أجنبية، عكس ما كان يحدث في السابق حيث كانت الثقة بين المواطن العربي ووسائل الإعلام الأجنبية معدومة، وانقلب الأمر برمته مؤخرًا وزادت ثقة المواطن العربي في الوسائل الإعلامية الخارجية واختفت الثقة في الإعلام الوطني ويؤكد هذا الصدد كشف استطلاع أجرته مؤسسة إنترميديا بتكليف من مجلس أمناء البث الإذاعي والتليفزيوني الأمريكي (BBC) أن ٢٥ في المائة من المصريين الذين شملهم الاستطلاع أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير شاهدوا قناة (الحرة) الأمريكية وأن القنوات الفضائية شكلت المصدر الرئيسي للمعلومات لدى المصريين، كما أظهرت نتائج الاستطلاع ذاته مدى الاستخدام المكثف لمواقع التواصل الاجتماعي وخدمة الرسائل القصيرة (SMS)، إضافة إلى البريد الإلكتروني أثناء الاحتجاجات رغم محاولات السلطات المصرية حجب هذه الوسائل عن المواطنين.

ـ إتاحة الفرصة كاملة لدول خارجية للتدخل المباشر في شؤون دول أخرى، وهذا ما حدث من الولايات المتحدة الأمريكية عند اندلاع المظاهرات المناهضة لحكم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عبر توجيه رسائل مباشرة باللغة الفارسية للمحتجين، وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية مساء يوم الأحد ٢٠١١/٢/١٣م، أنها دشنت حسابًا بالفارسية على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" للتواصل مع مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في إيران، وأطلقت على هذا الحساب اسم " يو أس

حـرك الحشـود ونقـل الشـائعات وغيـب التفكيـر الفـردي
فتح الباب لأجهزة المخابرات المعادية والحركات السرية

دار فارسي" وذكرت الوزارة في رسالتها الأولى على الموقع: إن واشنطن تعترف بالدور المهم لوسائل التواصل الاجتماعي بين الإيرانيين في العالم الآن، ونريد الانضمام إلى محادثاتكم .

ـ أدى ظهور الإعلام الرقمي الجديد إلى فتح مستودعات الأسرار حيث لا تستطيع أي جهة أن تحجب معلومات عن الناس حتى المعلومات الأكثر حساسية والمتعلقة بالأمن الوطني أو القومي فبالضغط على أزرار الكيبورد يمكن تسريب معلومات غاية في الأهمية إلى الرأي العام، وهذا ما فعله موقع وكيليكس الذي كشف معلومات ووثائق غاية في السرية أطاحت بحكومات بالفعل وأحرج قوى كبرى في العالم.

ـ استطاعت تكنولوجيا "الويكي" إسقاط أكثر الحكومات والأنظمة العربية قدمًا وهيمنة منها نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م، رغم أن هذه التكنولوجيا لم تظهر في مصر إلا في العام ٢٠٠٤م، ثم نضجت في العام ٢٠٠٦م، وبدأت بالبحث عن الترفيه والأغاني والجنس ولكن بعد سنوات قليلة تحولت إلى منبر سياسي خطير وأداة التغيير الأولى في مصر و تمكنت من إزاحت النظام السياسي بكامله في ثورة عارمة غير مسبوقة، بعد أن استطاعت تجيش الشعب المصري وتلهب مشاعره في مختلف المحافظات والمدن والقرى على مدار ١٨ يومًا انتهت بما لم يكن يتوقعه أشد المتفائلين أو الحالمين بتغيير النظام السياسي وهو إزاحة هذا النظام عن سدة الحكم في مصر، وخرجت صحف القاهرة تقول: (ثورة بلا قيادة.. والسر تكنولوجيا "الويكي") و(الانترنت تاه في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر.. وصنع الثورة في فبراير)

ـ الإعلام الجديد ألغى تقريبًا دور المؤرخين التقليديين الذين يكتبون صفحات التاريخ، وتولى هذا النوع من الإعلام توثيق المعلومات بالصوت والصورة والزمن، ورسم لنفسه صورة ذهنية محايدة وصادقة في التوثيق بدون انحياز أو ميول إلى جهة دون أخرى باعتبار أن الصورة لا تكذب، وعلى سبيل المثال رصد شباب الثورة في مصر توثيق وقائع الثورة لحظة بلحظة من ٢٥ يناير إلى ١٠ فبراير ٢٠١١م، وأوضحت النتائج الأولية أن ٦٥٧ مصريًا أنتجوا (١٠٦٤) مقطع فيديو على اليوتيوب مدتها ٧٥٠٠ دقيقة شُوهدت ٦ ملايين مرة حتى ظهر يوم الاثنين ٢٠٠١/٢/١٤م، طبقًا لما نشرته صحيفة الأهرام القاهرية في عددها رقم ٤٥٣٦١ الصادر يوم الثلاثاء ٢٠١١/٢/١٥م، باعتبارها جزءًا من الجهة التي أجرت الدراسة (مؤسسة الأهرام).

ـ الإعلام الجديد همش دور الأحزاب السياسية التقليدية والزعامات الشعبية التاريخية في العديد من بلدان العالم خاصة في مصر وتونس واليمن وغيرها طبقًا لما أكدته تجربة الأحداث التي مرت وتمر بها المنطقة العربية، وأصبح هذا النوع من الإعلام يفرض السياسات العامة ويحدد مسارات الشعوب بقدر لا يستهان به.

ـ تكنولوجيا الإعلام الجديد فرضت زعامات من الشباب لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين عامًا، وجعلتهم يمسكون بزمام الأحداث ويحركون الشارع بمختلف أطيافه وبجميع أعماره، ولعل اسم المدون المصري ومدير تسويق شركة جوجل في الشرق الأوسط الشاب" وائل غنيم" الذي لم يتجاوز عمره الثلاثين عامًا أصبح من أشهر الأسماء في مصر فهو أحد القلائل الذين أسقطوا نظام الرئيس مبارك.

ـ استخدام تكنولوجيا الإعلام كشف عقم وعجز الحلول التقليدية في مواجهة المظاهرات والتعامل مع الحشود السياسية في الشارع وليس أدل على ذلك من فشل وزارة الداخلية المصرية بعدتها وعتادها في السيطرة على هذه الحشود التي فاجأت النظام المصري، بل أسقطت النظام الأمني وغيبته عن الشارع تمامًا، وهذا السيناريو تم تطبيقه من قبل في تونس حيث أجبرت الحشود الرئيس السابق زين العابدين بن علي على مغادرة بلاده.

ـ استطاع الإعلام الجديد أن يقوم بالتغيير بأدوات سلمية بسيطة لم تكن تدور بخلد المسؤولين في الأنظمة الحاكمة في العديد من دول العالم وأجهزة المخابرات العتيدة، بل أذهلت القائمين على الشأن الإعلامي، وهذا ما كشفه الكاتب الأمريكي توماس فريدمان في حديثه لقناة العربية من القاهرة مع الإعلامي والمحاور التليفزيوني حافظ الميرازي، حيث قال فريدمان: ما حدث في مصر لم تتوقعه الولايات المتحدة الأمريكية، بل لم تتوقعه السفارة الأمريكية في القاهرة الموجودة على بعد عدة أمتار من ميدان التحرير مركز تجمع الحشود وسط القاهرة، وأضاف أن السفارة الأمريكية الموجودة في حي جاردن سيتي وسط القاهرة الملاصق لميدان التحرير لا تستطيع أن تتوقع ما سيحدث في المستقبل أو إلى أين تتجه هذه الحشود وإلى أي مدى ستذهب مطالبها، وأضاف فريدمان " أنا سعيد بوجودي في القاهرة وقت هذه الثورة حيث قطعت إجازتي الخاصة وتحولت مباشرة إلى القاهرة لمشاهدة كيف يكتب شباب الفيس بوك التاريخ الحديث لمصر، وكان ذلك بعد يوم واحد من تنحي الرئيس مبارك أي في ٢٠١١/٢/١٢م.

ـ أرسى الإعلام الجديد قاعدة لتغيير الأنظمة الحاكمة، فقد كانت الوسيلة للثورات هي " الجيش" أو قوات الأمن فجميع الثورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط باستثناء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، قامت بها الجيوش إلى أن جاءت ثورات " الإعلام الجديد" ونجحت في تحقيق أهدافها بأقل الخسائر وفي أسرع وقت ممكن.

ـ فتح الإعلام الجديد إضافة إلى القنوات الفضائية الباب أمام عناصر مؤيدة أو متعاطفة مع الثورات في الشرق الأوسط من دول من خارج المنطقة، وناطقين بلغات شتى، وشجعت من هم خارج الحدود على النزول إلى الشوارع في بلادهم لتأييد المتظاهرين في القاهرة وطهران، وبنغازي وطرابلس وصنعاء، وكان هؤلاء بمثابة جماعات ضغط على حكومات دولهم لمناصرة الثوار في هذه الدول، ما جعل دول العالم تتعاطف مع المحتجين أو على الأقل عدم قدرتها على المجاهرة بمساندة الأنظمة التي تعصف بها المظاهرات.

ـ قام الإعلام الجديد بدور محامي الشعوب في تعقب المفسدين وتقديمهم إلى العدالة، حيث تطوع الإعلام الرقمي بنشر تهم الفساد التي تورطت فيها عناصر بارزة من رموز السلطات المطرودة في العديد من الدول العربية.

ـ الإعلام الجديد كشف ما لم يكن يتوقعه أكثر الناقمين على نظام الرئيس مبارك، بل بلغ الأمر أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى زمام الأمور بعد مغادرة حسني مبارك، أعلن أنه مصدوم من حجم الفساد وأنه فوجئ به، وجاء ذلك خلال لقاء أعضاء المجلس العسكري المصري برؤساء تحرير الصحف المصرية يوم الثلاثاء ٢٠١١/٢/١٥م، ونقلت صحيفة الحياة اللندنية في عددها رقم ١٧٤٨٤ الصادر يوم الأربعاء ٢٠١١/٢/١٦ م (كان لافتًا في هذا اللقاء أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية فوجئ بحجم الفساد في البلاد، مشددًا على أنه لن يسمح بفساد جديد أو بزيادة حجم الفساد الموجود).

مستقبل الإعلام الجديد

● من المؤكد أن الإعلام الجديد يسير بخطى ثابتة وسريعة إلى الأمام، إضافة إلى تزايد أعداد مستخدميه لأسباب منطقية تفرضها الطبيعة للمجتمعات العربية الشابة، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من ٦٥ ٪ من سكان الدول العربية في سن الشباب، وهذه الفئة الأكثر إقبالاً على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة نظرًا لحصول الشباب على قدر كبير من التعليم، إضافة إلى سهولة الحصول على أجهزة الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب وإجادة التعامل معها، وكذلك إجادة اللغات الأجنبية، وتعدد أوجه التواصل عبر تكنولوجيا جامعات لتدريس تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الدول العربية.

● اضطرت الحكومات في العديد من الدول العربية إلى الاستعانة بالإعلام الجديد لضمان عدم عزلتها، فقد لجأ الجيش المصري إلى استخدام الإعلام الجديد لكي يخاطب شباب الثورة حيث دشن الجيش صفحة على الفيس بوك يوم الجمعة ١٨/ ٢٠١١/٢م، ونقلت وسائل الإعلام ومنها صحيفة الوطن السعودية يوم السبت ٢٠١١/٢/١٩م، "أن الجيش المصري أسس صفحة على الفيس بوك ليتواصل مع الشباب بلغتهم، واشتملت الصفحة التي تأسست بأمر من وزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية آنذاك المشير محمد حسين طنطاوي على بيان ترحيبي أعلن فيه المجلس إهداء صفحته الرسمية إلى أبناء مصر وشبابها الشرفاء مفجري ثورة ٢٥ يناير وإلى شهداء الثورة الأبرار".

● تزايد عدد المدونين من الشباب العربي حيث نشرت صحيفة الحياة أيضًا في عددها ١٧٤٨٢ الصادر يوم الاثنين ٢٠١١/٢/١٤م، ملخصًا لدراسة أعدها مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع التابع لجامعة هارفارد الأمريكية، وضعت المدونين السعوديين في المرتبة الثانية على مستوى العالم العربي من ناحية العدد، كما كشفت الدراسة ذاتها أن عدد النساء السعوديات يزيد على عدد المدونين الرجال.

● التزايد الملحوظ والتسارع الكبير في عدد مشتركي خدمات الكمبيوتر والهاتف الجوال في الدول العربية، حيث ارتفع عدد المشتركين في خدمات الهاتف الجوال من ٨٥ مليون مشترك عام ٢٠٠٥م، بما نسبته ٢٦,٦ ٪ لكل ١٠٠ نسمة إلى ٢٨٢ مليون مشترك بما نسبته ٧٩,٤ ٪ لكل ١٠٠ نسمة في العام ٢٠١٠م، كما ارتفع عدد المشتركين في خدمة الانترنت من ٢٦ مليون مشترك في عام ٢٠٠٥م، بما نسبته ٨ ٪، إلى ٨٨ مليون مشترك في عام ٢٠١٠م، أي بنسبة ٢٤,٩ ٪ من إجمالي عدد السكان.

مكاسب الإعلام مع بداية عام ٢٠١١م

● حقق الإعلام الجديد نجاحات غير متوقعة والتف حوله العديد من أبناء المجتمعات المختلفة ومن ذوي الثقافات المتفاوتة في مختلف الشرائح وأكدت الأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية مؤخرًا أهمية الإعلام وخاصة الجديد وغير التقليدي في نقل المعلومات، بل وصناعة الأحداث ذاتها، والتأثير على متخذ القرار، وحقق التطور السريع في أدوات وآليات الإعلام الجديد الوصول إلى كافة شرائح وأماكن المواطنين العرب أينما كانوا في القرى، الهجر، الصحاري، والبراري خاصة الذين في المناطق المحرومة من الإعلام التقليدي (المقروء) الذي لم يكن بطبيعة الحال يصل إلى الأميين الذين يقدر عددهم بحوالي

١٠٠ مليون نسمة من إجمالي عدد سكان الدول العربية الذي يبلغ حوالي ٣٣٥ مليون نسمة طبقًا لإحصائيات عام ٢٠٠٩م، الصادرة عن اليونسكو، التي ذكرت أن نسبة الأمية في الوطن العربي تصل إلى نحو ٣٠ ٪، وترتفع بين النساء لتصل إلى نحو ٥٠ ٪، موضحة أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد على ١٥ عامًا بلغ ٩٩,٥ مليون نسمة .

ولعل الخطوط العريضة لمكاسب الإعلام العربي بعد الأحداث التي ضربت العديد من دول الشرق الأوسط أوجزها تقرير إعلامي اشترك فيه نخبة من الأكاديميين والإعلاميين العرب أوردته جريدة الأهرام القاهرية في عددها رقم ٤٥٣٦٥ الصادر يوم السبت ٢٠١١/٢/١٩م، وحمل في عناوينه الرئيسية ما يلي:

(إعلام ما بعد الثورة .. حياد وشفافية)، (اتفاق بين الخبراء على ضرورة أن يبتعد الإعلام عن الرقابة ويعتمد على فصل الملكية عن الإدارة)، ثم جاءت مقترحات لهؤلاء الخبراء في الآتي:

- تحويل الصحف القومية (المملوكة للدولة) إلى شركات مساهمة وتقليص صلاحيات الإدارة.
- إصدار الصحف الجدية بعد إخطار الجهات المعنية فقط، وإعادة تنظيم الإعلام الخاص .. أي سحب أو إلغاء دور الجهات التي تمنح ترخيص الصحف الجديدة.
- إنشاء هيأة مستقلة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون.
- تنظيم الإعلام الالكتروني وتدعيم الإعلام الحر وتغيير مفهوم إعلام الدولة واختيار قياداته وفق المهنية.
- تعديل قانون الصحافة ووضع أجندة جديدة للإعلام.
- إنشاء جهاز لتراخيص الإعلام وتقسيم الشبكات.

– أكتسب الإعلام الجديد صفة الشرعية واعتبرته الأجهزة الحكومية العربية قناة مشروعة ومعترف بها لتوصيل المعلومات بين المواطن وأرفع الأجهزة الحكومية.

– نجح الإعلام الجديد في (فرز) الوسائل الإعلامية وتصنيفها حسب مضمونها ومصداقيتها، وجعلت المتلقي حكمًا، وأعطته الحرية كاملة لاختيار الوسيلة الأكثر مهنية وحرفية من وجهة نظره ، وتجلى ذلك في خسارة قناة الجزيرة الفضائية جزءًا كبيرًا من مصداقيتها لدى المشاهد المصري خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وكشف استطلاع أجراه مجلس أمناء البث التليفزيوني والإذاعي في وزارة الخارجية الأمريكية حول استخدامات ومتابعة وسائل الإعلام أثناء أحداث تلك الثورة، إن غالبية المشاهدين المصريين أبدوا انزعاجًا من طريقة معالجة قناة الجزيرة لأحداث الثورة المصرية، وفضلوا خلال تلك الأحداث مشاهدة قنوات تليفزيونية تمدهم بالمعلومات على حساب كثافة عرض الآراء، خاصة قناة "العربية"، حيث تقلص متابعو الجزيرة إلى ربع المشاهدين لصالح ثلثي المصريين المستطلعة آراؤهم الذين قالوا إنهم كانوا يعتمدون على قناة "العربية" لمتابعة أخبار مصر.

وذكر الاستطلاع الذي نشرت نتيجته جريد الشرق الأوسط يوم الاثنين ٢٠١١/٢/٢١م، أن المشاهدين المصريين اعتبروا قناة العربية هي القناة الأكثر ثقة ومصداقية، وجاء بعدها مباشرة التليفزيون المصري بصدقية تحظى برضا ربع المستطلعين، في حين كانت المفاجأة بمقدار صدقية قناة الجزيرة التي جاءت في ذيل القائمة والتي طالما انحاز المصريون إليها في متابعة الشأن العربي عمومًا وقضايا الصراع العربي–الإسرائيلي بصفة خاصة.

أدى دور المؤرخ ووثق الأحداث بالصوت والصورة بعيدًا عن مقص الرقيب

– استطاع الإعلام الجديد اختراق الدول الأكثر قمعًا في منطقة الشرق الأوسط وهي "إيران" فقط استطاع الشباب في إيران الاستفادة من الإعلام الجديد في حشد المتظاهرين في الاحتجاجات التي انطلقت في ٢٠١١/٢/١٤م، حيث استطاع ٧٠ ألف شاب عبر "الفيس بوك " إدارة الحشود وتوجيهها طبقًا لما كشفته قناة العربية الفضائية مساء يوم الأحد ٢٠١١/٢/٢٠م، واستطاع المحتجون إزالة الحواجز النفسية بين الشعب والنظام خاصة الرموز الدينية المقدسة عند الإيرانيين طبقًا لأتباع المذهب الشيعي، وأخذ المتظاهرون يرددون " الموت لخامنئي.. الموت للدكتاتور".

يتبقى القول إن الإعلام الجديد في أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي دخل مرحلة جديدة ومهمة وحقق نجاحات ومكاسب، بل أن دوره يزداد ويتسع كلما تقدمت تكنولوجيا الاتصالات، وليس أمام الحكومات والدول في العالم إلا احترام هذا الزائر الجديد الذي فرض نفسه بقوة ولا يعترف بالخصوصية أو القومية أو العرقية، أو الدين أو غير ذلك فهو يقفز على حواجز الحدود واللغات والأيدلوجيات ويسري بين الشباب كسريان النار في الهشيم، ولا توجد آلية ناجحة في مواجهته سوى الشفافية والحكم الرشيد الذي تشارك فيه الشعوب.

ومن ثم يجب على الحكومات أن ترسم سياسات وتضع خططًا واستراتيجيات لترشيد التعامل مع الإعلام الجديد، وأن تهيئ المواطن للتعامل معه دون أن يكون أداة سلبية للاستقبال، وأن تتبع سبل التحصين لأبنائها مع توفير المعلومات بشفافية حتى تحاصر الشائعات ولا تجعل الشباب لقمة سائغة الاختطاف والهضم من جهات مشبوهة أو أجندات خاصة.

* مدير الأبحاث والدراسات - مركز الخليج للأبحاث

الحلول تتطلب استراتيجية عربية شاملة وقوانين وميثاق إعلامي

الإعلام مصدر أزمات بين الدول.. دراسة حالة "دول شمال إفريقيا"

لما كان للإعلام دورًا بارزًا وتأثيرًا ملحوظًا في العلاقات الدولية يلعبه من أجل تقارب وجهات النظر بين الدول، وكونه يعد أحد أدوات السياسة الخارجية المهمة لمختلف الدول، كونه يمتلك من التأثير والسطوة ما يجعله يوجه الرأي العام سواء الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مصالح دولة ما أو التأثير على التوجهات بشأن قضية ما. إلا أنه في بعض الأحيان يعد سببًا في تأزيم وإثارة الأزمات بين الدول وبعضها البعض، ما يجعله أحد الأدوات المهمة التي ينبغي أن يتم إدارتها من خلال مواثيق وقوانين ونظم وهيآت من شأنها أن يساهم الإعلام في تعزيز العلاقات والتقارب بين الدول، لا أن يتسبب في مشكلات مزمنة يترتب عليها تداعيات سلبية في طبيعة ومستقبل العلاقات بين الدول.

أحمد عسكر

وعلى الصعيد الإقليمي، بدا في الأفق عقب اندلاع ما يعرف بـ "ثورات الربيع العربي" في بعض الدول العربية ثمة مؤشرات إيجابية بشأن انطلاقة جديدة للإعلام العربي تساهم من جهة في رفع الوعي لدى المواطن العربي، وتلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز العلاقات وتقريب وجهات النظر بين الأنظمة العربية الجديدة والقائمة من جهة ثانية، خاصة في ظل الخبرات السلبية السابقة للإعلام في تأزيم العلاقات بين بعض الدول العربية الكبرى كالأزمة بين مصر والجزائر في عام ٢٠٠٩م، إلا أنه لوحظ خلال السنوات الست الماضية عدم تفعيل الميثاق الإعلامي العربي بين الدول العربية، واستمرار الإعلام العربي في تعزيز الشقاق بين الدول العربية، وتصاعد المشاعر السلبية بين الشعوب العربية والحكومات.

واتساقًا مع ما سبق، يلقي التقرير الضوء على دور الإعلام كأحد المسببات في تأزيم العلاقات بين دول الشمال الإفريقي، مع التركيز بصفة خاصة على دوره في تدهور العلاقات بين دول المغرب العربي، وما يترتب عليه من غياب التعاون وتعزيز العلاقات بين دوله، ما أدى إلى تأخر تفعيل الاتحاد المغاربي.

سمات وظواهر سلبية للإعلام العربي

كشفت السنوات القليلة الماضية عن وجود عدد من الظواهر السلبية لدى الإعلام العربي، وهو ما أثار الجدل حول دور الإعلام في تأزيم العلاقات الثنائية بين دول المنطقة، حيث تصاعدت التحريضات والتراشق الإعلامي بين بعض الدول العربية على خلفية تناقض المواقف في بعض القضايا السياسية الإقليمية، ما أفضى إلى مزيد من التوترات الإقليمية في المنطقة، وتتمثل تلك الظواهر والسمات في:

- **غياب المهنية**، وعدم المسؤولية في مجال الإعلام سواء المرئي أو المسموع أو المقروء، وهو ناتج عن عدم التخصص بالنسبة للكثير ممن امتهنوا مجال الإعلام، فضلاً عن غياب الاهتمام بانعقاد دورات التأهيل للإعلاميين.
- **أضحى الإعلام أداة مهمة يتم استخدامها في إدارة الخلافات بين دول المنطقة**، بدلاً من استخدامه في تعزيز العلاقات بينهم كأداة مهمة للقوة الناعمة العربية سواء في علاقاتها البينية، أو علاقاتها مع العالم الخارجي، ما يعني انحرافه عن أهدافه السامية.
- **هيمنة رأس المال على الإعلام**، ما دفع إلى سيطرة مراكز القوى على الإعلام في بعض الدول، من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة، فضلاً عن اعتماد عدد من قوى المعارضة في بعض الدول العربية على الإعلام من أجل حشد مؤيديه وتبيان مساوئ النظام القائم، مثل القنوات المعارضة للنظام الجديد في مصر، والتي يتم تمويلها من قبل بعض أعضاء الإخوان المسلمين أو بعض الدول الأخرى الخارجية.

- **يواجه الإعلام العربي المزيد من الفوضى**، بسبب غياب القوانين التي تحكمه، فضلاً عن العجز في تدشين ميثاق إعلامي عربي موحد يقف حاجزًا أمام التوترات الإقليمية التي تسببها وسائل الإعلام بأنواعها بين دول المنطقة، ويفتح المجال أمام تعزيز التعاون واستقرار العلاقات الثنائية بينها.

- **ضعف أداء الإعلام الحكومي على مستوى دول المنطقة لحساب الإعلام الخاص بمختلف أنواعه**، وربما يعود ذلك إلى ضعف التمويل والإمكانيات بالنسبة للإعلام الحكومي وتزايد معدلات الفساد والإهمال في ذلك القطاع، فضلاً عن استقطاب العديد من الخبرات الإعلامية إلى الإعلام الخاص، بالإضافة إلى غياب الاستراتيجيات التي من شأنها إعادة تحديث وإصلاح الإعلام الحكومي من أجل انطلاقة جديدة تواكب سيطرة الإعلام الخاص على الساحة الإعلامية في العالم العربي.

سلوك الإعلام في علاقات الدول

كان للسلوك الإعلامي في كثير من الأحايين دوره الملحوظ في تدهور وتراجع العلاقات بين بعض دول الشمال الإفريقي، حيث تسببت تصريحات ومواقف عدد من الإعلاميين العرب في بعض دول المنطقة إلى توتير العلاقات بين بعض دول المنطقة. كما أدى الحديث عن تقارب بعض الإعلاميين من أجهزة الدولة السيادية إلى الاعتقاد بأن تصريحاتهم المعادية للدول الأخرى يأتي بمباركة من الدولة، وهو ما أفضى إلى تزايد التوترات، وتبادل الاتهامات بين دول المنطقة، ما فتح المجال أمام المزيد من الانشقاق بينهم لا سيما فيما يتعلق بإعادة إحياء الاتحاد المغاربي في منطقة المغرب العربي. وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف في المواقف السياسية لدول المنطقة بشأن قضايا إقليمية أو كيانات سياسية كان أحد مسببات التراشق الإعلامي المتبادل بين بعض دول المنطقة.

الإعلام والعلاقات المصرية ـ الجزائرية

تعود الأزمة بين مصر والجزائر إلى عام ٢٠٠٩م، بعد افتعالها من قبل الإعلام الرياضي عقب مباراة لكرة القدم بين منتخبي البلدين في تصفيات إفريقيا المؤهلة لكأس العالم الذي استضافته دولة جنوب إفريقيا في ٢٠١٠م. وتحول الأمر من مجرد مباراة لكرة القدم إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين، أدت إلى توتر العلاقات بينهما زهاء الست سنوات إلى أن خففت زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عقب توليه الرئاسة في ٢٠١٤م، إلى الجزائر من حدة التوترات بين البلدين، خاصة في ظل التطورات الإقليمية التي تواجه البلدين وتهدد الأمن القومي لهما، لا سيما الأزمة الليبية، وتصاعد ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

كما شن الإعلام المصري حملة ضد العالم الجزائري محمد السليماني، وهو أحد علماء مؤسسة الأزهر الشريف، واتهمه الإعلام بأنه ذراع لجماعة الإخوان المسلمين داخل المؤسسة، ويسعى لعودتهم بعد قيامه بإبداء رغبته في الوساطة بين النظام الجديد في مصر وجماعة الإخوان، الأمر الذي دفعه في الأخير إلى الاستقالة من مؤسسة الأزهر.

وأثار قيام بعض وسائل الإعلام المصرية بشن هجوم على إحدى المتسابقات الجزائريات المشتركة في برنامج Star Academy الذي يذاع على القناة المصرية Cbc بعد اتهامها بتوجيه الإساءة لمصر على مواقع التواصل الاجتماعي، ما أفضى إلى المطالبة بمنع دخولها إلى مصر بسبب الإهانة لشعب مصر، وهو ما أثار التساؤلات والتعجب لدى الجانب الجزائري.

هيمنة رأس المال أدت إلى سيطرة مراكز القوى على الإعلام.. واستقواء المعارضة بالإعلام الخارجي كشف المساوئ

وجاء تصريح الإعلامي السابق توفيق عكاشة على قناة الفراعين المصرية بشأن مطالبته للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالاعتذار عن الترشح للانتخابات الأخيرة والتي فاز بها، ليثير غضب الشعب الجزائري كونه يعتبر تدخلاً غير مقبول في شؤون البلاد الداخلية.

وعلى الجانب الآخر، هاجم الإعلام الجزائري الجانب المصري على إثر تصريحات نقلتها بعض وسائل الإعلام المصرية، ونسبتها إلى المشير عبد الفتاح السيسي المرشح الرئاسي آنذاك –في مايو ٢٠١٤ م، حول قدرته على اجتياز الجزائر خلال ثلاثة أيام، وهو ما اعتبرته وسائل الإعلام الجزائرية إساءة للدولة الجزائرية والجيش الجزائري، على الرغم من نفي الحملة الانتخابية للسيسي لما تردد بشأن تلك التصريحات، واعتبرتها كاذبة وتم تأويلها على نحو خاطئ. وتجدر الإشارة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك" و "تويتر" قد شهدت مؤخرًا بعض الاتهامات المتبادلة بين البعض من البلدين على غرار أزمة ٢٠٠٩م، بشأن تشجيع بعض من أفراد الجالية الجزائرية في الجابون لمنتخب الكاميرون المنافس للمنتخب المصري في نهائي بطولة كأس الأمم الإفريقية التي عقدت مؤخرًا في دولة الجابون. وقد أرجع المحللون ذلك إلى استمرار تبعات أزمة ٢٠٠٩م، والتي أثرت على قطاع كبير من الشعبين إلى وقتنا هذا، بالإضافة إلى موقف بعض الجزائريين المناوئ لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، في مصر التي أطاحت بجماعة الإخوان المسلمين من حكم البلاد.

الإعلام والعلاقات المصرية ـ المغربية

اندلعت الأزمة الدبلوماسية بين مصر والمملكة المغربية في يوليو ٢٠١٥م، عقب الهجوم الإعلامي الذي شنته الإعلامية أماني الخياط على قناة ON Tv، حيث قامت بالهجوم ضد المغرب والملك المغربي محمد السادس، حيث انتقدت الخياط زيارة الملك المغربي إلى تركيا، وادعت أن الاقتصاد المغربي قائم على الدعارة، كما صرحت بأن الملك محمد السادس قد عقد صفقة مع الشيطان لإنقاذ عرشه في إشارة إلى حزب العدالة والتنمية المحسوب على تنظيم الإخوان المسلمين، وادعت أن المغرب من أكثر الدول التي تعاني من الإصابة بفيروس نقص المناعة "الإيدز".

وفي رد فعل معاكس، عرضت القناتان الأولى والثانية في التليفزيون المغربي تقريرين إخباريين في إحدى النشرات الإخبارية ووصف ما حدث في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، بالانقلاب على الشرعية، كما تضمن التقريران هجومًا على الرئيس المصري، وهو ما اعتبرته الأوساط السياسية المصرية تغيرًا في الموقف المغربي من ثورة ٣٠ يونيو. كما شهدت الشوارع المغربية مسيرات احتجاجًا وتنديدًا بما حدث، كما نظمت الجالية المغربية في مصر وقفة احتجاجية أمام مقر القناة المصرية. وقامت السفارة المغربية في القاهرة بتقديم بلاغ للنائب العام.

وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر بين البلدين على إثر تلك الأزمة والتأكيد على حرص مصر على علاقات متميزة مع المملكة، قام وزير الخارجية المصري، سامح شكري، بزيارة إلى المغرب، كما أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانًا للتأكيد على أن الإعلامية المذكورة لا تعبر إلا عن رأيها.

كما أثيرت أزمة جديدة بعد قيام الإعلامية المصرية ريهام سعيد بتصوير مشاهد عن الجن والدعارة في المغرب، على الرغم من استخراجها لتصريح مغربي لبرنامجها الذي تذيعه قناة النهار المصرية بهدف إجراء لقاء تليفزيوني مع أحد الفنانين المغربيين، بالإضافة إلى تصوير مشاهد خارجية للتعريف بالسياحة المغربية، وهو ما دعا وزارة الاتصالات المغربية للتحقيق معها وفريق العمل الخاص بالبرنامج.

وجاء تصريح الفنان المصري "يوسف شعبان" في أحد البرامج الذي تذيعه القناة المصرية "صدى البلد" بشأن زعمه أن حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر من أصل يهودي، وأن أصوله تعود إلى المغرب، كما أشار إلى أن من بين ١٠ مغاربة هناك ثمانية يدينون باليهودية، وادعى أنهم يدينون بدين الإسلام لمصالح معينة، وهو ما أثار حفيظة الجانب المغربي، قبل أن يعتذر عن تصريحاته.

وقد تسببت زيارة وفد صحفي مصري إلى مخيمات الصحراء الغربية " جبهة البوليساريو" في مدينة تندوف الجزائرية، والمتنازع عليها بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية منذ سبعينيات القرن الماضي، وإصدارهم كتاب بعنوان " الصحراء الغربية في عيون مصرية"، ومشاركة الوفد في لقاء دولي عقد في الجزائر يدعم الجبهة، إلى تأزيم العلاقات المصرية ــ المغربية، باعتباره يعكس موقفًا مصريًا معاديًا للمغرب ومؤيدًا لجبهة البوليساريو، وهو ما تنفيه دومًا الدبلوماسية المصرية.

الفضائيات الخاصة وراء تعرض العلاقات المصرية والمغربية والجزائرية والموريتانية للتوتر والحكومات تنساق وراء انفعالات الإعلام

كما انتقدت بعض المواقع الإخبارية المغربية بعض الصحف المصرية القومية والمستقلة بسبب نشرها لبعض المقالات والأخبار بشأن زيارة الوفد الصحفي للصحراء الغربية، ففي ٥ يوليو ٢٠١٤م، نشرت صحيفة أخبار اليوم مقالا للصحفي محمود رضا بعنوان " رزقي على الله ... أكثر الشعوب استبشارًا بالسيسي"، كما نشرت جريدة المصري اليوم في ١٣ يوليو ٢٠١٤م، تحقيقًا عن حياة المجتمع الصحراوي في المغرب بعنوان "ثلاثية الحياة: حلم العودة وطبول الحرب وحكم المرأة"، ونشرت أيضًا نفس الجريدة حوارًا مع الراحل محمد عبد العزيز، الزعيم السابق لجبهة البوليساريو، حمل عنوان "أمين جبهة البوليساريو: متفائلون بالسيسي".

كما ندد الإعلام المغربي بقيام القناة المصرية "المولد" بسبب استخدامها لصورة تؤول إلى نائب برلماني من حزب العدالة والتنمية المغربي في إحدى المواد الإعلانية التي تدعو إلى الشعوذة، واعتبرته تشهيرًا بالنائب البرلماني المغربي أبي زيد المقرئ الإدريسي.

وقد جاءت الزيارة الأخيرة للملك محمد السادس إلى إثيوبيا وتوقيع عدد من الاتفاقات الاستثمارية ومنها إنشاء أكبر مصنع أسمدة في العالم من أجل زراعة آلاف الأفدنة في إثيوبيا، لتعكس سخط الإعلام المصري حيث قامت بعض وسائل الإعلام المصرية بهجوم على المغرب، واتهمته بطعن مصر من إثيوبيا، وذلك على خلفية التوتر بين مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة التي تشرع إثيوبيا في بنائه حاليًا وهو ما يهدد المصالح المائية المصرية. وقد اعتبر محللون أن زيارة الملك محمد السادس ردًا مغربيًا على استضافة مصر لأعضاء منتمين إلى جبهة البوليساريو وحضورهم لمؤتمر عقد في شرم الشيخ بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على نشأة الحياة البرلمانية في مصر.

الإعلام وتأزيم العلاقات المغربية ـ الموريتانية

أدى اندلاع عدد من الأحداث المتتابعة إلى تأزم العلاقات بين البلدين، ولعب الإعلام دورًا بارزًا في تزايد توتر العلاقات بينهما، وتتمثل أبرز تلك الأحداث في الانفتاح الموريتاني الرسمي على جبهة البوليساريو، علاوة على استقبال الرئيس الموريتاني لقادة الجبهة باستمرار، بالإضافة للحضور الرسمي الموريتاني في مراسم تشييع جنازة الزعيم السابق للبوليساريو، وهو ما اعتبرته المغرب تجاوزًا للخطوط الحمراء في ملف الصحراء الغربية الذي تعتبره الملف الأكثر حساسية، وتقيس به علاقاتها مع الدول الأخرى.

فقد هاجمت الصحافة المغربية دولة موريتانيا بعد مشاركتها في مؤتمر جبهة البوليساريو الذي عُقد في يوليو ٢٠١٦م، في مخيم الداخلة بولاية تندوف الجزائرية تحت شعار " قوة، تصميم، وإرادة لفرض الاستقلال والسيادة". بالإضافة إلى مهاجمة الإعلام المغربي لموريتانيا بعد إرسالها وفد رفيع المستوى لحضور جنازة الزعيم السابق لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز.

كما شن الإعلام المغربي هجومًا على موريتانيا قبل استضافتها لمؤتمر القمة العربية الأخيرة، والتي كانت المغرب قد اعتذرت عن استضافته بحجة عدم توافر الشروط والظروف الطبيعية والموضوعية للخروج بقرارات تستجيب لتطلعات شعوب الوطن العربي، وهو ما أفضى إلى انخفاض التمثيل المغربي خلال القمة، ما يعكس توتر العلاقات بين البلدين.

وفي المقابل، يشن الإعلام الموريتاني هجمات ضد المغرب خاصة بعد إلغاء المغرب لزيارتين للرئيس الموريتاني بحجة انشغال الملك المغربي، بالإضافة إلى احتضان المغرب للمعارضين السياسيين الموريتاني "بوعماتو"، و "ولد الشافعي"، علاوة على رفض المغرب استقبال وزير الخارجية الموريتانية في البلاط الملكي لتسليم الدعوة للملك من أجل حضور القمة العربية. كما تتهم موريتانيا المغرب بأنها تحرض السنغال ضدها.

ويبدو مما سبق، أنه كما للإعلام دور كبير في العلاقات الدولية كأداة مهمة يمكن استغلالها في تعزيز وتحقيق المصالح للدول، إلا أنه على الجانب الآخر يمثل أداة لتوتير وتأزيم العلاقات بين الدول وبعضها البعض. وفي منطقة الشمال الإفريقي وفي القلب منها المغرب العربي، يلاحظ توتر العلاقات بين دوله، وقد ساهم الإعلام في ذلك التوتر دون المضي قدمًا نحو تعزيز العلاقات البينية بين دول المنطقة، وهو الأمر الذي يعيق إعادة إحياء الاتحاد المغاربي.

ويتطلب الأمر تبني استراتيجية شاملة عربية تتضمن قوانين ومعايير وميثاق إعلامي عربي من شأنها أن تعيد الإعلام العربي إلى مساره الصحيح، بما يساهم في تعزيز العلاقات العربية ـ العربية والتعاون بينها، دون الانحراف إلى توتير وعرقلة العلاقات بين دول المنطقة.

* باحث في القضايا العربية

٥٧,٥٪ من اللاجئين في العالم و٤٧٪ من النازحين داخليًا عرب

غياب استراتيجية عربية لحماية اللاجئين وضعف الآليات والتمويل والمتابعة والتقويم

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض سياسات الدول العربية والشرق أوسطية تجاه اللاجئين لاستكشاف ملامحها العامة والقواسم المشتركة والخروج ببعض التوصيات للارتقاء بمستوى العمل الإنساني العربي وتحسين وضع المهاجرين. يلاحظ أن تدهور الأوضاع الأمنية في الدول العربية انعكس في أضرار بالغة تعرض لها المدنيون خاصة النساء والأطفال وصحب ذلك زيادة كبيرة في أعداد النازحين واللاجئين العرب حتى أن التقديرات الدولية لعدد هؤلاء تضع الرقم عند حوالي ١٤ مليون لاجئ، منهم حوالي ٥ ملايين لاجئ سوري. ويضاف لهذه الأرقام الأعداد الهائلة من النازحين داخليًا والتي تبلغ حوالي ١٤ مليون آخرين في سوريا (حوالي ٦,٥ مليون) والسودان (٣ مليون) والعراق (٣,٢) مليون، ولاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦م، أنه إذا كانت الدول العربية تضم ٥٪ من سكان العالم فإنها أنتجت ٥٧,٥٪ من اللاجئين في العالم و٤٧٪ من النازحين داخليًا.

محمد أنيس سالم

أولاً: سياسات الدول العربية تجاه اللاجئين

● **لبنان:** لم تنضم لبنان للاتفاقية الدولية حول اللاجئين لعام ١٩٥١م، أو البرتوكول الملحق بها (١٩٦٧م) وإن كانت توجد مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين (عام ٢٠٠٣م)، كما يوجد قانون لبناني ينظم التعامل مع الأجانب (١٩٦٢م) بالإضافة إلى تعليمات لإدارة الأمن العام.

ويقدر أن لبنان يستضيف حوالي ١,١ مليون سوري (وإن كانت المفوضية تقدرهم بأكثر من ١,٨ مليون) بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠ ألف فلسطيني. ويتناثر اللاجئون في مناطق مختلفة (يقدر أنهم موزعون على ١,٧٠٠ موقع) دون إعاشتهم في مخيمات، خاصة وإن معظم الفلسطينيين يسكنون مناطق عشوائية (نهر البارد وصبرا وشاتيلا). وتضّيق السلطات على اللاجئين السوريين من ناحية عدم السماح لهم بالعمل وإطلاق اصطلاح "النازحين" عليهم، والإصرار على استخدام هذا الوصف في الوثائق العربية بما في ذلك قرارات القمة العربية. وتصر لبنان على ضرورة عودة اللاجئين السوريين لبلادهم وتكرر ذلك في التصريحات الرسمية والقرارات العربية.

الأمم المتحدة قدرت احتياجات مساندة اللاجئين في لبنان بأنها تبلغ ١,٩ مليار دولار لعام ٢٠١٦م، تم توفير حوالي ٥٥٪ منها بواقع أكثر من مليار دولار هذا، ويعتبر لبنان من أكثر الدول تأثرًا بموجة اللاجئين نظرًا لارتفاع نسبتهم إلى مجموع السكان (حوالي ٤,٥ مليون نسمة)، حيث تبلغ نسبة اللاجئين للسكان في لبنان (١: ٤). ومع ذلك يتعرض لبنان لنقد دولي مستمر بسبب تضييقه على اللاجئين وهو أمر ازدادت حدته بعد أحداث "عرسال" (أغسطس ٢٠١٤م) التي شهدت اختطاف عسكريين لبنانيين من جانب جبهة النصرة السورية، حيث أعلنت الحكومة اللبنانية سياسة جديدة تجاه اللاجئين (٢٠١٥/١/١٣م) مما أدى إلى شبه إغلاق لحدودها أمام السوريين، كما تحول وضع العديد من اللاجئين إلى إقامة غير نظامية لعدم قدرتهم على استخراج الوثائق المطلوبة.

تشير الدراسات إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في لبنان بالإضافة للآثار السلبية العديدة على أحوال اللبنانيين أنفسهم. ويلاحظ أن حوالي ٨٠٪ من اللاجئين السوريين المسجلين هم من النساء والأطفال حيث ترتفع بينهم نسبة الفقر، وسوء التغذية والبطالة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة من يعانون من عدم توفر المسكن الملائم أو إمدادات المياه أو الخدمات (مثلاً ثلثي الأطفال خارج المدرسة و١٠٪ منهم يمارس العمل).

● **الأردن:** يقدر أن الأردن يستضيف حوالي ١,٤ مليون لاجئ سوري (منهم حوالي ٦٥٠ ألف لاجئ مسجل) بينما يبلغ حجم النداء الدولي للمساعدة الإنسانية لعام (٢٠١٦) ١,١ مليار دولار تم توفير حوالي ٦٨٥ مليون دولار منها (٦٢٪) ويلاحظ هنا خبرة الأردن المطولة مع اللاجئين بدءًا من حرب ٤٨ إلى حرب الكويت (١٩٩٠ وما بعدها) ثم حرب ٢٠٠٣م. ورغم تميز الأردن بإقامة معسكرات إيواء للاجئين (وهي معالجة تتعدد بشأنها الآراء) إلا أن التقديرات تشير إلى أن معظم اللاجئين السوريين يقيمون في المدن الأردنية حيث يقع ٩٣٪ منهم تحت خط الفقر. هنا أيضًا يلاحظ ارتفاع نسبة اللاجئين للسكان حيث أن الأردن يضم عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين. ويقدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين بحوالي ٢ مليون شخص ينقسمون بين أولئك الذين يحملون الجنسية الأردنية وأولئك الذين يسكنون "المخيمات" العشرة الرئيسية التي تضم حوالي ٣٧٠ ألف شخص فيما بينها (١٨٪). وصرح مصدر بالبنك الدولي أن نسبة اللاجئين بالأردن هي ١ : ٣، نظراً لوجود تقدير بأن هناك ٢,٧ مليون لاجئ بالبلاد (٤١٪ من السكان).

من الناحية القانونية لم تنضم الأردن لاتفاقية ١٩٥١م، وبرتوكول ١٩٦٧م. وينص الدستور الأردني على عدم ترحيل اللاجئين السياسيين (مادة ١/٢١). ويحكم اللاجئين قانون الإقامة وشؤون الأجانب لعام ١٩٧٣م، وتعديلاته وإن كان لا يعّرف حالة اللاجئين. وتفضل الأردن التعامل مع اللاجئين باعتبارهم "زوارًا" أو "ضيوفًا" أو "أخوة عرب" وإن كانت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين تعمل طبقًا لاتفاق مع الأردن (عام ١٩٩٨م) يستخدم تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية ١٩٥١م، ويعترف بمبدأ عدم ترحيل اللاجئين nonrefoulment ويقبل بالتعامل مع اللاجئ طبقًا للمعايير الدولية.

● **مصر:** تقدر مفوضية الأمم المتحدة للاجئين عدد اللاجئين السوريين في مصر المسجلين لديها بحوالي ١١٥ ألف شخص، تضمهم ٣٨,٥ ألف أسرة. ويبلغ مجموع المبلغ المطلوب دوليًا لمساندتهم ١٤٦ مليون دولار في ٢٠١٦م، تم الحصول على ٥٨ مليون منها (٤٠٪). وتقدر المفوضية مجموع اللاجئين السوريين في مصر بحوالي ٤٠٠ ألف شخص فقط، وقد انضمت مصر لاتفاقية الأمم المتحدة حول اللاجئين عام ١٩٨١م، مع التحفظ على خمس مواد بخصوص الأوضاع الشخصية (مادة ١/١٢) والتموين (١/٢٠) والحصول على التعليم الأساسي (١/٢٢) والمعونة (٢٣) والتشريعات العمالية (٢٤).

تستضيف مصر لاجئين من السودان وإثيوبيا والصومال وإرتريا وفلسطين والعراق وسوريا وليبيا وتتراوح الأرقام المعلنة

عن أعدادهم. مثلاً توجد إشارات بأن عدد اللاجئين السوريين يبلغ حوالي ٣٠٠ ألف شخص لم يسجل لدى المفوضية إلا حوالي ١٣٥ ألفًا منهم (وإن كانت المفوضية تحدد الرقم بـ ١١٥ ألف فقط) بينما يقدر الليبيون بحوالي ٣٠٠ ألف شخص. ويلاحظ التفاوت الواسع في تقدير عدد اللاجئين في مصر حيث توجد مصادر تشير لوجود ٣ ملايين لاجئ. كما وجدت تصريحات رسمية بأن عددهم ٤ أو٥ ملايين شخص وتتجه المصادر إلى تفسير هذه الأرقام بارتفاع عدد السودانيين الذين استقروا في مصر وخاصة أن اتفاقية وادى النيل (١٩٧٦م) منحتهم العديد من حقوق الحصول على الخدمات بالإضافة لاتفاق الحريات الأربعة (٢٠٠٤م). ويلاحظ أنه رغم تحفظ مصر على المواد التي تخص تقديم الخدمات للاجئين إلا أنها تقبل اللاجئين بالمدارس الحكومية من حيث المبدأ وإن كان ذلك يتعثر في التطبيق بسبب ازدحام المدارس. وفى نفس الوقت يمكن للاجئين الحصول على الخدمات الصحية المجانية في المستشفيات الحكومية المصرية.

هذا وقد وجدت حالات لشكوى اللاجئين من الإجراءات الإدارية الخاصة بإعادة التسجيل بالإضافة لبعض الإجراءات الأمنية خاصة مع وجود حالات للهجرة غير النظامية عبر الشواطئ المصرية إلى أوروبا (تم القبض على أكثر من ٣ آلاف لاجئ حاولوا الهجرة في الفترة بين يناير وسبتمبر من عام ٢٠١٥م، وتم احتجاز ٧٥ امرأة من جنسيات مختلفة لاستخدامهم جوازات سفر مزورة). ويضاف لذلك محاولات تهريب اللاجئين إلى إسرائيل عبر سيناء.

ثانيًا: سياسة تركيا تجاه اللاجئين:

تشكل حالة تركيا نموذجًا فريدًا من عدة نواح، ذلك أنها تستضيف حوالي ٣ ملايين لاجئ سوري، معظمهم خارج المعسكرات التي تضم حوالي ٢٥٠ ألف شخص فقط. وهكذا فإن تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم. وفى الوقت نفسه فإن تركيا دخلت كطرف في الحرب الأهلية السورية كما أنها سيست قضية اللاجئين في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ويلاحظ استخدام تركيا لكلمة "الضيوف" في وصف اللاجئين، كما أن القادة الأتراك يذكرون العالم بشكل متكرر –وخاصة الدول الغربية– بأنهم لا يسهمون بالقدر الكافي في مساعدة بلدهم في تحمل عبئ اللاجئين. وقد انضمت تركيا لاتفاقية ١٩٥١م، كما أنها اصدرت قانون حول الأجانب والحماية الدولية (عام ٢٠١٣م) غير أنه تبقى هناك سياسات تميزية في صالح طالبي اللجوء من الدول الأوروبية و"الأشخاص المنحدرين من أصول تركية" مقارنة بغيرهم.

مع تفاقم مشكلة اللاجئين وتسرب حوالي مليون مهاجر إلى أوروبا في عام ٢٠١٥م، تحولت قضية الهجرة إلى مشكلة سياسية أوروبية من الدرجة الأولى حيث طرحت داخل النظم السياسية لدول الاتحاد كما تصدرت جدول الأعمال الإقليمي في الاتحاد الأوروبي. ولم تتوان تركيا عن استخدام هذا الوضع لهدف دعم مطالبها بالإسراع بمباحثات انضمامها للاتحاد الأوروبي أو –على الأقل– الحصول على بعض المزايا من الاتحاد مثل دخول الاتراك لدول الاتحاد دون تأشيرات، بالإضافة للحصول على معونات من الاتحاد الأوروبي تبلغ ٦ مليارات يورو على دفعات. وقد وجهت الأمم المتحدة نداءً جديدًا بطلب ٣,٥ مليار دولار لمواجهة احتياجات اللاجئين في تركيا خلال العامين القادمين، كجزء من ميزانية تقديرية تبلغ ٤,٦ مليار دولار تشمل اللاجئين في لبنان والأردن ومصر.

وضع اللاجئين السوريين في تركيا يثير العديد من التعقيدات. فمن ناحية يقضي الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي بقبول تركيا لعودة عدد من المهاجرين الذين خرجوا منها ودخلوا اليونان، ولكن وجدت تصريحات تركية لا تهدد فقط بإيقاف هذا الاتفاق، ولكن بإعادة فتح الطريق أمام موجات المهاجرين الراغبين في السفر إلى اليونان، وفى الوقت نفسه فإن هناك جماعات داخل تركيا تتخوف من تأثير العدد الكبير من المهاجرين السوريين، وأغلبهم من السنة، خاصة وأن هناك مقترحات بمنح الجنسية التركية لعدد منهم. كل ذلك يتم في مناخ من تخوف الساسة في دول الاتحاد الأوروبي في ضوء تجربة عام ٢٠١٥م، عندما دخل أوروبا حوالى مليون لاجئ وهو موضوع تستغله الأحزاب اليمينية المتطرفة لكسب الرأي العام وبالتالي السعي للفوز في الانتخابات القادمة وإقصاء الاتجاهات الوسطية الحاكمة.

ثالثًا: جهود المنظمات الدولية والإقليمية

تعددت المؤتمرات الدولية حول اللاجئين السوريين خلال عام ٢٠١٦م:

- مؤتمر لندن حول دعم سوريا والمنطقة في فبراير ٢٠١٦م.
- الاجتماع رفيع المستوى حول المشاركة في المسؤولية العالمية عبر طرق قبول اللاجئين السوريين، جنيف، مارس ٢٠١٦م.
- مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، اسطنبول، مايو ٢٠١٦م.
- الاجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين، نيويورك، سبتمبر ٢٠١٦م.

وتحاول المنظمات الدولية تطوير أسلوب عملها عبر خطط متوسطة المدى تضم شركاء متعددين من أطراف حكومية ودولية وإقليمية وأهلية (٢٤٠ طرف مشارك في إطار عمل ٢٠١٧ – ٢٠١٨م) الخاص باللاجئين السوريين. ويلاحظ أن الالتزامات التي أعلنت عنها الدول والمنظمات الإقليمية في مؤتمر لندن بلغت ٦ مليارات دولار لعام ٢٠١٦م، وأكثر من ٦ مليارات دولار للفترة

(٢٠٧-٢٠٢٠م). وفي الوقت نفسه، تسعى المنظمات الدولية إلى دمج عمليات الإغاثة الإنسانية مع مراحل لاحقة لإعادة التعمير والتنمية سواء في الدول التي تستضيف اللاجئين أو دول المنشأ. وبالتوازي فإنها تسعى لقيام الدول المستقبلة للاجئين بدور قيادي في إدارة الجهود الإنسانية الموجهة لهم. وفي حالة تركيا -مثلاً- فإن مهمة تنسيق الإغاثة تقع مع أحد نواب رئيس الوزراء، كما أعلنت الحكومة عن أنها قدمت ١٢ مليار دولار لمساعدة اللاجئين على مدى السنوات الخمس التالية لنشوب الأزمة السورية وعادة ما تشكل الدول لجان متعددة القطاعات لتنسيق عمليات والتنفيذ والمتابعة بمشاركة منظمات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات الأهلية الوطنية والدولية.

وتقوم منظمات الأمم المتحدة بجمع وتحليل المعلومات عن اللاجئين عبر إجراء مسوحات دورية مما يساهم في إيجاد قاعدة معلومات أكثر دقة. وفي حالة مصر أجريت دراسة اجتماعية واقتصادية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥م، كما أجرى مسح تالي لحوالي ٢٠ ألف أسرة شملت ٨٧ ألف شخص **Egypt Vulnerability Assessment for Refugees (EVAR)**. كما يلاحظ أن المنظمات الدولية تقوم بمساعدة اللاجئين وكذلك المجتمعات المحلية التي تستضيفهم: وعلى سبيل المثال فإن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين تستهدف في خططها لمصر لعام ٢٠١٧م، مساعدة حوالي ١١٣ ألف لاجئ و١,٢ مليون في المجتمعات المحلية.

تعامل الاتحاد الأوروبي مع أزمة اللاجئين: على مستوى الاهتمام السياسي، تعامل الاتحاد الأوروبي مع ظاهرة اللاجئين باعتبارها قضية هامة تكاد تكون وجودية. كيف لا والرأي العام يطلع على ما ينقله الإعلام من مشاهد المآسي الإنسانية، وجثث الأطفال على شواطئ أوروبا، والمراكب الغارقة، والمصادمات مع قوات حرس الحدود. ثم إنه يشاهد عوامل الطرد: جرائم "داعش"، والهجمات الانتحارية والمدن المهدمة، والخرائط المتحركة. ويتم الربط بين كل ذلك والعمليات الإرهابية التي شهدتها بعض المدن الأوروبية، كما يتصل بصور وظواهر مستجدة على الشارع الأوروبي لغة وملبسًا وتعاملاً. والتقطت الجماعات والأحزاب اليمينية والشعبوية كل ذلك وأخذت تنفخ فيه تارة من منظور الاختلافات الثقافية وتارة أخرى من زاوية التأثير الأمني وثالثة بالتركيز على الآثار الاقتصادية. واستشعرت النخب الحاكمة بضغوط كل ذلك فأخذت تبلور سياسات وقرارات ما لبثت هي نفسها أن أصبحت موضع خلاف حاد بين دول الاتحاد بعضها البعض وداخل العديد من الدول أيضًا.

ويمكن تتبع العديد من الوثائق الأوروبية التي تحاول أن تبلور معالم الموقف الأوروبي الموحد تجاه اللاجئين. وكانت الصعوبة الأساسية هي تباين مواقف الدول الأوروبية. ذلك أن دولاً مثل اليونان وإيطاليا كانت في الخطوط الأمامية من التعامل مع موجات الهجرة وكان مطلبها ضرورة تشارك أعضاء الاتحاد في حمل هذا العبء بدلاً من تركه ليقع على كاهلها وحدها. وبالمقابل عبر قادة دول أخرى -مثل المجر وجمهورية التشيك وبولندا- عن تحفظهم لا فقط عن استقبال المهاجرين ولكن أيضًا عن عبورهم أراضيهم. وتميز الموقف الألماني -تحت زعامة "ميركل"- وكذلك السويدي، بالترحيب باللاجئين وصاحبه موقف فرنسي متعاطف وإن كانت حكومات أوروبية عدة قد اضطرت للحد من هذا التوجه خشية المكاسب التي حققتها قوى المعارضة اليمينية داخل بلادها واعتراضات الدول الأوروبية غير المرحبة بموجات الهجرة.

وقد يكون من المفيد التوقف عند بعض هذه الوثائق للتعرف على مضمونها. فعلى سبيل المثال أصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي وثيقة "جدول الأعمال الأوروبي حول الهجرة" في مايو ٢٠١٥، التي سعت لرسم "مقاربة أوروبية" لقضية الهجرة تستخدم السياسات والأدوات المتوفرة بحيث تشمل الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني والسلطات المحلية والدول الأخرى وتتبنى الوثيقة عددًا من الإجراءات العاجلة التي أعلنها المجلس الأوروبي (يوم ٢٠١٦/٤/٢٣م) والتي أكدها البرلمان الأوروبي بعد ذلك:

- **إنقاذ اللاجئين بحرًا** عبر زيادة الميزانية المخصصة لعمليات هيأة الحدود الأوروبية (Frontex) المسماة "تريتون" و "بوسديون" وذلك بمعدل ثلاثة أضعاف (ويلاحظ أن هذا الإجراء يهدف لخلافة العملية البحرية الإيطالية "مار نوستروم").
- **التركيز على شبكات تهريب البشر** عبر عمليات أمنية ودفاعية مشتركة Common Security and Defence Policy Operations مع تعزيز دور الشرطة الأوروبية Europol عبر العملية "جوت مار" Jot Mare.
- **إعادة توزيع اللاجئين** بحيث تقوم دول الاستقبال بفحص طلبات اللجوء مع طرح توزيع اللاجئين بين دول الاتحاد وفقًا لمعايير الناتج القومي وعدد السكان ونسبة البطالة والأعداد التي تم قبولها سابقًا.
- **توفير الحماية لمن يحتاجها من اللاجئين** أي تسهيل هجرة مجموعات وأشخاص من المهاجرين يتعرضون لمخاطر واضحة (حددت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين حصة أوروبا من هذه المجموعة على أنها ٢٠ ألفًا بحلول عام ٢٠٢٠م). وخصصت المفوضية ٥٠ مليون يورو إضافية لهذا البرنامج.
- **العمل مع الدول الأخرى** التي تستقبل اللاجئين أو تيسر عبورهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي.

وخصص ٣٠ مليون يورو لهذا البرنامج في عامي ٢٠١٥/٢٠١٦م، مع إنشاء مركز خاص للتعامل مع اللاجئين في النيجر بالتعاون مع مفوضية اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية (IOM). ويرتبط بهذا المكون مبادرات تعزيز الاستقرار في ليبيا وسوريا وتقديم المعونات لدول مثل لبنان والأردن وتركيا والعراق (يخصص للاجئين السوريين ٣,٦ مليار يورو).

● **دعم دول المواجهة الأوروبية** Frontline Member States عبر تقديم خدمات هيأة الحدود الأوروبية والشرطة الأوروبية ومكتب مساندة اللجوء وتعبئة ٦٠ مليون يورو إضافية كمعونة طارئة لدول المواجهة.

وتحدد هذه الوثيقة أربعة أسس للتعامل مع الهجرة **أولها** خفض الحوافز الدافعة للهجرة غير النظامية irregular عبر علاج أسباب النزوح بما في ذلك الحروب الأهلية والاضطهاد والفقر والتغير المناخي بالإضافة للتعاون مع دول المنشأة ودول العبور ومحاربة مهربي البشر وترحيل المهاجرين غير النظاميين. **المكون الثاني** هو التحكم في الحدود الأوروبية، عبر ثلاث قواعد للمعلومات تتناول اللجوء وتأشيرات الدخول وترقب الأشخاص الخطرين مع وجود مبادرة جديدة تحت عنوان "الحدود الذكية" Smart Borders لزيادة كفاءة نقاط العبور الحدودية وتقديم العون في هذا المجال لدول أخرى خارج الاتحاد. **والأساس الثالث** هو بناء سياسة مشتركة لمنح حق اللجوء عبر وضع معايير لعمليات الاستقبال واستكمال الإجراءات مع تحسين آليات فحص طلبات اللجوء (ما يسمى بنظام "دبلن") وأخذ البصمات. **أما الأساس الرابع** فيتعلق بوضع سياسة جديدة حول الهجرة الشرعية من زاوية إدراك أن أوروبا تحتاج إلى سد النقص البشري لديها. ورغم كل ما تقدم، فإن الكثير من المحللين، يعتبرون أن أوروبا قد فشلت في التعامل مع موجة الهجرة المليونية التي قدمت إليها في عام ٢٠١٥م (يلاحظ أن عدد اللاجئين قد انخفض إلى حوالى ٦٠٠ الف في عام ٢٠١٦م). ولعل أبرز معالم السياسة الأوروبية، وأكثرها عرضة للخلاف، كان اتفاق الاتحاد الأوروبي مع تركيا.

ويعود هذا الاتفاق لمحاولة الاتحاد الأوروبي علاج موجة الهجرة عبر إحالة المشكلة لدول أخرى مع تقديم سلة من الحوافز لهذه الدول لحفزها على التعاون. وباختصار فإن الاتفاق تضمن تقديم ٣ مليار يورو لتركيا للمساعدة في التعامل مع اللاجئين مع متابعة ذلك بمبلغ مماثل في عام ٢٠١٨م. ويقضي الاتفاق بقيام الاتحاد الأوروبي بقبول لاجئ واحد مقابل كل لاجئ تعيده اليونان إلى تركيا بحد أقصى ٧٥ ألف شخص، وبالتوازي يتم اتخاذ خطوة جديدة في مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. غير أن تركيا سعت أيضًا لإعفاء مواطنيها من تأشيرات الدخول لدول الاتحاد الأوروبي (الواقع أن المفاوضات حول هذا الجانب بدأت في ٢٠١٢م) وهو موضوع لايزال يتعثر أمام المخاوف الأوروبية ويصعب تصور الاتفاق عليه في المدى المنظور. ومما يستوقف النظر قبول الاتحاد الأوروبي التعاون مع تركيا لتحسين الظروف الإنسانية داخل سوريا مع الإشارة لفكرة "المناطق الآمنة" التي كانت تركيا -آنذاك- تريد إقامتها داخل الحدود السورية ويثير البعض شكوك حول مدى قانونية الاتفاق الأوروبي - التركي لعدم التزام أنقرة بتقديم الحماية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١م.

محصلة ما تقدم تشير إلى نظام للعمل الأوروبي لمواجهة ظاهرة اللاجئين غير النظاميين -قد لا يكون ناجحًا تمامًا- ولكنه يسعى لمعالجة تحدى رئيسي بشكل منهجي عبر:

● التزامات سياسية جادة.
● تحليل للمشاكل وتقييم لأساليب العمل السابقة.
● طرح لسياسات واستراتيجيات للتعامل مع الظاهرة.
● تصميم لبرامج محددة تنقل السياسات والاستراتيجيات إلى مستوى التنفيذ.
● مستوى مرتفع من التمويل يحاول أن يوفر وسائل تنفيذ البرامج بالتعاون مع شبكة واسعة من الشركاء.

جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين: عند البحث في أداء جامعة الدول العربية في قضية اللاجئين لابد من التوقف عند حجم هذه الظاهرة التي تتعلق بأكثر من نصف الدول أعضاء الجامعة التي تستضيف أكثر من ٦ ملايين لاجئ بالإضافة إلى ما لجأ للدول المجاورة (٢,٧ مليون سوري في تركيا) والنازحين داخليًا (مثلاً يقدر عدد النازحين في أقاليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق السودانية بأكثر من ٣ ملايين طبقًا لإحصاءات ٢٠١٤م) والطبيعي أن ينعكس هذا الوضع على مجموعة من قرارات الجامعة على مستويات مختلفة. فإذا فحصنا قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الصادرة عن اجتماع نواكشوط يوم ٢٠١٦/٧/٢٥م فسوف نجد إشارة لضرورة استمرار دور "الاونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين" مع "التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث..." كذلك توجد إشارة للوضع في الجولان المحتل "وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم..." وفى قرار خاص بالتضامن مع لبنان في مواجهة إسرائيل أضيفت إشارة للاجئين السوريين حيث رحبت القمة. "بالجهود التي يبذلها لبنان حكومة وشعبًا حيال موضوع النازحين السوريين الوافدين إلى لبنان لجهة استضافتهم رغم إمكانياته المحدودة، والتأكيد على ضرورة مؤازرة ودعم لبنان في هذا المجال وتقاسم الأعباء والأعداد معه،

ووقف تزايد تلك الأعباء والأعداد من النازحين والتشديد على أن يكون وجودهم مؤقتًا لما في الأمر من تهديد كياني ووجودي للبنان والسعي بكل ما أمكن لتأمين عودتهم إلى بلادهم في أقرب وقت ممكن، والإشادة بالمحاولات الحثيثة التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتقليص أعداد النازحين السوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية وتوفير أمن اللبنانيين والسوريين وتخفيف الأعباء عن شعب لبنان واقتصاده، بعد أن أصبح على شفير انفجار اجتماعي واقتصادي وأمني يهدد وجوده".

غير أن قرار القمة الخاص بسوريا يتضمن قدرًا أكبر من الاهتمام بموضوع اللاجئين، فهو يحتوي على إشادة بدور أمير الكويت في استضافة المؤتمرات الدولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، ويشير إلى أن الكويت قدم ١,٦ مليار دولار في هذه المؤتمرات. ويمضي القرار فيناشد "الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها... وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين...الخ". وبالمثل يشير القرار الخاص باليمن بدور قطر في استضافة مؤتمر للإغاثة الإنسانية في اليمن كما يشير إلى دعم السعودية والإمارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان أما القرار الخاص بالصومال فيحتوي على إشارة للاجئين اليمنيين هناك وإلى اللاجئين الصوماليين الموجودين في كينيا واليمن ويطالب الدول العربية والأمانة العامة بتقديم الدعم المادي والفني لمواجهة الاحتياجات الإنسانية والتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في مجال الإغاثة.

والملفت أن قرار القمة الخاص بالأمن القومي العربي، والذي يركز على قضية الإرهاب، يطلب من الأمانة العامة للجامعة التنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية لاتخاذ "الإجراءات اللازمة لدراسة إمكانية إدخال تعديلات جديدة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وكل أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية باعتبارها من مصادر تمويل الإرهاب...".

هذا وقد أصدرت القمة "إعلان نواكشوط" الذي احتوى في بنده التاسع على الإعلان عن "دعمنا لجهود الإغاثة الإنسانية العربية والدولية الرامية إلى تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين من الحروب والنزاعات من لاجئين ومهجرين ونازحين، ولتطوير آليات العمل الإنساني والإغاثي العربي واستحداث الآليات اللازمة داخل المنظومة العربية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة ومساعدة المتضررين والدول المضيفة لهم".

ولاستكمال صورة نشاط جامعة الدول العربية لمواجهة ظاهرة اللاجئين لابد من ذكر دور المجالس الوزارية العربية المتخصصة (الصحة، الشؤون الاجتماعية، الشباب والرياضة) والتي أبدت الاهتمام بالموضوع وخصصت مبالغ من ميزانياتها المتواضعة لدعم العمل الإغاثي بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة أو مع الدول المعنية أو مع حكومات الدول المضيفة للاجئين، كما تم تنظيم زيارات ميدانية للتعرف على أحوال اللاجئين السوريين واليمنيين والصوماليين مع ملاحظة تعيين مبعوث خاص لجامعة الدول العربية للاجئين هي الشيخة حصة من دولة قطر، كما أعدت الجامعة "استراتيجيات" لحماية الأطفال اللاجئين و"لحماية المرأة: الأمن والسلام"، كما عقدت اجتماعات وزارية حول أوضاع المرأة في النزاعات المسلحة وحول حق الطفل في الهوية والحصول على أوراق ثبوتية. ومن ناحية الأمانة العامة تم دمج موضوع اللاجئين في إدارة لشؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة مع ملاحظة أن الموضوع يلقى الاهتمام من عدة إدارات بما فيها إدارة المساعدات الإنسانية وإدارة شؤون الأسرة وغيرها.

ويلاحظ أن الأمانة العامة تجتهد في محاولة إقناع الدول الأعضاء بضرورة إنشاء آلية لإدارة المساعدات الإنسانية بالجامعة إلا أن الفكرة لم تحصل على توافق الدول الأعضاء ربما بسبب التخوف من إيجاد التزامات مالية إضافية. وفي الوقت نفسه فإنه يمكن ملاحظة اتجاه صعودي في مخصصات المعونة الإنسانية من جانب دول الخليج حيث تقوم هذه الدول بتوجيه الإغاثة مباشرة أو عبر منظمات الأمم المتحدة.

ولأخذ فكرة عن مجموع الاحتياجات الإنسانية للأزمات القائمة في المنطقة العربية يمكن الاطلاع على أرقام نداءات الأمم المتحدة لتمويل خطط العمل الإنساني لعام ٢٠١٧.

الدول	مليون دولار
جيبوتي	٧٣
العراق	٩٣٠
ليبيا	١٥١
فلسطين	٥٥٠
الصومال	٨٦٤
السودان	٩٥٢
سوريا	٣,٤٠٠
اليمن	١,٩٠٠
المجموع	٨,٨٢٠

ونظرة سريعة إلى هذه الأرقام تشير إلى وجود احتياج يدور حول رقم ٩ مليار دولار للإغاثة الإنسانية في العالم العربي خلال عام ٢٠١٧ وحده.

وبالنسبة لسوريا -على سبيل المثال- فإن خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة تشير إلى الأرقام التالية بالنسبة للمعونة الإنسانية المقدمة من الدول العربية استجابة للأوضاع في سوريا.

وتبدو هذه الأرقام متواضعة قياسًا بالتفاصيل الواردة في قرارات القمة العربية وهو يحتاج لتصحيح أو إيضاح.

استجابة الدول العربية للنداء الدولي حول اللاجئين السوريين

الدول	المبلغ المنفذ	النسبة إلى مجموع المعونات المدفوعة
الإمارات العربية المتحدة	٩٣,٠٠٠,٠٠٠	٪١,٦
الكويت	٣٦,٩٦٠,٠٠٠	٪٠,٦
قطر	١٣,٥٢٥,٩٠٥	٪٠,٢
السعودية	١٠,٦٧٢,٦٤١	٪٠,٢
المجموع	١٥٤,١٥٨,٥٤٦	٪٢,٦

ولا شك أن هذه الصورة بتفاصيلها وتعقيداتها تستدعى دراسة أكثر تفصيلاً. ومع ذلك فإنه يمكن التوصل لبعض الاستنتاجات الأولوية فيما يتعلق بمواقف الدول العربية وجامعتهم من قضية اللاجئين.

رابعًا: ملاحظات على تعامل الدول العربية مع اللاجئين:

- مع وجود قدر من الإدراك لمشكلة اللاجئين إلا أنه يصعب التعرف على رؤية عربية شاملة لهذه القضية ولا إرادة سياسية واضحة لعلاجها ولا خطة حقيقية للتعامل معها.
- يوجد قدر من الرغبة لمد يد العون للاجئين والدول التي تستضيفهم وهو واضح في نشاط الأمانة العامة وفى القرارات الصادرة عن القمة والمجالس الأخرى (وإن كانت تتصف بالعمومية وعدم تحديد إجراءات واضحة أو مبالغ مالية محددة). كما أنه واضح في أرقام المعونات المقدمة من عدد من الدول العربية وإن كانت المصادر الدولية لا تورد هذه المعلومات في تقاريرها.
- تفضل معظم الدول العربية المانحة أن تقدم معوناتها بشكل منفرد عبر وسائلها الخاصة أو عبر منظمات الأمم المتحدة.
- لا يزال الجانب التنفيذي غائبًا عن أجهزة الجامعة العربية فلا "آلية" لإدارة عمليات الإغاثة الإنسانية ولا كوادر أو إمكانيات لتولي هذه المسؤولية بل تغيب أيضًا القناعة السياسية من جانب الدول الأعضاء.
- يوجد تضارب في استخدام المفاهيم بين "لاجئ" و"نازح" و"مهاجر" مع استخدام لمصطلحات خاطئة كالهجرة "غير الشرعية".
- تقتصر أغلب المعالجات العربية على نواحي الإغاثة ولا تتعرض للأوضاع القانونية وخاصة عدم انضمام عدد من الدول العربية للاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١م. ولايزال أغلب التناول العربي لموضوع اللاجئين والنازحين يأتي في سياقات مرتبطة بكل دولة أو أزمة على حدة ودون استخدام معايير واضحة في تحليل الظاهرة وطرح وسائل علاجها وتخصيص الموارد الكافية لذلك.

● يمكن القول بأن تجربة اللاجئين الفلسطينيين كان لها تأثير كبير في تصورات وسياسات الدول العربية تجاه مشاكل اللاجئين بصفة عامة ، وهي تجربة تتضمن مفاهيم منع إعادة التوطن والحفاظ على الهوية وانتشار الحركات السياسية والقلاقل الداخلية والتفاعل مع الأوضاع الداخلية في الدول المضيفة.

● إن المقاربات الأمنية العربية كان لها تأثير أكبر من المقاربات الحقوقية rights based approaches في تشكيل سياسات التعامل مع اللاجئين .

● توجد ثغرات متعددة في الأطر القانونية التي تحكم أوضاع اللاجئين في الشرق الأوسط سواء بسبب عدم الانضمام للاتفاقيات الدولية المعنية أو بسبب تعدد القوانين واللوائح والجهات التي تحكم أوضاع اللاجئين دون تطبيق المعايير الدولية.

● يلاحظ تركز اللاجئين في المدن في معظم الحالات وهو ما يفاقم الحساسيات المرتبطة بالأوضاع الأمنية والسياسة الداخلية والهويات القومية والدينية. ويفاقم من هذه الأوضاع أن النزاعات الشرق أوسطية تأخذ طابعًا طويل المدى دون وجود أفق للحل وعودة اللاجئين .

خامسًا: توصيات لتحسين أوضاع اللاجئين في الشرق الأوسط:

يمكن طرح مجموعة أولية من التوصيات لتحسين أوضاع اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط:

(١) تعزيز الإطار القانوني المنظم لأوضاع اللاجئين عبر الانضمام للاتفاقيات الدولية وتطبيق المعايير القانونية الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمقاربات الحقوقية وحكم القانون وحماية حقوق المرأة والطفل.

(٢) وضع استراتيجية شاملة للعمل العربي لحماية اللاجئين بحيث تلتزم دول المنطقة بتحقيق أهداف محددة وتطبيق معايير دولية مع وجود آليات جادة للتمويل والمتابعة والتقويم مع إنشاء منظمة عربية للإغاثة الإنسانية.

(٣) التعامل مع اللاجئين عبر خطط متوسطة وطويلة المدى مما يتيح الفرصة للتنبؤ بالاحتياجات وحشد التمويل الدولي المتاح مع تعبئة الإمكانيات الوطنية بما في ذلك القطاعين الأهلي والخاص وتعديل السياسات بما يناسب الأوضاع القائمة والتي قد تستمر لسنوات طويلة قادمة.

(٤) يمكن للدول العربية أن تعاون ليبيا في إحكام السيطرة على شواطئها وبحرها الإقليمي حيث يقدر عدد اللاجئين اللذين وصلوا إلى إيطاليا عبر المتوسط بحوالي ١٣٠ ألف شخص خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٦م، بالإضافة لتواجد حوالي ١٠٠ ألف لاجئ داخل ليبيا و٣٥٠ ألف نازح.

(٥) أهمية ايجاد حلول لبعض الأوضاع الحساسة للاجئين ومن بينها مسألة غياب أو فقدان الأوراق الثبوتية وتعرض الأطفال والنساء بلا جنسية statelessness للمخاطر وبالتالي ضرورة توفير آليات لتسجيل المواليد بالذات. ويتصل بذلك موضوع تعزيز إجراءات الحماية للاجئين وخاصة الفئات الأكثر تعرضًا منهم. وينطبق ذلك على حالة الأطفال خارج التعليم، أو الأطفال العاملين، أو الفتيات والنساء المعرضات لأنواع العنف والانتهاك المختلفة.

(٦) دعم دور الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في الإسهام في إيجاد حلول لأوضاع اللاجئين وذلك عبر برامج تعزيز القدرات، وتقديم المساندة المادية والمشاركة في عمليات التخطيط للبرامج وتنفيذها وقت بعثها وتقويمها.

(٧) دعم جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في حفز الدول العربية نحو تعزيز إجراءات حماية اللاجئين والإسهام في الجهود الدولية في هذا الاتجاه والمشاركة الإيجابية في مؤتمرات الأمم المتحدة التي تتناول هذا الموضوع.

خاتمة:

سوف تظل قضية اللاجئين بأبعادها المتضخمة تؤرق المنطقة العربية لسنوات طويلة قادمة، كما أنها ستظل تفرز آثارًا سلبية سواء بالإسهام في إذكاء دائرة العنف في المنطقة أو من ناحية كونها تشكل عبئًا ثقيلاً على عدد كبير من الدول المضيفة ناهيك عن تسببها في تدهور مستوى معيشة عدد كبير من مواطني دول المنطقة وحرمان جيل أو أكثر من فرص التعليم والعمل والعيش الكريم.

وضع كهذا يستدعي شحذ الجهود العربية في رؤية شاملة للتعامل مع أوضاع اللاجئين العرب، بدءاً من زيادة الجهود المبذولة لإيجاد حلول لنزاعات المنطقة، والاتفاق على الأطر القانونية للتعامل مع اللاجئين، ووضع البرامج لتحسين أحوالهم المعيشية.

الاتحاد الأوروبي -على مشاكله وقصوره وفشله- لديه تجربة تستدعي الدراسة سواء من ناحية الأطر السياسية أو الإجراءات القانونية أو الخطوات الإدارية والعسكرية أو المخصصات المالية وشبكة تنفيذ البرامج. ولعل هناك مجال لزيادة التعاون العربي-الأوروبي في هذا المجال عبر الاتفاق على استراتيجيات مشتركة وخطط عمل تعكس إمكانيات الجانبين.

* منسق مجموعة عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية، سفير سابق.

اتفاق خليجي - أوروبي حول مكافحة الإرهاب والنووي والاستثمار

المعادلة الأوروبية في الخليج: علاقات عشوائية والاتحاد الأوروبي لا يسق في قدراته العسكرية

تتناول هذه الدراسة الرؤية الأوروبية للأوضاع العسكرية المحتدمة في منطقة الخليج، وذلك في ضوء التغيرات المتوقعة جراء البرنامج النووي الإيراني، والتراجع المحتمل للتواجد العسكري الأميركي في المنطقة، وكذلك تنامي الدور الذي قد تلعبه روسيا في المنطقة بالنظر الى الدور الذي أخذته على عاتقها في سوريا. وتمضي هذه الدراسة في محاولة تحليل مدى قدرة الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي على تعزيز التوازن العسكري في الخليج في ضوء التغيرات المذكورة آنفًا، وتوضيح دور الاتحاد الأوروبي باعتباره مَوردًا رئيسيًا لتسليح دول مجلس التعاون الخليجي.

د. كريستيان كوخ

الموقف الأوروبي من قضية أمن الخليج

بوجه عام تشاطر الدول الأوروبية دول مجلس التعاون الخليجي العديد من مخاوفها الأمنية، وقد اتخذت مواقف علنية مقاربة لتلك التي تعتنقها دول الخليج، حيث يظل الهدف الرئيسي لكلا الجانبين هو الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج، وذلك مع تنامي الوعي الأوروبي بأن التطورات الواقعة في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها تحمل تبعاتها المباشرة على القارة الأوروبية. وقد تجلى ذلك في الآونة الأخيرة مع تدفق اللاجئين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط سوريا في المقام الأول-نحو أوروبا، حيث استقبلت أوروبا إلى جانب الدنمارك وسويسرا ما يربو على ١,٣ مليون لاجئ في عام ٢٠١٥م، وقد أضحى التهديد الذي تجابهه أوروبا حقيقة ملموسة مع وقوع العديد من الهجمات الإرهابية في بعض المدن الأوروبية مثل باريس ونيس وبروكسيل وبرلين.

وقد نص تقرير هام صدر عن البرلمان الأوروبي في مارس ٢٠١١م، على أن "دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دورًا رئيسيًا في الساحة العالمية، وبالتالي لديها مصالح مشتركة مع الاتحاد الأوروبي على صعيد الاستقرار الدولي." وذهب التقرير إلى الاعتراف بمجلس التعاون الخليجي بوصفه" المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تتمتع بالاستقرار في الشرق الأوسط حيث أُسست على التعددية والتعاون المشترك"، ولذلك ينبغي على" الاتحاد الأوروبي ضرورة اتخاذ موقف صريح والإبقاء على التزام دائم في منطقة الخليج، بما يضمن له رؤية أعمق للمنطقة وتواجدًا استراتيجيًا بها." وقد انعقدت الدورة الـ (٢٥) للمجلس الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في بروكسيل في الثامن عشر من يوليو ٢٠١٦م، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز الروابط بين الجانبين وأن تكون العلاقات المتبادلة بمثابة أساس متين وفعال للأمن والاستقرار الاقليميين والدوليين. وقام الجانبان بتعريف "المخاوف والأولويات المشتركة فيما يتعلق بالأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة، لا سيما في اليمن وإيران وليبيا وسوريا والعراق ولبنان وكذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد شددا على الأهمية الاستراتيجية للتنسيق المحكم بين كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتلك التطورات." وفي الواقع، فإن الوفاق التام حول القضايا الإقليمية والدولية التي تهم الجانبين يتجلى بوضوح في كافة البيانات الرسمية الصادرة عن الاجتماعات الوزارية المشتركة التي تم عقدها منذ عام ١٩٩٠م.

ويمتد الوفاق في وجهات النظر إلى ما هو أبعد من القضايا المذكورة أعلاه ليشمل:

- قضايا عدم انتشار الأسلحة النووية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تتقارب وجهات النظر حول الجهود الرامية إلى

ثلاثة تحديات تواجه الشراكة الأوروبية ـ الخليجية وخروج بريطانيا من الاتحاد ارتداد للعلاقات الجماعية وتعويضها بعلاقات ثنائية

شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، وكذلك حول أهمية الاتفاقات الدولية لمراقبة الأسلحة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

● قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف، ليس فقط في دول الخليج والشرق الأوسط بل في العالم أجمع، حيث أسس الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي مجموعات عمل لمكافحة تمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، يوجد تعاون وثيق على أرض الواقع في إطار التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، حيث يعمل الطرفان جنبًا إلى جنب في تبادل المعلومات الاستخباراتية.

● القضايا المتعلقة بالطاقة وسياسات الطاقة، مثل تأمين تدفق دائم للطاقة بدون عوائق من الخليج إلى الأسواق العالمية وبأسعار معقولة.

● كافة المجالات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والاستثمار لكون أوروبا أحد أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث مثلت دول الخليج خامس أكبر سوق للصادرات الأوروبية في عام ٢٠١٥، في حين يقف الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر كتلة تجارية لدول الخليج. وقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٥٥,٥ مليار يورو في عام ٢٠١٥م، وارتفع حجم التجارة الإجمالية بأكثر من ٥٠ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٥.

وتستمر أوروبا في لعب دور استراتيجي هام في سياق العلاقات مع دول الخليج، لا سيما مع تنامي الشعور بعدم الارتياح من جانب دول الخليج حيال اعتمادهم على الولايات المتحدة في الحفاظ على أمنهم واستقرارهم بوصفها القوة الرئيسية الرادعة في المنطقة. فمنذ غزو العراق في عام ٢٠٠٣م -وهو العمل الذي افتقر إلى الإدارة السليمة- كان هناك جدلاً متزايدًا داخل الدوائر الخليجية حول الحاجة إلى السيطرة على صلاحيات السياسة الأمنية والخارجية الخاصة بها، بهدف تحقيق التوازن في خضم التوجهات الأحادية العديدة للولايات المتحدة حيال منطقة الخليج. وقد اكتسب هذا الجدال مزيدًا من الزخم مع ازدياد النقاش داخل الولايات المتحدة حول إقامة محور استراتيجي محتمل مع آسيا، والتلميح إلى إعادة تقييم التزامات الولايات المتحدة الخارجية، ناهيك عن شروع إدارة الرئيس السابق أوباما في فتح أبوابها أمام طهران وحث دول المجلس على

العمل والتعاون مع جارتهم القوية في الخليج. ومع ذلك فلا تزال دول الخليج تنظر إلى أوروبا بوصفها عاملاً من عوامل تحقيق التوازن وليست بديلاً عن الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من وجود درجات عديدة من التقارب فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية، غير أنه من المرجح أن تتأثر العلاقات الاستراتيجية المستقبلية بين أوروبا والخليج بعدة عوامل: **أولاً**، الاتفاق النووي مع إيران والمعروف بـ "خطة العمل المشتركة الشاملة JCPOA" والذي مهد السبيل لخلق مجموعة متباينة من الروابط بين أوروبا وإيران. ونظرًا لدور الاتحاد الأوروبي بوصفه المفاوض الرئيسي، فقد أسهمت أوروبا في إنجاح هذا الاتفاق واستمرت في دفاعها عنه حتى تلك اللحظة برغم العديد من التحفظات الصادرة عن دول الخليج. وباختصار ترى دول الخليج أن أوروبا تتصرف بسذاجة فيما يتعلق بالتدخل الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. **ثانيًا**: تنظر أوروبا بمزيد من القلق إلى السياسات الخارجية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة فيما يتعلق باليمن وليبيا وسوريا، **ثالثا**: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما يعنيه ذلك من ارتداد العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي بشكل عام إلى علاقات ثنائية عوضًا عن كونها علاقات تتسم بالتعددية. وإلى جانب الصعوبة المتوقعة لعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فلسوف ينشغل الاتحاد الأوروبي كذلك بعدد من القضايا الأخرى ذات الأولوية له، والتي لن تتصدرها العلاقات مع دول الخليج. **رابعًا**: انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة وما يعنيه ذلك من كون الإدارة الأمريكية الجديدة أقل اكتراثًا بالقضايا التقليدية المتعلقة بالديمقراطية والحرية مثل حقوق الإنسان والدفع بإصلاحات سياسية في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يجعل من الاتحاد الأوروبي -بدون بريطانيا- اللاعب الرئيسي الذي يسعى إلى ضمان عدم تجاهل مبادئ الديمقراطية والحرية بشكل تام. ونظرًا لاتخاذ دول الخليج موقفًا عدائيًا تجاه أي تدخل في شؤونها السياسية الداخلية، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى خلق شيء من التوتر في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من وجود العديد من القضايا المشتركة بين الجانبين، إلا أن أوروبا ومجلس التعاون الخليجي قد ينتهي بهما الأمر وقد جابهتهما مجموعة أكثر تعقيدًا وفردية من العلاقات التي من شأنها أن تضع بعضًا من افتراضات الماضي موضع المساءلة. ولهذا الأمر تداعياته على الصعيد السياسي، لكنه يشمل كذلك المجالات الأوسع من التعاون والروابط الأمنية.

الدور الأمني لأوروبا في الخليج

ما من شك أن ثمة تساؤلات ومخاوف جدية داخل الدول الخليجية حول المدى الذي يمكن أن تصل إليه أوروبا لتصبح شريكًا قويًا بما يكفي لحث دول الخليج على التعاون معها في مجابهة التحديات الأمنية والسياسية بالغة القوة والإلحاح التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليًا. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الإبقاء على علاقات سياسية مع دول الخليج العربي لا يعد أمرًا اختياريًا بل مسألة ضرورية. غير أنه بالنظر إلى التطورات المتسارعة في بلدان الربيع العربي والتي لا يمكن التكهن بها، والرؤية المشتركة والمتباينة لطريق الإصلاح السياسي، لذلك قد يلقي ذلك بظلاله على العلاقات الأوروبية - الخليجية، ويسهم في تصاعده التطورات التي وقعت في الآونة الأخيرة، كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة.

التعاون حول أمن الخليج يتم ثنائيًا خارج الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنسا في المقدمة

وفي إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP) المنصوص عليها في معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٤م، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى اكتساب "قدرة تشغيلية تستند إلى الأصول المدنية والعسكرية التي يمكن استخدامها في "بعثات خارج الاتحاد من أجل حفظ السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي، وذلك وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة". وقد اشترك الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام ٢٠١٦م، في ١٦ عملية مستمرة، تشمل ست عمليات عسكرية وعشرة مدنية. فتوجد في منطقة الشرق الأوسط بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح EUBAM، و بعثة الاتحاد الأوروبي الشرطية EUPOL COPPS في الأراضي الفلسطينية، و بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا، وبالنسبة لمنطقة الخليج، تعد مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن والمعروفة باسم أتالانتا هي البعثة الوحيدة للاتحاد الأوروبي التي تحمل صلة مباشرة بأمن الخليج. وتستمر هذه المهمة حتى ديسمبر ٢٠١٨م.

وحينما يتعلق الأمر بقضايا أمن الخليج تتم ممارسة الدور الأوروبي على أساس ثنائي وليس على مستوى متعدد الأطراف. فخارج إطار الاتحاد الأوروبي كانت المملكة المتحدة وفرنسا من الدول الرئيسية التي أظهرت استعدادها وقدراتها على توفير النوعية الأمنية التي يتوقعها نظراؤهم الخليجيون. ويشمل ذلك عقد اتفاقيات دفاع مع دول الخليج تمتد لعدة سنوات، ومبيعات ضخمة وموسعة للسلاح وعقود تزويده، والتمركز الفعلي لوحدات من القوات العسكرية في الخليج. ولعل أكثر

الأمثلة وضوحًا على ذلك كان افتتاح القاعدة العسكرية البحرية البريطانية في البحرين في نوفمبر ٢٠١٦م، والتي يتمركز بها على نحو دائم ما يقرب من ٦٠٠ من العناصر العسكرية. وهي أول قاعدة عسكرية بريطانية يتم إرساؤها في الشرق الأوسط منذ أكثر من ٤٠ عامًا. وبشكل عام تحتفظ المملكة بمجموع ١٥٠٠ عنصر عسكري في المنطقة، إلى جانب سبع سفن حربية، وهو ما يفوق أي دولة غربية أخرى باستثناء الولايات المتحدة. وكما صرح وزير الخارجية الحالي بوريس جونسون، في "حوار المنامة ٢٠١٦": " أن أي أزمة تقع في الخليج هي أزمة لبريطانيا، ومن أول يوم لوقوعها: أمنكم هو أمننا. وإننا ندرك حكمة من دعوا إلى تغيير في سياسة تواجدنا شرق السويس، وإن مصالحكم العسكرية والاقتصادية والسياسية مرتبطة بمصالحنا".

وتمثل فرنسا القوة العسكرية الأوروبية الأخرى التي تساهم بدور ملموس في الخليج، وقد أُفتتحت في عام ٢٠٠٩ قاعدة عسكرية موجهة للمنطقة وتتمركز في جيبوتي. وبالإضافة إلى الصفقات العسكرية الكبرى التي تم عقدها مؤخرًا، بما في ذلك صفقة توريد الطائرات المقاتلة " رافال" إلى قطر بقيمة مليار دولار، فإن فرنسا تعد على الأرجح أكثر الدول المتحالفة استراتيجيًا مع دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى سبيل المثال يوجد تنسيق وثيق فيما يخص التطورات المتعلقة بلبنان وسوريا وإيران. وكذلك قدمت فرنسا، أكثر من أي دولة غربية أخرى، دعمها الكامل لجهود التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

إلا أن الموقف يعد أكثر تناقضًا بالنسبة لبقية الدول الأوروبية، فبينما أبرمت ألمانيا العديد من اتفاقيات توريد الأسلحة مع بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك تيار من المعارضة داخل العديد من الأحزاب السياسية الألمانية ضد تلك النوعية من الصفقات، حتى أن وزير الخارجية الألمانية، سيجمار جابرييل، كان قد نقل عنه في عام ٢٠١٣م، القول بأنه في حالة توليه السلطة، لن يسمح بتصدير الأسلحة إلى منطقة الخليج، وثمة دول أوروبية أخرى مثل إيطاليا وأسبانيا وجمهورية التشيك وبلغاريا ممن لديها كذلك علاقات في مجال الدفاع مع دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها تميل إلى الاقتصار على بعض الأسواق المتخصصة بدلاً من أن تسهم بدور ذو أهمية في معادلة الأمن الخليجي بشكل عام. إن تلك الدول سوف تبدي نفس الاستعداد للحفاظ على علاقات عسكرية مع إيران تمامًا مثل الذي تبديه نحو دول الخليج. وبرغم ذلك فالعديد من الدول الأوروبية تمتلك شركات تصنيع الآليات الدفاعية فائقة الجودة، بما يؤهلها للمساهمة بدور في تطوير صناعة التسلح في دول مجلس التعاون. وهو أحد المجالات التي تحتاج إلى متابعة. وبشكل عام يبقى النقاش مفتوحًا حول قدرة المملكة المتحدة وفرنسا وحدهما على ضمان احتفاظ أوروبا بدور فعلي تُسهم به في قضية بالغة الأهمية مثل أمن الخليج.

وقد يكون البديل الأنسب هو قيام دول الخليج بتعزيز الروابط مع حلف الناتو داخل إطار مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI). فالأمر لا يقتصر على وجود أربع دول خليجية بوصفها أعضاء عاملة في مبادرة اسطنبول وهي: الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بل تأخذ أيضًا بتركيا والولايات المتحدة داخل إطار حلف شمال الأطلسي بمعادلة أمن الخليج، وبالتالي تقدم المظلة الأمنية العريضة التي تبحث عنها دول الخليج. وهي المعادلة التي تستحق مزيدًا من الدراسة والبحث.

وقد صدر بيان عن قمة الناتو التي تم عقدها في العاصمة البولندية وارسو في يوليو ٢٠١٦م، يدعو إلى "تأسيس علاقات يحكمها العمل المنتظم بين أمانتي الناتو ومجلس التعاون الخليجي"، و "انطلاق التعاون على الصعيد العملي مع مجلس التعاون الخليجي وكذلك مع الدول الأعضاء فيه." وتعكس أوراق القمة بشكل عام المخاوف الأمنية المشتركة لدى حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي، وقد كُلِف السفراء من الجانبين بتقديم تقارير حول مدى التقدم في العلاقات بين حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال قمة وزراء الخارجية في ديسمبر ٢٠١٦م. وقد عزز افتتاح المركز الإقليمي لحلف الناتو في الكويت في يناير ٢٠١٧ م، من إمكانية التوسع في تلك العلاقات.

ويتشاطر حلف الناتو مع دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من المصالح الأمنية بدءًا من ضمان حرية الملاحة في البحار، ومكافحة الإرهاب والتطرف، إلى منع انتشار الأسلحة النووية، والحيلولة دون انهيار الدولة من خلال إقامة مؤسسات أمنية قوية. ويتعاون حلف الناتو ودول الخليج في الكثير من تلك الجبهات على المستوى التشغيلي، فعلى سبيل المثال تشترك جميع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش: ففي عام ٢٠١١م، اشتركت منظمة حلف شمال الأطلسي مع دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة في عملية "الحامي المُوَحَد" في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة جزءًا من بعثات منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة وأفغانستان لأكثر من عقد من الزمان.

وبناء عليه فينبغي اعتبار حلف الناتو الأداة المناسبة التي يمكن من خلالها لدول الخليج وأوروبا أن تقوم بهيكلة أنظمة دفاعها.

وفيما يخص قضايا مثل أشكال التعاون المنهجة وأنواع التعاون داخل إطار الأمن الإقليمي، يقدم حلف الناتو إسهاماته في ثلاثة مجالات بالغة الأهمية وهي: تحسين آليات الدفاع المشترك على

الإبقاء على علاقات سياسية بين دول الخليج العربي وأوروبا لا يعد أمرًا اختياريًا بل ضرورة رغم التطورات في بلدان الربيع العربي

المستوى الإقليمي، وتعزيز قدرات دول الخليج في إدارة الأزمات، وتحديد النهج المتبع في أساليب التعاون الأمني في المستقبل، هذا بالإضافة إلى غيرها من مجالات التعاون الفعلية مثل: مكافحة الإرهاب والقضايا المتعلقة بالحدود والملاحة والأمن الالكتروني. وبينما تسعى تركيا إلى التوسع في دورها الأمني في الشرق الأوسط، سيكون من المفيد رؤية كيف يمكن لها، بوصفها عضو في حلف شمال الأطلسي – أن تنضم إلى الحلقة الأوسع في النقاش الدائر حول أمن الخليج. وعلاوة على ذلك، فإن التقارب بين حلف الناتو ومجلس التعاون الخليجي سيعد إشارة هامة موجهة إلى إيران بأن أمن المنطقة سيظل يحمل أهمية كبرى للغرب، وأن أي تقارب قد يحدث مع إيران، حتى على صعيد الاقتصاد، سيكون متوقفًا على تحول طهران في نهاية الأمر إلى المساهمة المسؤولة في مجتمع الأمن الخليجي.

وعمومًا فإن العلاقات الدفاعية بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي علاقات متسعة لكنها عشوائية. ولا يعد الاتحاد الأوروبي الإطار المناسب لتعزيز تلك العلاقات، فالاتحاد الأوروبي لا يرى نفسه كقوة عسكرية كبرى ويفضل التركيز على ما يمكن أن يقدمه اعتمادًا على ما لديه من قوة ناعمة. ومن الواضح أن الاعتماد فقط على ترتيبات ثنائية مثل تلك القائمة مع فرنسا والمملكة المتحدة هو أيضًا غير كافٍ على المدى البعيد. وعوضًا عن ذلك، ينبغي أن يكون البديل هو توثيق العلاقات بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي بوصفها الآلية الوحيدة المتاحة حاليًا، والتي تضم إلى معادلة أمن الخليج نهجًا أكثر تعددية، الأمر الذي سيصب في نهاية المطاف في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي.

* مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف ـ سويسرا

مركز الناتو في الكويت طرح ٤ أسئلة حول تفعيل مبادرة اسطنبول

حلف الناتو وأمن الخليج: المتطلبات والمعوقات

أثار افتتاح حلف شمال الأطلسي "الناتو" مركزًا إقليميًا للحلف في دولة الكويت في الرابع والعشرين من يناير٢٠١٧م، العديد من التساؤلات حول واقع ومستقبل الشراكة الخليجية-الأطلسية، فعلى الرغم من أن الكويت هي إحدى الدول الخليجية الأربع التي وقعت على مبادرة اسطنبول للتعاون التي أطلقها الحلف في قمته عام ٢٠٠٤م، وهي" الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر"، إلا أن تلك الخطوة الجديدة والتي تعد مأسسة لتلك العلاقات ترتب العديد من الدلالات وفي الوقت ذاته أثارت أربعة تساؤلات **أولها**: ما هو حصاد مبادرة اسطنبول منذ إطلاقها عام ٢٠٠٤م، وحتى ٢٠١٦م ؟ **وثانيها**: ما هي مضامين ذلك القرار وتوقيته؟ **وثالثها**: ما هي انعكاسات ذلك التطور على مسار الشراكة الخليجية-الأطلسية خاصة وعلى الأمن الإقليمي عمومًا؟ **ورابعها**: ما هي معوقات تطور الشراكة الخليجية-الأطلسية؟

د. أشرف محمد كشك

أولاً: حصاد مبادرة اسطنبول (٢٠٠٤-٢٠١٦م):

أدى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، إلى تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي مع خروج العراق من دائرة التفاعلات الإقليمية ومن تنامي النفوذ الإقليمي لإيران، الأمر الذي حدا بدول الخليج البدء في تنويع شراكاتها الأمنية الدولية ومن بينها مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي مع حلف الناتو عام ٢٠٠٤م، بهدف التعاون الأمني الثنائي العملي بين حلف الناتو كمنظمة دفاعية وبلدان منطقة الشرق الأوسط على أن تبدأ بدول مجلس التعاون وتتضمن المبادرة ستة مجالات للتعاون الأمني يمكن لدول الخليج الاختيار فيما بينها وهي:

١- تقديم الاستشارات في المجالات الدفاعية.
٢- تشجيع التعاون العسكري-العسكري.
٣- مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري.
٤- المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمال لمواجهة التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.
٥- تشجيع التعاون في مجال أمن الحدود.
٦- تشجيع التعاون في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية.

وبتحليل تلك المضامين نجد أنها تعكس ثلاثة أمور الأول: أنها تتضمن مزيجًا من الجوانب الأمنية والعسكرية. والثاني: أنه على الرغم من أن حلف الناتو هو منظمة دفاعية بالأساس فإنه يقدم نوعي "الأمن الصلب" و"الأمن الناعم" في الوقت ذاته من خلال تضمن المبادرة مجالات الاستشارات والتخطيط والتدريب والتعليم. والثالث: أن المبادرة ليست مفروضة على الدول الشريكة بل أن لكل دولة اختيار ما يلائمها من مجالات للتعاون وفقاً لاحتياجاتها، وقد أعلنت أربع من دول مجلس التعاون وهي"الكويت، الإمارات، والبحرين، وقطر" الانضمام لتلك المبادرة بينما ظلت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطارها.

وقد شهدت العلاقة بين حلف الناتو والدول الأربع تطورات مهمة منذ إطلاق المبادرة حيث أجريت مناورات بحرية بين دول المبادرة والحلف عام ٢٠٠٨م، فضلاً عن مساهمة بعض دول المبادرة في عمليات الحلف في أفغانستان، وكذلك في العمليات الجوية في ليبيا عام ٢٠١١م، بما يعكس دلالة مهمة وهي أن دول الخليج تعد مقدمًا للأمن وليس مستهلكًا له كما يتم الترويج له، بالإضافة إلى إعلان بعض دول المبادرة افتتاح بعثات دبلوماسية لها في مقر الحلف في بروكسيل يرأسها دبلوماسي بدرجة سفير وهو ما يعني

رغبة دول الخليج في التعرف على تلك المنظمة عن قرب، وعقد العديد من المؤتمرات المشتركة بين الجانبين سواء في الدول أعضاء المبادرة أو في مقر حلف الناتو ببروكسيل، وذلك لبحث مسار الشراكة وإمكانية تطويرها، ناهيك عن برامج الشراكة الفردية التي تقوم بتنفيذها الدول أعضاء المبادرة، كان آخرها برامج الشراكة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨م، وتتضمن التعاون السياسي وتبادل الخبرات في مجال الأمن والدفاع، وهي البرامج التي تضمنت تلبية للاحتياجات الأمنية لدول الخليج منذ إطلاق المبادرة وحتى الآن.

ثانيًا: افتتاح المقر الإقليمي للحلف في الكويت:

ضمن مسار مبادرة اسطنبول للتعاون أعلن حلف الناتو افتتاح المركز الإقليمي للحلف في ٢٤ يناير٢٠١٧م، والذي جاء وفقًا لاقتراح تقدمت به دولة الكويت خلال قمة الحلف بشيكاغو عام ٢٠١٢م، ثم الإعلان عن تخصيص قطعة أرض تبلغ مساحتها ٥٠٠٠ متر كمقر لذلك المركز، وهو الأمر الذي أعلن الحلف قبوله، ويكتسب ذلك المركز أهمية بالنظر إلى كونه أول مركز للحلف خارج حدوده حيث سوف يضم بعض موظفي الحلف وموظفين من الدولة المضيفة وخاصة من جهاز الأمن الوطني بدولة الكويت الذي سيكون منوطًا به إدارة ذلك المركز والذي سيقدم في المرحلة الأولى من عمله دورات تدريبية في مجالات الأمن الإلكتروني وإدارة الأزمات وأمن الطاقة والحوادث والطوارئ الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتخطيط للطوارئ المدنية، ويلاحظ تلك الدورات هي ذاتها بعض المجالات التي تضمنتها مبادرة اسطنبول بما يعني أن المركز يعد آلية أكثر فاعلية لتنفيذ مضامين المبادرة وبرامج الشراكة الفردية للكويت ولبقية دول المبادرة، فضلاً عن كونه يضفي بعدًا مؤسساتيًا على تلك الشراكة، الجدير بالذكر أن الكويت وقعت مع حلف الناتو اتفاقية لتبادل المعلومات السرية عام ٢٠٠٦م، فضلاً عن توقيع اتفاقية "تسهيل العبور" مع الحلف في فبراير٢٠١٦م، والتي تتضمن" تسهيل مرور قوات الحلف إضافة إلى المعدات والتجهيزات إلى مهمة الحلف في أفغانستان" وفقما أشار إليه الأمين العام للحلف ينس شتولتنبرج، ومع أهمية تلك التطورات فإنه ينبغي تحليلها ضمن سياقها الصحيح حيث لوحظ وجود العديد من الكتابات التي حاولت الترويج لفكرة سعي الحلف للتواجد عسكريًا في منطقة الخليج العربي كبديل للولايات المتحدة وغيرها من التحليلات التي لم تخل من تفسيرات ترتبط بشكل وثيق بالصورة الذهنية السائدة عن الحلف إبان الحرب الباردة، أو ربما عدم الدراية بحلف الناتو كمنظمة وكيفية عملها وأهدافها وكيف تطورت؟ صحيح أن للحلف اهتمام بالغ بدول الخليج والتي

وصفها الأمين العام للحلف خلال زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالقول" إن دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الأخرى شركاء ذو قيمة عالية لدى الحلف" بالنظر إلى اعتبارات عديدة ليس أقلها المخاطر والتهديدات المشتركة منها الإرهاب وأمن الطاقة إلا أن ذلك لن يكون سببًا لتواجد أطلسي عسكري في منطقة الخليج العربي حيث كانت- وستظل- الاستراتيجية العسكرية للحلف ترتبط بشكل أساسي بالميثاق المنشئ له وخاصة المادة الخامسة والتي تنص على أن "أي هجوم على أي من الدول أعضاء الحلف يعد هجومًا على كافة أعضائه بما يعني حق تلك الدولة سواء منفردة أو بمساعدة الدول الأخرى أعضاء الحلف بصد ذلك الاعتداء" بما يعني أن الحلف لن يتواجد عسكريًا خارج أراضيه إلا إذا تعرضت مصالح أعضائه لخطر مباشر يتم تقديره من قبل أعضائه الثماني والعشرين، ولا يعني ذلك أن حلف الناتو ظل بعيدًا عن الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي بل تدخل مرتين لكن ليس تحت مظلة الحلف كحالة ليبيا عام ٢٠١١م، وإنما من خلال الدول الرئيسية في الحلف الأولى: خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات ضمن ما عرف بحرب الناقلات لحماية ناقلات النفط الخليجية من الاعتداءات الإيرانية، والثانية: خلال حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م، من ناحية أخرى فإن عمل الحلف لا يرتبط بالميثاق المنشئ له فحسب حيث استحدث ما يسمى المفهوم الاستراتيجي والذي يصدر كل عشر سنوات، وقد صدر الأول عام ١٩٩٩م،أما الثاني فقد صدر عام ٢٠١٠م، ومضمون ذلك المفهوم هو مراجعة شاملة من جانب أعضاء الحلف للتحديات الأمنية التي تواجه أعضاء الحلف وكيفية مواجهتها، بحيث يكون ذلك المفهوم مكملاً للميثاق المنشئ للحلف ولا يتعارض مع مضمونه وطبيعة الحلف، ومن القضايا المهمة التي تضمنها المفهوم الاستراتيجي عام ٢٠١٠م، على سبيل المثال ما جاء فيه "أنه من شأن حالات عدم الاستقرار في مناطق ما وراء حدود الدول الأعضاء أن تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الحلف الأمر الذي يتطلب درء مخاطر الإرهاب العالمي من خلال التشاور مع أكبر شركاء الحلف"، بما يعكس إدراك الحلف للتهديدات التي تواجه أعضاءه وتقع خارج النطاق الجغرافي لها وتتطلب خطط واستراتيجيات للتصدي لها.

ثالثًا: انعكاسات افتتاح المقر الجديد للحلف على مسار الشراكة مع دول الخليج والأمن الإقليمي:

انطلاقًا مما سبق فإن الحلف يقدم ما يطلق عليه "القيمة المضافة للأمن" من خلال تنوع وتعدد الأنشطة التي يمكنه الاضطلاع بها، على الرغم من أن الحلف منظمة دفاعية بالأساس وفقًا للميثاق المنشئ له عام ١٩٤٩م، إلا أنه يمكنه تقديم أنواع عديدة من الأمن ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر خبرة الحلف في مجال إدارة الأزمات وفي هذا السياق فقد قدم حلف الناتو تدريبًا عمليًا في عام ٢٠١٣م، لحماية المدنيين أثناء الحروب استفاد منه ١٠٠ ألف فرد في عدد مدن أردنية، وهو الأمر الذي يمكن لدول الخليج الاستفادة منه حيث أن مخاوف تلك الدول لا تكمن في احتمال تخطي إيران العتبة النووية فحسب بل في إمكانية حدوث تسرب إشعاعي من إحدى المفاعلات النووية التي ربما لم تراعى فيها إجراءات السلامة النووية، وخاصة في ظل قرب تلك المفاعلات من بعض المدن الخليجية الرئيسية ووقوع كافة محطات تحلية المياه على ساحل الخليج العربي بما يعني إمكانية تلوث مياه الخليج من جراء حوادث مفاجئة قد تشهدها المفاعلات النووية الإيرانية.

من ناحية أخرى، فإن تنامي العلاقات بين الناتو ودول الخليج من شأنه أن يسهم في تحقيق التوازن الإقليمي انطلاقًا من المصالح الجوهرية للحلف في منطقة الخليج العربي وجوارها الجيواستراتيجي وهو ما تمثل في إرسال الحلف للمرة الأولى قطع بحرية للمساهمة في مكافحة القرصنة في خليج عدن عام ٢٠٠٨م، وفقاً للقرار الأممي في هذا الشأن، ولاشك أن تواجد تلك القوات لمواجهة تهديدات الأمن البحري حتى ولو بعدد محدود والتي يمكن أن تجري مناورات بحرية من آن لآخر من شأنه كبح أي مغامرات إقليمية غير محسوبة قد تقوم بها قوة إقليمية في ظل الانحسار النسبي للولايات المتحدة عن الأزمات الإقليمية، وسعي روسيا لملء "حالة الفراغ الاستراتيجي" وهو ما يمثل أيضًا تحديًا لحلف الناتو حيث أن المناطق التي تستهدفها روسيا هي ذاتها الشراكات الإقليمية للحلف.

من ناحية ثالثة، نجد أن الحلف لديه خبرة بشأن تدريب وبناء قوات الأمن في كل من دول أوروبا الشرقية وأفغانستان والعراق، وبالتالي ربما يكون لدى الحلف خطط لدعم قوات الأمن في دول الجوار وخاصة في اليمن، حيث أنه توجد ركيزة دولية لذلك الدور تتمثل في قرار مجلس الأمن رقم ٢١٥١ الصادر في ٢٩ إبريل ٢٠١٤م، بشأن ضرورة إصلاح القطاع الأمني في مناطق ما بعد الصراعات كأساس للأمن والاستقرار الإقليمي، ومع أن القرار قد أشار إلى أن ذلك منوط بالحكومات الوطنية، فإنه قد تضمن أيضًا إمكانية التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقًا للفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، ولدول الخليج مصلحة استراتيجية في بناء قطاع الأمن اليمني مجددًا في ظل بقاء كافة سيناريوهات الأزمة اليمنية قائمة بما في ذلك إمكانية حدوث حرب أهلية يمنية والتي سوف تكون تحديًا هائلاً لأمن دول الخليج ليس أقلها تدفق اللاجئين إلى الحدود اليمنية- العمانية والتي تبلغ ٢٨٠ كم، والحدود السعودية-اليمنية

والتي تبلغ ١٨٠٠كم، الجدير بالذكر أن مسؤولي حلف الناتو أعلنوا في ٥ فبراير ٢٠١٦م، عن بدء برنامج في الأراضي العراقية لتدريب قوات الأمن على تعطيل العبوات الناسفة التي يستخدمها تنظيم داعش، حيث سوف يشارك ٣٠ جنديًا من قوات الحلف في الدورة الأولى التي سوف تستمر خمسة أسابيع وسيجري ذلك البرنامج بالتوازي مع تدريبات يقوم بها حلف الناتو في العراق على صعيد التعاون المدني العسكري، ويذكر أن قمة الناتو في وارسو ٢٠١٦م، قد وافقت على نقل تدريبات كانت تجرى في الأردن إلى العراق.

من ناحية رابعة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أن حلف الناتو سيكون معنيًا بشكل أكبر بالصراعات الإقليمية الراهنة لسببين **الأول:** هو أن التحديات الإقليمية الراهنة عمومًا ومنها الأزمة السورية على نحو خاص أدت إلى التشابك الواضح بين جبهتي التهديدات التي تواجه الحلف وهما الجبهة الشرقية والجبهة الجنوبية وهو ما أكده أحد مسؤولي الحلف بالقول" اعتدنا الحديث عن التهديد الشرقي والتهديد الجنوبي ولكن الجبهتين تشابكتا الآن"، **أما السبب الثاني فهو:** أن دول الخليج أعضاء مبادرة اسطنبول تعد جزءًا من التفاعلات الإقليمية تتفاعل معها تأثرًا وتأثيرًا، ومن ذلك على سبيل المثال الأزمة السورية الراهنة وإعلان بعض دول الخليج استعدادها للتدخل عسكرياً في تلك الأزمة التي تمثل تهديدًا إقليميًا لدول عديدة ومن بينها تركيا أحد أعضاء الحلف يعني أن دول الخليج بإمكانها دعم أمن الناتو على حدوده الشرقية" تركيا".

وقد جاءت تلك ضمن تنامى اهتمام الحلف ليس فقط بأمن الخليج العربي بل وبالأمن الإقليمي عمومًا في ظل إثارة التساؤلات لدى شركاء الحلف سواء في مبادرة اسطنبول ٢٠٠٤م، أو الحوار المتوسطي ١٩٩٤م، بشأن مدى استجابة الحلف للتهديدات التي تواجه هؤلاء الشركاء منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن وفى مقدمتها الإرهاب، أخذًا في الاعتبار أن الحلف انضم إلى التحالف الدولي ضد داعش من خلال إرسال طائرات إيواكس للمراقبة وتعد تلك الطائرات المزودة برادارات قوية ضمن التجهيزات النادرة التي توضع تحت تصرف الحلف بشكل مباشر، كما يمكن تحويل تلك الطائرات إلى مراكز قيادة لتنسيق عمليات القصف والعمليات الجوية الأخرى.

رابعًا: معوقات الشراكة الخليجية -الأطلسية:

على الرغم من أهمية الشراكة الخليجية – الأطلسية وخاصة في ظل ما تقدمه من مجالات أمنية ودفاعية متنوعة تتناسب واحتياجات دول مجلس التعاون فإنه لا تزال هناك عدة معوقات تواجهها وهي:

١- إطار مبادرة اسطنبول ذاته والذي يؤسس على مبدأ الكل+١ أي حلف الناتو كمنظمة دفاعية مقابل كل دولة خليجية على حدة، ومع أن تلك الصيغة تتيح قدرًا من المرونة لدول المبادرة لاختيار ما يتناسب واحتياجاتها الأمنية فإنها في الوقت ذاته تحد من وجود إطار جماعي للشراكة في ظل تجانس دول مجلس التعاون على المستويات السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية بما يعني أهمية وجود رؤية خليجية موحدة من شأنها تعزيز الموقف التفاوضي الجماعي ضمن تلك الشراكة (صيغة ٢٨+٤).

٢- مع أن قرار تأسيس الشراكات الأمنية والدفاعية للدولة هو حق سيادي لها فإن وجود كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بما لهما من ثقل إذ يمثلان حوالي ٧٠٪ من النفقات الدفاعية لدول المجلس، يعني وجود أكثر من تصور أمني لمثل تلك الشراكات وبالتالي تظل الفائدة منها محدودة أو بالأحرى تكون مفيدة لكل دولة خليجية على حدة وقد لا ينعكس بالضرورة على أمن الخليج ككل.

٣- عدم وجود ضمانات أمنية محددة من جانب الحلف لدول الخليج سواء بسبب ميثاق الحلف أو توجهات الحلف الجديدة بشأن الدفاع الذكي والاعتماد على المساهمات الإقليمية في عمليات الحلف، حيث لا تزال دول الخليج تواجه مخاطر إقليمية عديدة ليس أقلها التهديدات الإيرانية سواء بالنسبة للتسلح التقليدي وطرق الملاحة أو الغموض بشأن البرامج النووية الإيرانية وهي مخاوف يجب أن يتم ترجمتها من جانب الحلف في آليات محددة لحماية أمن دول الخليج حال تعرضها لتهديدات مباشرة، أخذًا في الاعتبار أن هناك أسباب تدعو حلف الناتو للتصدي للتهديدات الإيرانية سواء ضمن مظلة دولية أو بشكل منفرد ومنها أن المناطق التي تضم مصالح جوهرية للحلف هي ذاتها المناطق التي تسعى إيران للتغلغل فيها وتهديدها سواء أكانت منطقة الخليج العربي ودول جوارها أو منطقة آسيا الوسطى، من ناحية أخرى فإن سعي إيران للسيطرة على مضيقي هرمز وباب المندب لا يمثل تهديدًا لدول الخليج فحسب بل أنه تهديد للأمن العالمي بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لتلك الممرات والتي لوحظ أنها تواجه تهديدات من جانب إيران سواء بالنظر إلى محاولة بعض الزوارق الإيرانية الاقتراب من مدمرة أمريكية في مضيق هرمز، أو استهداف سفينة إغاثة إماراتية وفرقاطة سعودية لاعتداءات من جانب الميلشيات الحوثية المدعومة من إيران، وفي ظل عدم وجود آلية دولية فاعلة لردع إيران فإن حلف الناتو بإمكاناته العسكرية الهائلة والقواعد العسكرية لدوله الرئيسية والتي تحيط بإيران من جهات عديدة يتعين أن تكون عامل ردع لإيران ضد أي تهديدات محتملة لدول الخليج، صحيح أن الحلف لم يكن بعيدًا عن تطورات المفاوضات النووية التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي في يوليو٢٠١٥م، حيث أكد الأمين العام للحلف ينس ستولنتبرج على أهمية" التنفيذ

الكامل للاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١ وأن يتم تنفيذ آليات التحقق من التزام إيران بتنفيذ بنوده كاملة" إلا أن المخاطر الإيرانية لا يمكن اختزالها في المسألة النووية التي استطاعت إيران توظيفها كمظلة لتحقيق مشروعها الإقليمي الذي يتناقض ومبادئ القانون الدولي التي نصت على احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٤- تغير البيئة الأمنية الإقليمية، حيث أن البيئة الراهنة تختلف عن تلك التي أطلقت فيها المبادرة وخاصة ظهور الجماعات المسلحة دون الدول التي تهدد كيان الدولة الوطنية الموحدة فيما يطلق عليه" الحروب غير النظامية"، بالإضافة إلى تنامي مخاطر الإرهاب الإلكتروني ولدى الحلف خبرات متميزة في هذا المجال، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر التساؤل حول مدى إمكانية تقديم حلف الناتو مساعدة أمنية عاجلة لإحدى دول الخليج حالة تعرضها لهجوم إلكتروني شامل على غرار استجابة الحلف لهجمات كوسوفو١٩٩٩م، وإستونيا٢٠٠٧م، وهي الهجمات التي حدت بالحلف إلى صياغة سياسة للدفاع الإلكتروني عام ٢٠٠٨م، وتم تطويرها خلال القمم اللاحقة للحلف، فضلاً عن حالة التأزيم المزمنة التي تشهدها دول الجوار الإقليمي والتي أضحت ساحة لصراع إقليمي- إقليمي، وإقليمي - دولي مما يضفي المزيد من التعقيد على عمل مبادرة اسطنبول أو بالأحرى إيجاد فجوة بين ما تضمنته المبادرة ومستجدات تهديد الأمن الإقليمي الخليجي.

خاتمة: مقترحات تطوير الشراكة الخليجية-الأطلسية:

مع التسليم بأن هناك تحديات تواجه الشراكة بين حلف الناتو ودول الخليج فإن ذلك لا يعني تعثر تلك الشراكة أو الادعاء بأنها أقل أهمية مقارنة بعلاقات دول الخليج بشكل ثنائي، ولكن تلك الشراكة تكتسب أهمية بالغة ليس وفقًا لمضامينها فحسب وإنما بالنظر إلى سياقها الإقليمي والدولي، سواء بالنسبة لحالة التأزيم المزمنة التي يشهدها الأمن الإقليمي وتتطلب تنسيقًا مستمرًا بين دول الخليج ومنظمة بحجم الناتو، أو بالنسبة لتعثر الحوار الخليجي الأوروبي، والجدل حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مستقبل تلك المنظومة ككل، فضلاً عن التوجهات الأمريكية الجديدة، وجميعها مستجدات تعزز من خيار "تنويع الشراكات الدولية لدول الخليج" وفي ظل امتلاك الحلف لقدرات عسكرية هائلة تفوق تلك التي لدى الأطراف الدولية الأخرى، يمكن اقتراح عدة آليات لتطوير الشراكة الخليجية- الأطلسية، **أولها:** في ظل عدم إمكانية تغيير هيكل مبادرة استانبول في الوقت الراهن فربما يكون من المفيد للحلف إطلاق حوار استراتيجي مع دول مجلس التعاون ككتلة واحدة من أجل إقامة جسور من الفهم المشترك للتحديات الأمنية والتي بدورها سوف تؤدي إلى دعم مبادرة استانبول، **وثانيها:** إمكانية تعظيم الفائدة من الشراكة مع حلف الناتو وخاصة على صعيد الأمن البحري حيث لدى الحلف خبرات متنوعة في هذا الشأن ابتداءً بتأسيس الحلف "قوة المسعى النشط " لحماية السفن في البحر المتوسط من العمليات الإرهابية ومرورًا بمشاركة الحلف ضمن عمليات" درع المحيط" للتصدي للقرصنة في المحيط الهندي وانتهاءً بقرار الحلف تأسيس قوات تسمى رأس الحربة في قمة ويلز ٢٠١٤م، والتي تتضمن قوات من كافة أفرع القوات المسلحة ومنها القوات البحرية ولديها القدرة على الانتشار والعمل خلال ٢٤ ساعة، وفي ظل تهديدات الأمن البحري التي تواجهها دول الخليج الأمر الذي حدا بها لتأسيس "قوات الواجب البحري الموحد٨١" في عام ٢٠١٤م، فإنه يمكن لحلف الناتو تعزيز تلك القوة بالتدريب والاستشارات حتى يمكنها ممارسة الردع ضد أي تهديدات للأمن البحري لدول المجلس في ظل استمرار الأزمات الإقليمية الراهنة، **وثالثها:** في ظل مقترح المملكة العربية السعودية عام ٢٠١١م، بتحول دول مجلس التعاون إلى "الاتحاد الخليجي" فإن الجوانب الدفاعية ضمن ذلك الاقتراح تكتسب أهمية بالغة لما سوف تحققه من توازن للقوى وبالتالي يمكن لدول الخليج الاستفادة من تجربة الحلف بشأن تقسيم قواته المسلحة " قوات الرد السريع -قوات الدفاع الأساسية -قوات التعزيز -قوات المهمات المتجمعة المشتركة" سواء بتطوير قوات درع الجزيرة أو تعزيز الجوانب الدفاعية عموماً، بالإضافة إلى إمكانية استحداث دول الخليج ما يسمى "المفهوم الاستراتيجي الخليجي" على غرار مفهوم الحلف ولكن ربما كل ثلاث أو خمس سنوات وذلك للاستجابة للتحديات الأمنية التي تواجهها تلك الدول وهو ما يتكامل مع الميثاق المنشئ للمجلس ولا يتعارض معه، من ناحية أخرى يمكن لدول الخليج دراسة هيكل الحلف ذاته سواء بالنسبة للجنة السياسية أو الدفاعية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير هيكل الأمانة العامة لمجلس التعاون.

ومع أهمية ما سبق وبرغم أهمية هذه الشراكة للجانبين سواء لدول الخليج ضمن متطلبات الحفاظ على أمنها القومي، أو بالنسبة لحلف الناتو باعتبار تلك الشراكة هي جزء من الشراكات الإقليمية، وتنامي عمل الحلف خارج أراضيه فإن التساؤل الذي أثير -ولايزال- هو هل تتضمن شراكة الحلف مع دول الخليج مزايا نوعية تتناسب والثقل الاستراتيجي والدور الإقليمي لدول المجلس أم أن تلك الشراكة هي جزء من تصور أطلسي للشرق الأوسط ككل ودول الخليج هي جزء منه؟

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي

أنماط الاتصال الجماهيري واتجاهات الرأي العام في دول الخليج

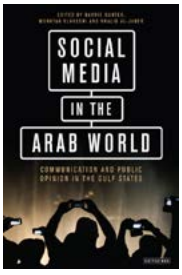

كتاب "وسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي: أنماط الاتصال الجماهيري واتجاهات الرأي العام في دول الخليج"، من تأليف وإشراف د. خالد الجابر، ود. مختار العريشي، والبرفسور باري جونتر، وبمشاركة نخبة من المتخصصين يحتوي على ١١ فصلاً، تتناول عرض دراسات أكاديمية واستقصائية بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في شؤون الاتصال السياسي، ووسائل الإعلام، والإعلام الجديد، والجمهور والرأي العام في منطقة الخليج، وقد صدر عن دار (آي. بي. توريس) بلندن عام ٢٠١٦، ويقع في (٢٨٨) صفحة.

عرض: شريف شعبان مبروك

والقى مزيدًا من الضوء على وسائل التواصل الاجتماعي وأدوارها ومكانتها وأوجه استخداماتها في المجتمعات العربية عمومًا والخليجية خاصة، وتناول في فصله الأول التوسع الرقمي في استخدامات وسائل الإعلام، خصوصًا التزايد استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي (الفيس بوك والتويتر واليوتيوب)، وقدم إحصائيات حديثة ودقيقة لمجموعة من الشرائح الرئيسية في دول الخليج والمجتمعات العربية، وطبيعة التعاطي والاستخدامات لمواقع التواصل الاجتماعي.

واستعرض الفصل الثاني أهمية ودور تأثير وسائل الإعلام الاجتماعي في السعودية، حيث تناولت الباحثة شوبهادي تشودري دور الإعلام الاجتماعي في صناعة منصة عامة، بالنظر إلى دور وسائل الإعلام الاجتماعي ومساهمتها في صياغة خطاب متنوع ومتعدد داخل اقتصاد الدولة، والتي ساعدت في صياغة خطاب مغاير.

أما عمر أنس فيتناول في الفصل الثالث "وسائل الإعلام الاجتماعية العربية: من الثورة العبطية إلى الواقعية السيبرانية"، دراسة استخدامات وسائل الإعلام الاجتماعي بعد أحداث ما يعرف "بالربيع العربي، ٢٠١١م"، والآثار المترتبة على إيجاد الفضاء العام أو المجال العام في دول الخليج.

ويناقش د. مارك جونز، في الفصل الرابع "استخدامات وسائل الإعلام الجديد في البحرين"، وفكرة وجود كثير من التحديات الاستراتيجية التي لعبت فيها مواقع التواصل الإعلامي الاجتماعي دورًا مهمًا في البحرين، والتي فتحت جبهة أخرى أمام العمل الدبلوماسي البحريني على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإحداث التغيير الجذري في الاستراتيجية الدبلوماسية باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي نفسها لشرح المواقف والرد على الاتهامات.

ويتطرق الفصل الخامس "الهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي: منظور طلاب الجامعات"، الذي يشترك في تأليفه د. عبدالكريم الزياني ود. مختار العريشي، في دراسة عدد من الوسائل التي يستخدمها طلاب الجامعات في دول الخليج للحصول على المعلومات والأخبار عن مجتمعاتهم المحلية، وعادات الاستهلاك الإخباري والمصادر التي يعتمدون عليها في نقل وترويج واسترجاع المعلومات.

ويعرض الفصل السادس دراسة كل من د. ديفيد جورج بولا وجميس بيي، المعنونة بـ "استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي والسياق المتغير في دولة الإمارات العربية المتحدة"، استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي من قبل فئات عديدة في المجتمع الإماراتي، كما يتناول دراسة قانون الجرائم الالكترونية في دولة الإمارات، فضلاً عن تعريف الفضاء الاجتماعي وكيفية تطبيق هذه القوانين في بعض الحالات المحددة.

ويتناول الفصل السابع "النساء والمشاركة السياسية عبر الإنترنت في الكويت"، والذي تستعرض فيه د. فاطمة السالم، النظر في أثر الثورة التكنولوجية على البناء السياسي والاجتماعي في الكويت، واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة على صعيدي الإعلام الجديد New Media والإعلام التقليدي Old Media، ومدى التأثير والتفاعل في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية في الإعلام الجديد.

أما الفصل الثامن "الإعلام الجديد كوسيلة بديلة للإعلام القائم في دول مجلس التعاون الخليجي"، للدكتور خالد الجابر والدكتور مختار العريشي، فيركز على دراسة جمهور ثلاث دول من مجلس التعاون (السعودية- قطر- البحرين)، وطبيعة أنماط الاستخدام لوسائل مواقع التواصل الاجتماعي، وكيفية التفاعل والتأثير، وفهم إلى أي مدى اتخذ الجمهور في دول الخليج المواقف والتوجهات المختلفة من أحداث الربيع العربي، ومدى مقارنة المحتوى السائد مع الأخبار التي كانت تعرض في وسائل الإعلام المختلفة.

كما يطرح الفصل التاسع "استخدامات وسائل الإعلام الجديد في مملكة البحرين، للباحث مارك أوين جونز، عددًا من الإشكاليات والمتغيرات التي واجهت استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عام ٢٠١١م.

ويبحث الفصل العاشر، "وسائل الإعلام الاجتماعي والتغيير السياسي في دول الخليج العربي"، للباحثة سماح أحمد، دور الإعلام الاجتماعي في التأثير في الخطاب السياسي في دول الخليج، حيث تشير إلى أن مجتمع الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج أصبح يتناول المسائل السياسية والمواضيع الجريئة على نحو متزايد.

أما في الفصل الأخير "مستقبل وسائل الإعلام الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي" فيستعرض ما تم الوصول إليه من خلاصة للنتائج والتحليلات في الفصول السابقة، ويطرح تصورات مستقبلية لتطوير وسائل الإعلام الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والاستفادة من الأخطاء والسلبيات التي خلفتها تداعيات ما يعرف "بالربيع العربي"، والاستثمار في مستقبل تساهم فيه وسائل الإعلام الاجتماعي في صناعة الوعي والحفاظ على كيان المجتمع وتعزيز الأمن واستقرار المنطقة.

الإعلام العربي .. وعقدة شاعر القبيلة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

عند التعامل مع ملف الإعلام العربي، نجد هناك حالة تذمر من دور هذا الإعلام سواء للتأثير السلبي على العلاقات العربية ـ العربية، وإضعاف العمل العربي المشترك، أو في داخل الدولة تجاه إعلامها المحلي، وهناك الكثير من الدراسات التي تناولت قضايا الإعلام العربي ودوره وتأثيره في الفترة الأخيرة وخلصت إلى ضعف الإعلام المحلي والعربي الجماعي وتشرذمه، خاصة بعد انتشار الفضائيات الخاصة، ولا سيما بعد نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي حيث تبوأ الإعلام مكانة وتأثير كبيرين على مجريات الأوضاع السياسية، مستفيدًا من البث الفضائي غير المحدود، وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، أي توفر وسائل إعلامية رخيصة الثمن، واسعة الانتشار، وعابرة للحدود والثقافات، ومتخطية حاجز اللغات والقوميات والعرقيات، مع ضعف قبضة الحكومات، ما جعل الإعلام الجديد يقود ثورات ويغير أنظمة حاكمة.

وحمل الإعلام الجديد سمات لم تكن معروفة من قبل منها سرعة البث أو الإبلاغ عن الحدث فور وقوعه، وظهور ما يسمى بالإعلام التفاعلي ومشاركة متلقي الرسالة الإعلامية في الحدث الإعلامي، أو صناعته في كثير من الأحيان، الأمر الذي فتح الباب واسعًا أمام بث الشائعات، كما سمح بتسلل جهات داخلية وخارجية لها مصالح وأجندات للتأثير على الرأي العام العربي وتوجيهه وتحريكه، متجاوزة سلطات الدول في إدارة الإعلام كما كان متعارف عليه من قبل.

ويبدو أن الجرعات الإعلامية في زمن العولمة والقرية الكونية، كانت أكبر من الاستعداد لها في الكثير من الدول العربية، حيث لم تستطع هذه الدول التعامل معها باحترافية، وهذا ما ينطبق على أجهزة العمل العربي المشترك رغم أقدميتها وخبرتها، بل لعب الإعلام العربي دورًا عكس المطلوب منه وزادت سلبيته خاصة بعد مرحلة الانفلات الذي ضرب الساحة الإعلامية كنتيجة لما حدث في السنوات الست الأخيرة في الكثير من الدول العربية، وكذلك جسد واقع التحولات في المجتمعات العربية التي طرأت مؤخرًا.

الإعلام العربي يعاني من عدة أمراض من بينها: حالة الانكفاء على الداخل، والتخندق في موقع شاعر القبيلة والدفاع عن حزبه أو طائفته أو حكومته، ضعف التدريب، السطحية في التناول والنقد، عدم التخصص، والهجوم غير المبرر في لحظات الاختلاف السياسي بين الدول والحكومات ما يجعله إعلام (هبات موسمية) تناول العموميات على حساب التخصص والمهنية والموضوعية لاسيما فيما يخص العلاقات الدولية والإقليمية وقضايا الأمن القومي والإقليمي، وكذلك تحول الإعلامي إلى دور الخطيب أو الواعظ، في حين أن الإعلام رسالة لها مسؤوليات منها المسؤولية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، إضافة إلى دوره في الإخبار والتثقيف وغير ذلك. لكن أصبحت وسائل الإعلام مسيسة وغير منفصلة عن جهات التمويل أو الأيدلوجية ولو على حساب المهنة، حيث يعاني الإعلام العربي من سطوة رأس المال على المهنية.

ورغم وجود أجهزة مسؤولة عن الإعلام العربي الجماعي لكن يبدو أنها لا تعمل، وإن كانت تعمل فليس لها قدرة على ترجمة قراراتها، ومنها مثلاً مجلس وزراء الإعلام العرب، وجامعة الدول العربية التي يحتل مسؤولية الإشراف على قطاع الإعلام بها من يشغل وظيفة أمين عام مساعد لشؤون الإعلام، لكن لم نسمع أي تحرك لمعالجة سلبيات الإعلام أو تنفيذ المطالبات القديمة المتجددة مثل ميثاق الشرف الإعلامي العربي، أو تنظيم عمل الفضائيات العربية وكذلك وضع حد للإعلام الذي يتعامل مع القضايا العربية وفقًا لـ (هبات موسمية)، أو بمنطق شاعر القبيلة في المديح والهجاء بدون رؤية، أو الحفاظ على الحد الأدنى من المصلحة العربية العليا، ولذلك كم تسبب إعلامي يجلس خلف الشاشة، أو يكتب جملتين على مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة الخلافات العربية أو صناعتها، أو في قطيعة بين دولتين.

أصبح الإعلام العربي أداة للفرقة بين الشعوب العربية، وفقد أهم مهامه، وكذلك فقدت الدول العربية أهم أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها شعوب أخرى بكل احترافية، ولتصحيح هذا الوضع الخاطئ، لابد من إرادة عربية لتوحيد الكلمة والارتقاء بمفهوم الإعلام، و إعادة النظر في السياسات الإعلامية المحلية والعربية الجماعية، وإقرار ميثاق الشرف الإعلامي العربي، وتفعيل دور المؤسسات الإعلامية المشتركة وإعادة إحيائها ووضع أطر جديدة للعمل الإعلامي العربي المشترك وفقًا للمتغيرات، وتغيير النهج القائم من أجل بناء رأي عام ناضج لخدمة قضايا الأمة، وإيجاد قدرة على إدارات الأزمات وفقًا لرؤية تخدم القضايا العربية الهامة أمام الهجوم الإعلامي المنظم ضد العرب وقضاياهم ووضعهم في خانة الاتهام.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+